



رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

الرقم : ر م ع / 111 / 2015

التاريخ : 15 / 03 / 2015

عطوفة المدير التنفيذي المحترم
بورصة عمان

تحية واحتراماً،،

نرجو إعلامكم بأن البنك قرر دعوة الهيئة العامة إلى اجتماع عادي يوم السبت الموافق 2015/03/28 الساعة الثانية عشر ظهراً في فندق الفورسيزنز الكائن في جبل عمان الدوار الخامس .

نرفق لكم طيه ما يلي:-

- 1- الميزانية السنوية عن عام 2014 تتضمن كلمة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والميزانية العمومية.
- 2- خطة عمل مجلس الإدارة للسنة المالية 2015.
- 3- كشف بالأسهم الحرة لغاية 2014/12/31.
- 4- نسخة من دعوة الاجتماع العادي للبنك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

شاكـر توفيق فاخوري

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
١٥ آذار ٢٠١٥
الرقم المتسلسل: ١٠٧٤
رقم الملف: ١١٠٤٤
الجهة المختصة: مدير الادارة العامة

البيانات المالية للبنك كما في 2014/12/31 (softcopy, hardcopy)

التقرير السنوي

2014

نرسم خطانا
نحو التفوّق



تفوّق



بنك الأردن Bank of Jordan

رقم الصفحة

قائمة المحتويات

- مجلس الإدارة 8
- كلمة رئيس مجلس الإدارة 9
- تقرير مجلس الإدارة 2014 14
- البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 38
- البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2014 104
- الحاكمية المؤسسية 130
- الإفصاح والشفافية 152
- شبكة فروع بنك الأردن 154

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960، سجل تجاري رقم 13، رأس المال المكتتب به

155,100,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140، عمان 11181 الأردن، هاتف: 5696277 فاكس: 5696291

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: www.bankofjordan.com

Call Center: 06 580 77 77



رؤيتنا

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم
المنتجات والخدمات ويوفر الحلول
المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً
في المنطقة العربية.

رسالتنا

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين،
والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من
خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم
فريقاً متفوقاً من العاملين.



حضرة صاحب الجلالة
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي ولي العهد
الأمير حسين بن عبدالله الثاني

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان

الأعضاء

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

السيد يحيى زكريا محمد القضماني

الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير

الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج

السيد جان جوزيف عيسى شمعون

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي

السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي/ ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات/ ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقل العامة

السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس/ ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

المدير العام

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

مدققو الحسابات

السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السيدات والسادة مساهمي بنك الأردن الكرام،،،

يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب، وأقدم لكم التقرير السنوي الرابع والخمسين لبنك الأردن لنستعرض من خلاله البيانات المالية للبنك، وأبرز الإنجازات المتحققة خلال سنة 2014.

أظهرت سنة 2014 تحسناً في النشاط الاقتصادي المحلي حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 3% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من سنة 2014 مقابل 2.8% خلال نفس الفترة من سنة 2013. وواصلت المؤشرات الاقتصادية أداءها الإيجابي فسجلت احتياطات المملكة من العملات الأجنبية مستويات مريحة وصلت إلى حوالي 14.1 مليار دولار في نهاية سنة 2014. وأظهر معدل التضخم انخفاضاً فسجل 2.8% مقابل 5.6% لسنة 2013. كما انخفض معدل البطالة إلى 11.9% خلال سنة 2014 مقابل 12.6% لسنة 2013. ونتيجةً لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية فقد أظهرت نتائج مراجعات صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد الأردني قادر على تحقيق معدلات نمو بمستويات جيدة على الرغم من الصدمات التي أثرت ولا زالت تؤثر عليه بفعل الاضطرابات الإقليمية. كما تحسن تصنيف المملكة الائتماني الصادر من قبل مؤسسة ستاندرد آند بورز من سلبي إلى مستقر بسبب السياسات المالية والاقتصادية التي اتبعتها الحكومة والثقة الدولية التي يتمتع بها الأردن، حيث تترجم ذلك من خلال إصدار سندات يورو بوند في نهاية حزيران 2014 بقيمة مليار دولار. كما أن التزام الحكومة بتطبيق سياسة الانضباط المالي وعدم حاجتها لإصدار ملحق للموازنة خلال سنتي 2013 و2014 كان له أثر مباشر في نيل الثقة الدولية وثقة الدول المانحة. وعلى صعيد توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد الأردني فمن المتوقع أن يسجل 3.1% لسنة 2014 و3.8% لسنة 2015.

وعلى مستوى الاقتصاد العالمي فمن المتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 3.3% في سنة 2014 وبنسبة 3.5% في سنة 2015، وذلك نظراً لتعافي النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خاصةً أمريكا ومنطقة اليورو واقتصادات الدول الصاعدة، واتباع سياسات نقدية تيسيرية في معظم اقتصادات الدول المتقدمة، وسياسات معالجة ضعف النمو في بعض الدول الأخرى. مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط اعتباراً من الربع الأخير من سنة 2014 وتوقع استمراره خلال سنة 2015. في حين من المتوقع أن تستعيد الدول المستوردة للنفط من هذا الانخفاض في تخفيض عجز الموازنة واستخدام الموارد التي يوفرها إلغاء دعم الطاقة لزيادة الاستثمار في أوجه أخرى.

لقد نجحت السياسة النقدية بقيادة البنك المركزي الأردني في تجاوز مختلف التحديات والصدمات الخارجية، الأمر الذي مكّنها من الاستمرار في تحقيق أهدافها الرئيسية المتمثلة بالحفاظ على الاستقرار النقدي وضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي واحتواء الضغوط التضخمية واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وحفز النمو الاقتصادي وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

هذا وقد قام البنك المركزي الأردني بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية مرتين خلال سنة 2014، حيث تم تخفيضها خلال شهر كانون الثاني بواقع 25 نقطة أساس على كافة الأدوات، وجاء التخفيض للمرة الثانية خلال شهر حزيران بواقع 50 نقطة أساس على سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر، وعلى نافذة الإيداع بالدينار. وجاء هذان القراران في ضوء حرص البنك المركزي الأردني على حفز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار من خلال تخفيض سعر الفائدة على الائتمان الموجه من البنوك للقطاع الخاص. وقد واصل بنك الأردن خلال سنة 2014 استغلال الظروف الإيجابية المواتية للتوسع والنمو واتخاذ مواقف إيجابية على صعيد سياسته الاستثمارية والائتمانية.

السادة المساهمين الكرام،،،

تأتي النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2014 كمحصلة للتقدم المتواصل في الأداء وتنوع مصادر الإيرادات، إلى جانب تطبيق أحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها إلى فرص لتطوير الأعمال.

حقق بنك الأردن نتائج إيجابية خلال سنة 2014، فقد ارتفع صافي الربح العائد لمساهمي البنك إلى 47.1 مليون دينار مقارنة بمبلغ 40.7 مليون دينار في السنة السابقة، ومحققاً نمواً بنسبة 15.7%، حيث تم العمل على تجنب مخصصات بمبلغ 15.9 مليون دينار على قائمة الدخل، لمواجهة محفظة الديون غير العاملة ومحفظة تسهيلات بنك الأردن - سورية نظراً لاستمرار الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة. وقد سجلت حقوق مساهمي البنك مبلغ 335.7 مليون دينار مرتفعةً بنسبة 5.9%. كما بلغ إجمالي الدخل 124.6 مليون دينار مسجلاً ارتفاعاً بحوالي 10.2 مليون دينار وبنسبة 8.9% مقارنة بسنة 2013. وشكل صافي الإيرادات التشغيلية للبنك الحصة الأكبر من إجمالي الدخل فبلغ ما نسبته 89% من إجمالي الدخل، وسجل 111 مليون دينار محققاً ارتفاعاً بنسبة 8.2%. كما وصلت موجودات البنك إلى 2,190.2 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 5.5%.



يحظى بنك الأردن بثقة عملائه في الأسواق التي يعمل بها. وقد تترجم ذلك من خلال تعزيز قاعدة ودائع العملاء التي وصل رصيدها إلى 1,628.5 مليون دينار بنمو بلغ 84.3 مليون دينار وبنسبة 5.5%. وعلى مستوى محفظة التسهيلات الائتمانية (بالصافي) فقد شهدت ارتفاعاً بمبلغ 60.3 مليون دينار وبنسبة 5.8% مقارنة بسنة 2013 ليصل رصيدها إلى 1,100.6 مليون دينار. وقد دأب البنك على تلبية احتياجات ومتطلبات عملائه ودعمهم كشركاء في كل ما يحتاجون إليه للحصول على أعلى مستوى من الخدمات والحلول المصرفية، وبشكل يتيح التواصل المستمر معهم وتقديم إدارة شاملة ومميزة لعلاقاتهم مع البنك.

وعلى مستوى نسب الملاءة المالية والتوظيفات وكفاءة إدارة الأصول لمجموعة بنك الأردن فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.98% وبما يفوق الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ 12% ولجنة بازل II البالغ 8%، بالإضافة إلى انخفاض نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى 7.21% مقابل 8.72% في نهاية سنة 2013 مما يدل على جودة المحفظة الائتمانية للبنك. ومن المؤشرات الإيجابية في هذا المجال تغطية المخصصات للديون غير العاملة بالكامل حيث بلغت نسبته 101.9% لسنة 2014 مقابل 95.4% في نهاية سنة 2013. كما انخفضت نسبة التسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) إلى إجمالي الموجودات لتسجل 3.9% مقابل 4.8% في السنة السابقة. وبالنتيجة فإن هذه المؤشرات تدعم توجه البنك للتوسع في الائتمان الممنوح لعملائه في ظل توقع تحسن النشاط الاقتصادي على المدى المنظور. وعلى مستوى مؤشرات الكفاءة فقد سجلت صافي الفوائد إلى الموجودات 4.2% لسنة 2014 مقابل 4.1% في السنة السابقة. وارتفع صافي الربح العائد لمساهمي البنك إلى إجمالي الدخل ليصل إلى 37.8% مقابل 35.6%.

كما ارتفع العائد على متوسط الموجودات إلى 2.2% مقابل حوالي 2% في نهاية السنة الماضية وهي من أفضل النسب في القطاع المصرفي. وارتفع العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك إلى 14.4% في نهاية سنة 2014 مقابل 13.7% في نهاية 2013. هذا وقد استمر البنك في المحافظة على نسب سيولة مرتفعة تجاوزت النسب المحددة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل فيها البنك، حيث بلغت نسبة السيولة القانونية لمجموعة بنك الأردن 140.12% لسنة 2014 مقابل 138.17% لسنة 2013.

وتأسيساً على النتائج المتحققة وأداء البنك الإيجابي وجوده ونوعية أصوله وقوة مركزه المالي ونسب الملاءة والكفاءة لمجموعة بنك الأردن، يعمل البنك حالياً على إعداد دراسات جدوى التفرع في الأسواق الإقليمية للاستفادة من الفرص المتاحة وتعزيز تواجه إقليمياً بما يحقق تنمية أعمال البنك وتوزيع المخاطر.

السادة المساهمين الكرام،،،

واصل البنك تطبيق واستكمال مشاريع وبرامج العمل المنبثقة عن استراتيجيته للسنوات 2014 – 2016. وفي إطار سعيه لتنوع مصادر استثماراته وتنمية أعماله قام البنك خلال سنة 2014 باستحداث دائرة الأسواق العالمية بهدف إدارة محفظة البنك بالاستثمار الأسهم العالية الجودة بالأسواق الدولية حسب الممارسات المتبعة بالصنایق الاستثمارية العالمية، وذلك بهدف تنمية مصادر استثمارات البنك وأرباحه مع المحافظة على معدلات مخاطر متدنية. كما عمل أيضاً على تأسيس دائرة الأوراق المالية بهدف تقديم خدمة الحافظ الأمين ليكون بنك الأردن أول بنك محلي يقدم هذه الخدمة للمستثمرين الأجانب في السوق الأردني. ومن خلال هذه الخدمة فإن البنك يعمل على تلبية متطلبات المحافظ والصناديق الأجنبية العالمية، وبالتالي متابعة وتقديم كافة الخدمات من حفظ للأوراق المالية للمستثمرين، وتسوية عمليات البيع والشراء.

وإيماناً من بنك الأردن لدوره في دعم النمو الاقتصادي في الأسواق التي يتواجد فيها، ومواصلة تحقيق النتائج الجيدة وتعزيز الثقة النابعة من رضى العملاء وأصحاب المصالح، فقد انتهج البنك تطبيق أفضل وآخر ما تم التوصل إليه من الممارسات الحديثة في إدارة موارده المالية والتقنية والبشرية ليحتل البنك اليوم مكانة مرموقة بين البنوك والمؤسسات المالية في القطاع المصرفي محلياً وإقليمياً. وأبرز ما تم إنجازه على مستوى تطوير تنظيم البنك إعادة تنظيم دوائره بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال؛ حيث قام البنك بضم كافة دوائر الأعمال ضمن "إدارة قطاع الأعمال" وذلك بهدف إدارة توظيفات البنك ضمن منهج متكامل، وإيجاد التناغم بين قطاعات الأعمال بما يسهم في تنمية إيرادات البنك. كما عمل البنك على إعادة تنظيم وهيكله فروع فلسطين لتمكينها من الارتقاء بأدائها وتنمية الأعمال بما يتوافق مع خطة البنك الاستراتيجية ورفع مستوى الخدمات المقدمة للعملاء. كما تم ضم كافة الدوائر التي تُعنى بإدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السوق، وإدارة مخاطر العمليات، ضمن إدارة "قطاع الامتثال والمخاطر"، وذلك من أجل تعزيز إيجاد منظومة متكاملة لإدارة المخاطر. إلى جانب تعزيز امتثال البنك لكافة التعليمات والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية.

واستمر البنك في سنة 2014 في مواكبة آخر المستجدات الحديثة في مجال استخدام الأنظمة التكنولوجية لتطوير منافذ خدمة جديدة لتُعظم الدفع التي يوفرها البنك لعملائه، حيث عمل البنك على تطوير حزمة من الخدمات من ضمن قنواته الإلكترونية للارتقاء بعمليات الدفع بما يسهم في توفير الوقت والجهد والمرونة في الاستخدام والكفاءة والأمان. وبحيث تقل حاجة المستخدمين للتعامل بالنقد الورقي ومخاطر فقدها وغيرها من المخاطر. وفي هذا المجال قام البنك بإطلاق خدمة الدفع عن طريق الهاتف النقال كأول بنك في الأردن يستكمل جميع متطلبات الربط مع نظام البدّالة الوطنية JoMoPay ويقدم هذه الخدمة من خلال تطبيق BoJ Mobile لتمكين عملائه من استخدام هواتفهم النقالة الذكية في إجراء عمليات دفع لمستفيدين آخرين مسجلين ضمن نظام JoMoPay وذلك انسجاماً مع متطلبات البنك المركزي الأردني. هذا بالإضافة إلى إطلاق خدمة تسديد الفواتير إلكترونياً E-Fawateercom للعملاء ليتمكنوا من تسديد العديد من الفواتير لجهات حكومية وخاصة وذلك تحت إشراف وإدارة البنك المركزي الأردني وأيضاً من خلال تطبيق BOJ Mobile، مما يتيح سداد جميع الفواتير من خلال نظام واحد بشكل آلي وفوري Real Time Online.

وإدراكاً من البنك لأهمية تنمية وتطوير رأسماله المعري والتأسيس لبناء فريق عمل قادر على الارتقاء بأداء البنك لمستويات متقدمة، فقد استمر تطبيق برامج العمل الاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية على المستوى التنظيمي والتشغيلي والتطويري وبيئة العمل حسب الخطة المستهدفة لذلك.

وبخصوص بنك الأردن – سورية فقد استمر العمل باستراتيجية المحافظة على توفير الخدمات المالية والمصرفية للعملاء. وفيما يتعلق بالأداء المالي فقد استمر البنك في الحفاظ على نتائج إيجابية، ومعدلات ملاءة مالية فاقت متطلبات الجهات الرقابية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 19.48 % . كما يحتفظ البنك بنسب سيولة مرتفعة بلغت 63% لكافة العملات مقارنةً بالحد الأدنى البالغ 30% .

لقد أولى مجلس إدارة بنك الأردن – وانطلاقاً من قيمه الجوهرية – أهمية خاصة لتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة لقناعاته بأهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز أداء البنك والارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر لديه، وبما ينسجم مع بناء علاقات راسخة تقوم على الشفافية والتواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة، وحماية حقوق مساهميه ومودعيه. وعلى هذا الصعيد عمل البنك على الارتقاء بمنظومة الحوكمة المؤسسية وفقاً لآخر المستجدات والتغيرات في الصناعة المصرفية والأطر التشريعية والقانونية النازمة لأعمال البنك.

وعلى نحو مواز، فقد عمل البنك على الاستمرار في تطوير منظومة إدارة المخاطر، ورصد ومراقبة كافة أنواع المخاطر وإصدار تقارير بشأنها. وتتم بصورة منتظمة مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر من أجل تحسين أساليب العمل وعكس التغيرات الحاصلة في السوق. وفي هذا الجانب تم مراجعة وتعديل سياسة إدارة المخاطر التشغيلية، وسياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم إعداد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP) وفقاً لبيانات البنك المالية كما في 2013/12/31 وقد أظهرت إمكانية القاعدة الرأسمالية للبنك لاستيعاب كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. كما عمل البنك خلال سنة 2014 على استكمال تطبيق متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) والبدء في التطبيق الفعلي حسب الوقت الزمني المستهدف من (IRS) اعتباراً من 2014/7/1.

السادة المساهمين الكرام،،،

إننا في بنك الأردن نحرص على تحقيق مزيدٍ من النمو والريادة في الأسواق التي نعمل بها والوصول إلى مراكز متقدمة فيها، وتقديم حلول جديدة ومبتكرة لعملائنا بما يسهم في الارتقاء لمستوى طموحهم. ونأمل بأن تشهد سنة 2015 تحسناً في الوضع الاقتصادي المحلي واستقراراً في الوضع الإقليمي بما يسهم في توسيع أنشطة البنك على مستوى قطاعات خدمات الأفراد، الشركات المتوسطة والصغيرة، والشركات الكبرى.

واستناداً إلى نتائج البنك المتحققة لسنة 2014، فإن مجلس الإدارة قرر أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة لتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 20% من القيمة الإسمية للسهم وبمبلغ 31.02 مليون دينار، وتدوير باقي الأرباح.

وفي ختام لقائنا السنوي، أكرر شكري باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة لعملائنا ومساهميننا على ثقتهم ودعمهم المتواصل للبنك. وكل التقدير والشكر لفريق موظفي بنك الأردن لجهودهم المبذولة في الارتقاء بمستوى أداء البنك وتحقيق النتائج المستهدفة. والشكر موصول لكافة المؤسسات الرسمية وعلى رأسها البنك المركزي الأردني لدعمهم المتواصل للجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

شاكر توفيق فاخوري

رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام

تقرير مجلس الإدارة 2014

الأداء الاقتصادي 2014

الأنشطة والإنجازات 2014

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2014

أهداف خطتنا المستقبلية 2015

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2014



الأداء الاقتصادي 2014

تابع الاقتصاد الأردني خلال سنة 2014 وللسنة الثانية على التوالي مسيره بالاتجاه الصحيح وبالمطريق المرسوم له، حيث استمرت مؤشراتته بمواصلة اتجاهها التصحيحي وتحسن معدلات النمو. وأخذت جملة من توصيات البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والمالي تؤتي نتائجها الإيجابية. وكان لنجاح الحكومة في تطبيق سياسة الانضباط المالي وعدم حاجتها لإصدار ملحق للموازنة خلال السنتين 2013 و2014 – وهو الأمر الذي يحدث لأول مرة في تاريخ المملكة – الأثر الكبير في نيل ثقة الدول المانحة. كل هذه التطورات دفعت بوكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني لتحسين تصنيف الأردن بالعملة المحلية من "سلبى" إلى "مستقر". ومن المتوقع أن يتطور التصنيف إلى "إيجابي" في حال استمرت الحكومة بنهج السياسات الاقتصادية الإصلاحية ضمن فترة النظرة المستقبلية للسنوات الثلاث القادمة، وهو ما سينعكس إيجاباً على التقليل والحد من أكبر التحديات الاقتصادية التي لازالت قائمة، وهو تنامي حجم مديونية المملكة، والتي يلعب الوضع الإقليمي المتهب الدور الأبرز في تناميها، إضافة إلى التقليل من تكلفة الاقتراض الداخلي والخارجي. رافق هذه التطورات إقرار وإطلاق الخطة العشرية للإصلاح لغاية سنة 2025 بتوجيهات ملكية سامية والتي تمثل خارطة طريق لكيفية النهوض بالأداء الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة. تتضمن هذه الخطة مجموعة من المحاور للإصلاح خلال السنوات العشر القادمة وفق إطار متكامل يعزز أركان السياسة المالية والنقدية ويضمن اتساقها، ويحسن من تنافسية الاقتصاد الوطني، ويعزز قيم الاعتماد على الذات، وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفيما يلي جدول يبين أداء معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال سنة 2014:

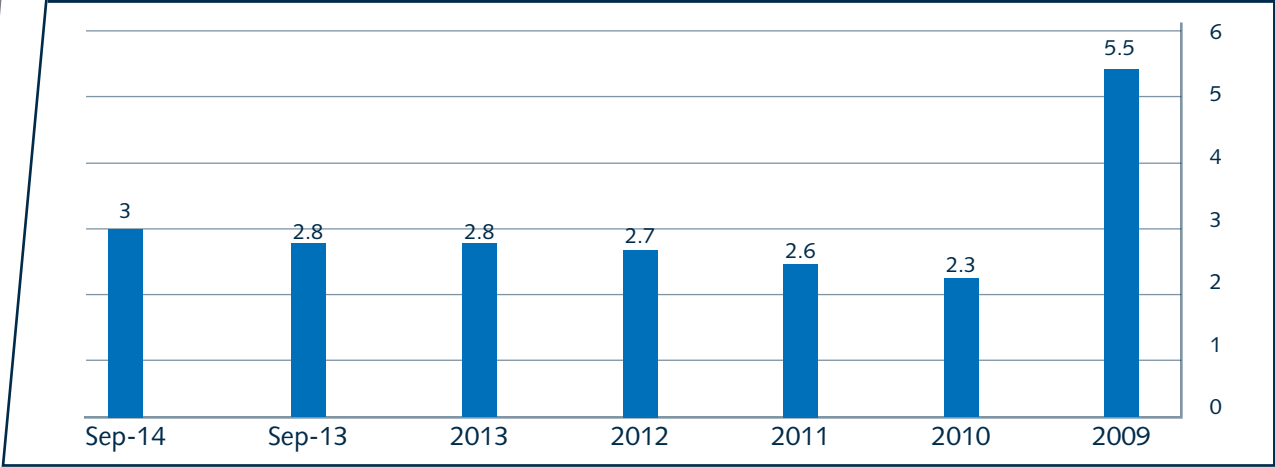
المؤشر الاقتصادي	2013	2014	الفرق
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (%)	Sep 2.8%	Sep 3.0%	0.2%
معدل التضخم (%)	5.6%	2.8%	(2.8%)
معدل البطالة (%)	12.6%	11.9%	(0.7%)
الاحتياطي الأجنبي (بالمليار دولار)	12.0	14.1	2.1
التداول بقطاع العقار (بالمليار دينار)	6.4	7.7	1.3
حوالات العاملين بالخارج (بالمليار دينار)	2.37 Nov	2.43 Nov	0.06
الدخل السياحي (بالمليار دينار)	2.2 Nov	2.9 Nov	0.7
الصادرات الوطنية (بالمليار دينار)	3.6 Sep	3.9 Sep	0.3
حجم التداول في بورصة عمان (بالمليار دينار)	3.0	2.3	(0.7)
حجم التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي (بالمليار دينار)	18.9	19.5 Nov	0.6
حجم الودائع في القطاع المصرفي (بالمليار دينار)	27.6	30.2 Nov	2.6
رصيد صافي الدين العام (بالمليار دينار)	19.1	20.5 Sep	1.4
العجز بعد المساعدات والمنح الخارجية (مليون دينار)	741.7 Sep	561.1 Sep	(180.6)

المصدر: منشورات البنك المركزي الأردني، منشورات دائرة الإحصاءات العامة / وزارة المالية.

الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2014 على الرغم من استمرار الأوضاع الإقليمية غير المواتية والتي مازالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الأردني وعلى مختلف القطاعات، حيث سجل نمواً بنسبة 3.0% مقابل نمو نسبته 2.8% خلال الفترة ذاتها من سنة 2013، وجاء هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلةً لنمو كافة القطاعات الاقتصادية بمعدلات متباينة، حيث سجلت بعض القطاعات الاقتصادية نمواً بوتيرة متسارعة. أهمها قطاع "التجارة والفنادق والمطاعم" الذي نما بنسبة 4.3% مقابل نمو بنسبة 3.6% في الفترة ذاتها من سنة 2013، و "قطاع منتجو الخدمات الحكومية" نما بنسبة 1.9% مقابل نمو بنسبة 1.3% خلال الارباع الثلاثة الاولى من سنة 2013، والصناعات الاستخراجية الذي نما بنسبة 14.2% مقابل تراجعها بنسبة 10.5% خلال الفترة ذاتها من سنة 2013 وقطاع "الكهرباء والمياه" بنسبة 4.3% مقابل تراجعها بنسبة 0.6% خلال الارباع الثلاثة الاولى من سنة 2013، ونما قطاع الزراعة بنسبة بلغت 3% مقابل نموه بنسبة 1.0% في نفس الفترة من سنة 2013. في حين شهدت بعض القطاعات الاقتصادية تباطؤاً في أدائها خلال الارباع الثلاثة الأولى من سنة 2014، أبرزها قطاع "النقل والتخزين والاتصالات" بنسبة 1.8% بالمقارنة مع نمو بلغت نسبته 4.0%، و "خدمات المال والتأمين والعقارات" بنسبة 2.7% مقارنة مع نمو بلغ 3.8%، وقطاع "الانشاءات" والذي نما بنسبة 7.8% مقابل نمو بنسبة 8.4% خلال الفترة ذاتها من السنة السابقة وقطاع "الصناعات التحويلية" بنسبة 1.5% مقارنة بنمو بلغ 1.7%، و "قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية" بنسبة 5.0% مقارنة بنمو بلغ 5.9% خلال الفترة ذاتها من سنة 2013. وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد انخفض خلال سنة 2014 ليسجل ما نسبته 2.8% مقارنةً مع معدل بلغ 5.6% في سنة 2013 وبانخفاض بلغ 2.8%.

نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (%) 2009 - 2014



المالية العامة:

أظهرت مؤشرات قطاع المالية العامة للشهور التسعة الأولى من سنة 2014 ارتفاعاً في الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بما مقداره 817.8 مليون دينار ونسبة نمو بلغت 19% لتصل إلى 5.1 مليار دينار، حيث سجلت المساعدات الخارجية ارتفاعاً بمبلغ 97 مليون دينار لتصل إلى ما قيمته 634.1 مليون دينار، فيما ارتفعت الإيرادات المحلية بمبلغ 720.8 مليون دينار ونسبة 19.2% لتصل إلى 4.5 مليار دينار. وجاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 397.6 مليون دينار، وارتفاع حصيلة الإيرادات الأخرى بحوالي 324.6 مليون دينار وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بحوالي 1.4 مليون دينار.

فيما ارتفع إجمالي الإنفاق خلال الفترة ذاتها بمقدار 637.2 مليون دينار ونسبة 12.6% مسجلاً 5.67 مليار دينار تقريباً، وجاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمبلغ 486.4 مليون دينار أو ما نسبته 10.8%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 150.8 مليون دينار أو ما نسبته 28.3%. ونتيجة للتطورات السابقة فقد سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً بعد المساعدات بلغ 561.1 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ 741.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2013. وفيما يتعلق بحجم المديونية فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي والخارجي بحوالي 1.38 مليار دينار ونسبة 7.3% عن مستواه في نهاية سنة 2013 ليصل إلى 20.48 مليار دينار، مشكلاً ما نسبته 80% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2014.

ويذكر أن صافي رصيد الدين الداخلي سجل في نهاية التسعة شهور الأولى من سنة 2014 ارتفاعاً بمبلغ 653.8 مليون دينار ليصل إلى 12.5 مليار دينار، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الدين العام الداخلي ضمن الموازنة العامة للحكومة بحوالي 980.7 مليون دينار، وانخفاض صافي رصيد الدين العام الداخلي ضمن المؤسسات العامة المستقلة بحوالي 326.9 مليون دينار.

القطاع النقدي والمصرفي:

واصل القطاع المصرفي الأردني خلال سنة 2014 لعب دوره المحوري في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من خلال استمراره في تقديم التمويل اللازم لجميع مكونات الاقتصاد المحلي من أفراد وشركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، مولياً كل الاهتمام لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توقيع اتفاقيات عدة سواءً للحصول على قروض ميسرة أو فتح خطوط ائتمانية مع مؤسسات إنماء اقتصادية واجتماعية دولية وتوجيه هذه القروض لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

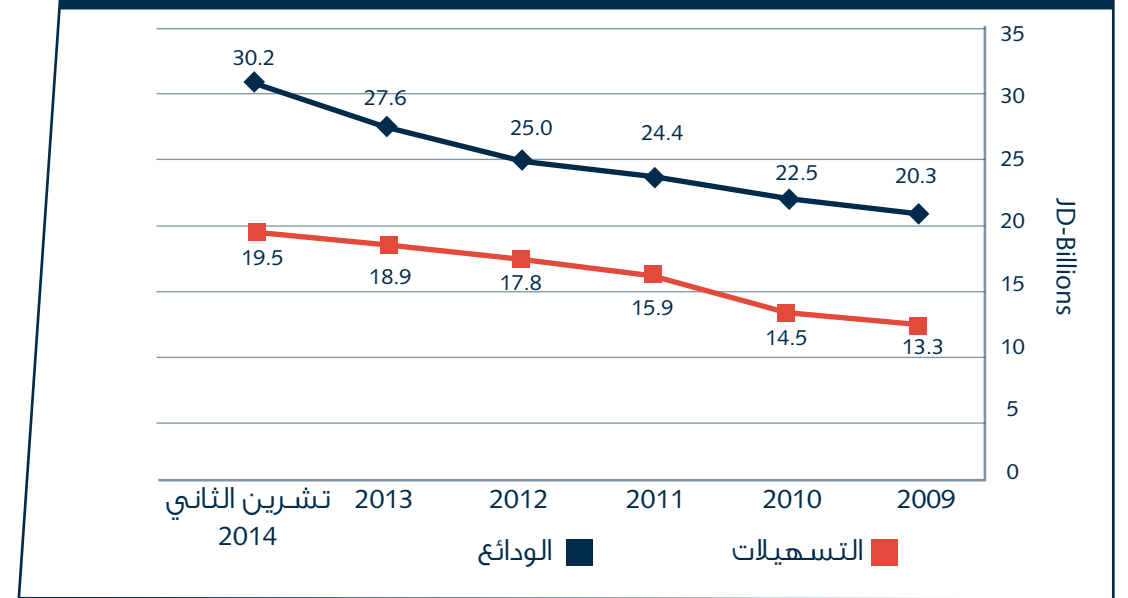
واستمر البنك المركزي الأردني خلال سنة 2014 بتحقيق أهدافه من خلال المحافظة على الاستقرار النقدي في المملكة وضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي واحتواء الضغوط التضخمية واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

كما قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الرئيسية لمرتين سنة 2014، حيث تم تخفيضها بواقع 25 نقطة أساس اعتباراً من 2014/01/20 على كافة أدوات السياسة النقدية. وجاء القرار الثاني بالتخفيض بتاريخ 2014/6/25 بواقع 50 نقطة على أدوات سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر، وعلى نافذة الايداع بالدينار. وجاء هذان القراران في ضوء حرص البنك المركزي الأردني على حفز النمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمار من خلال تخفيض سعر الفائدة على الائتمان الموجه من البنوك للقطاع الخاص وذلك في ضوء استمرار التحسن في معظم المتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني وتراجع الضغوط التضخمية ووصول الاحتياطيائات الأجنبية لمستويات مريحة.

وأصدر البنك المركزي الأردني خلال سنة 2014 عدداً من التعليمات التي من شأنها تطوير أنظمة الدفع والتقصا والتسويات إلكترونياً، إضافة إلى إصداره لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك والتي تأتي بهدف الارتقاء بمستوى العمل المصرفي وتنسجم مع المبادئ التي صدرت عن كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجلس الاستقرار المالي، لمعالجة الثغرات التي أظهرتها الأزمة المالية العالمية في حوكمة المؤسسات المالية.

وعلى صعيد أداء مؤشرات القطاع النقدي والمصرفي الأردني فقد سجل رصيد احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية حوالي 14.1 مليار دولار (9.98 مليار دينار أردني) في نهاية سنة 2014 وبنسبة نمو بلغت 17.3% عن نهاية سنة 2013. كما سجلت السيولة المحلية حتى نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2014 ارتفاعاً بنسبة 6.8% مقارنة مع مستواها المتحقق في نهاية سنة 2013 لتصل إلى حوالي 29.2 مليار دينار. وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بمبلغ 2.6 مليار دينار وبنسبة 9.6% مقارنة مع نهاية سنة 2013 لتصل إلى 30.2 مليار دينار، حيث ارتفعت ودائع الدينار بنسبة 13.7% ولتبلغ قيمتها 23.9 مليار دينار. في حين تراجعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 3.6% لنفس الفترة ولتبلغ قيمتها 6.4 مليار دينار. أما التسهيلات الائتمانية فقد سجلت نمواً بلغت نسبته 2.9% لتصل إلى 19.5 مليار دينار. ومن حيث توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي، فقد تركّز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة لقطاع السياحة والفنادق والمطاعم بحوالي 13.1%، ولقطاع التعدين بنسبة 11.9%، كما ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع الإنشاءات بحوالي 9.8%، والتسهيلات الممنوحة لقطاعات أخرى (الأفراد) بحوالي 9.8%. هذا وواصلت موجودات القطاع المصرفي ارتفاعها لتصل إلى 45.2 مليار دينار وبنسبة زيادة بلغت حوالي 5.6% مقارنة برصيداها في نهاية سنة 2013.

تطور حجم الودائع والتسهيلات في القطاع المصرفي (بالمليار دينار)



وفيما يتعلق بأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات في السوق المصرفي، فقد شهدت انخفاضاً خلال الأحد عشر شهراً الأولى من سنة 2014، باستثناء ودائع الطلب، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الطلب 0.42% والتوفير 0.82% ولأجل 4.14% بارتفاع بلغ 4 نقاط أساس لودائع الطلب، وانخفاض بلغ 5 نقاط أساس لودائع التوفير، وانخفضت على ودائع الأجل بمقدار 83 نقطة أساس مقارنة بمستواها في نهاية سنة 2013. وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات خلال سنة 2014 فقد بلغ 9.04% للجاري مدين بانخفاض 16 نقطة أساس، وانخفض على القروض والسلف بمقدار 15 نقطة أساس ليصل إلى 8.88%، وعلى الكمبيالات المخصوصة أيضاً بمقدار 17 نقطة أساس ليسجل 9.96%، مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2013.

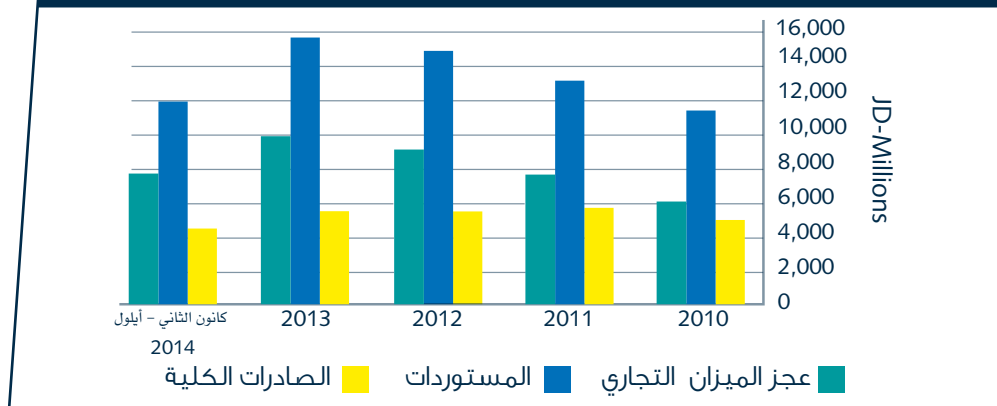
نشاط السوق المالي:

سجلت بورصة عمان تراجعاً في معظم مؤشراتاتها خلال سنة 2014 في ظل الظروف السياسية غير المواتية التي تمر بها المنطقة العربية والدول المحيطة بالأردن، حيث تراجعت القيمة السوقية الرأسمالية حتى نهاية سنة 2014 بنسبة ضئيلة بلغت 0.8% مقارنة مع نهاية سنة 2013 لتتخفّض إلى ما قيمته 18.1 مليار دينار، وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية خلال سنة 2014 إلى 4,237.6 نقطة مقارنة بـ 4,336.7 نقطة في نهاية سنة 2013 وبنسبة بلغت 2.3%. وتراجعت نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي لتسجل 75.8% في نهاية سنة 2014 مقارنة بنسبة بلغت 83% في نهاية سنة 2013. في حين سجل حجم التداول خلال سنة 2014 تراجعاً بنسبة 25.2% ليبلغ حوالي 2.3 مليار دينار وبانخفاض مقداره حوالي 764 مليون دينار مقارنة بنهاية سنة 2013. وسجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة في نهاية سنة 2014 تدفقاً سالباً بمقدار 22.1 مليون دينار مقارنة مع تدفق موجب بلغ 146.9 مليون دينار في نهاية سنة 2013. وعليه فإن مساهمة غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة شكلت حتى نهاية سنة 2014 ما نسبته 48.9% من إجمالي القيمة السوقية مقابل 48.8% في نهاية سنة 2013.

التجارة الخارجية:

سجلت معظم مؤشرات التجارة الخارجية للمملكة ارتفاعاً في الأداء خلال التسعة شهور الأولى من سنة 2014، فارتفع إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية والمستوردات) خلال فترة التسعة شهور الأولى من سنة 2014 بمقدار 744.3 مليون دينار وبما نسبته 4.9% مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة السابقة ليصل حجمها إلى حوالي 16 مليار دينار. فيما سجلت الصادرات الوطنية ارتفاعاً بحوالي 308.1 مليون دينار لتصل إلى ما يقارب 3.9 مليار دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدر لها وبنسبة 18.2% من إجمالي الصادرات الوطنية، تلاها السوق العراقية في المرتبة الثانية وبنسبة 16.45%. فيما ارتفعت مستوردات المملكة خلال فترة التسعة شهور الأولى من سنة 2014 بمبلغ 436.2 مليون دينار وبما نسبته 3.7% لتصل إلى حوالي 12.1 مليار دينار. وقد استحوذ السوق السعودي على المرتبة الأولى من بين الدول المستورد منها وبنسبة 19.3% من إجمالي المستوردات، يليه سوق الصين الشعبية بنسبة 10.4%. وفيما يتعلق بالتركيب السلعي للمستوردات فقد استحوذ النفط الخام والمشتقات النفطية على ما نسبته 26.1% من إجمالي المستوردات وبمبلغ 2.8 مليار دينار تقريباً، ونتيجة التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية فقد ارتفع عجز الميزان التجاري إلى 7.6 مليار دينار وبنسبة 1.9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013.

تطور حجم الصادرات الكلية والمستوردات والميزان التجاري (بالمليون دينار)



الأداء الاقتصادي 2015:

تشير التوقعات الاقتصادية العالمية إلى أن الاقتصاد العالمي سيقف نمواً يصل إلى 3.3% في سنة 2014 ونمواً بنسبة 3.5% في سنة 2015. وذلك نظراً لتوقع تعافي النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خاصة في أمريكا ومنطقة اليورو واقتصادات الدول الصاعدة. واتباع سياسة نقدية تيسيرية في معظم الاقتصادات المتقدمة، وسياسات معالجة ضعف النمو في بعض الدول الأخرى. فمن المتوقع أن تسجل الاقتصادات المتقدمة نمواً بنسبة 1.8% في سنة 2014 و2.4% في سنة 2015. واقتصاديات البلدان النامية والصاعدة من المتوقع أن تسجل نمواً بنسبة 4.4% في سنة 2014 و4.3% في سنة 2015. أما بالنسبة للاقتصاد الأردني واستناداً إلى التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فإنه يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1% لسنة 2014 و3.8% لسنة 2015، ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم إلى حوالي 1.8% لسنة 2015. ووفقاً لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2015 فقد بلغ حجم موازنة الدولة (الحكومة المركزية) 8.1 مليار دينار (6.9 مليار دينار نفقات جارية و 1.2 مليار دينار نفقات رأسمالية)، وبذلك سيبليغ العجز في الموازنة 688.4 مليون دينار بعد المنح المقدرة بنحو 1.1 مليار دينار. أما موازنة الوحدات الحكومية ستبلغ 1.8 مليار دينار، ويعجز مالي قبل التمويل يبلغ 998 مليون دينار. ويأتي التركيز على موازنة الدولة لسنة 2015 بحيث تتضمن زيادة في نسبة النفقات الرأسمالية إلى إجمالي النفقات لتبلغ 14.5% في سنة 2015 مقارنة بنسبة 14.2% المعاد تقديرها سنة 2014.

وفيما يتعلق بالقطاع النقدي والمصرفي الأردني فمن المتوقع خلال سنة 2015 أن تحافظ الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي على مستويات مريحة، واستمرار التوجه لتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص، ومواصلة الأداء الإيجابي للقطاع المصرفي استناداً إلى مؤشرات المتانة المالية وأبرزها: نسبة كفاية رأس المال التي سجلت 17.4% كما في نهاية حزيران 2014 مقابل 18.4% في نهاية سنة 2013، ونسبة السيولة القانونية التي سجلت 150.2% مقابل 149.1%. كما حافظت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون في نهاية حزيران 2014 على نفس مستوياتها المسجلة في سنة 2013 فبلغت 7%.

وستشهد سنة 2015 مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي لتحقيق الأهداف المرجوة، إضافة إلى استمرار توجيه الموارد المالية الخارجية (الدعم والمنح والقروض) بمختلف مصادرها سواء أكان من المنحة الخليجية، أم من التمويلات الناتجة عن اتفاقية الاستعداد الائتماني الموقعة مع صندوق النقد الدولي والمنحة الأمريكية، للانفاق على المشاريع الرأسمالية التنموية ودعم الموازنة العامة للدولة. كما سيتم تطبيق المرحلة الثانية من رفع أسعار الطاقة الكهربائية ضمن استراتيجية متوسطة المدى للطاقة تهدف إلى الوصول إلى أن تحقق شركة الكهرباء الوطنية تعاطية تكاليفها التشغيلية بالتوافق مع استهداف دعم الطاقة للمستحقين والذي سيتضمن إعفاء شريحة الطبقة الفقيرة والمتوسطة من الزيادة في التعرفة الكهربائية هذا على الرغم من الانخفاض الذي شهده سعر النفط عالمياً.

الأنشطة والإنجازات 2014

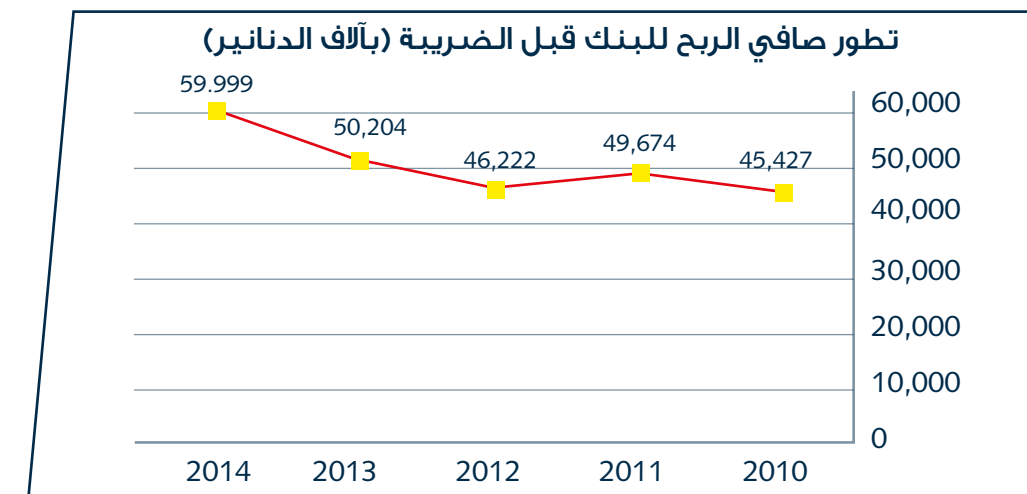
استمراراً للجهود المتواصلة التي بذلها بنك الأردن ولازال عبر مسيرته البالغة 54 عاماً من الإنجاز والعطاء والتميز في تلبية متطلبات السوق واحتياجات عملائه المتنوعة محلياً وإقليمياً، فقد واصل البنك خلال سنة 2014 الارتقاء نحو طريق الريادة في عالم الخدمات المصرفية. حيث استمر في تطبيق برامج ومشاريع عمله الاستراتيجية المتضمنة تقديم باقة من البرامج التمويلية المتنوعة والتي تلبى احتياجات مختلف شرائح العملاء، وتسهم بفاعلية في تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى تقديم الخدمات بأعلى مستويات الجودة لعملائه، وتفعيل مبدأ الشراكة معهم من خلال متابعة الأعمال والتشجيع على التطوير في كافة المجالات التي يعمل فيها.

وإيماناً من بنك الأردن لدوره في دعم النمو الاقتصادي في الأردن والأسواق التي يتواجد بها، ومواصلة تحقيق النتائج الإيجابية وتعزيز الثقة النابعة من رضا العملاء وأصحاب المصالح، وتنمية شعور العاملين بالبنك بالانتماء والمتابعة الدقيقة لاحتياجات العملاء، فقد انتهج البنك تطبيق أفضل وآخر ما تم التوصل إليه من الممارسات الإدارية الحديثة في إدارة موارده المالية والتقنية والبشرية ليحتل بنك الأردن اليوم مكانة مرموقة بين البنوك والمؤسسات المالية في القطاع المصرفي محلياً وإقليمياً.

النتائج المالية:

تأتي النتائج المالية لبنك الأردن في سنة 2014 كمحصلة للتقدم المتواصل في الأداء وتنويع مصادر الإيرادات، إلى جانب تطبيق أحدث النماذج والأنظمة المالية في إدارة الأصول والمطلوبات والاستفادة من التحديات والعمل على تحويلها إلى فرص لتطوير الأعمال. وتحقيق أعلى معدلات الإنجاز النوعية والكمية في بيئة تتميز بالتحدي والمثابرة على التنفيذ. وقد انعكست النتائج المالية في المحافظة على النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية، فبلغت نسبة كفاية رأس المال 16.98% ووصلت نسبة السيولة القانونية إلى 140.12%. كما لم تتجاوز نسبة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة إلى إجمالي تسهيلات البنك 7.21% مقارنة بالنسبة المعيارية العالمية البالغة 10%. كما ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة إلى 101.9% لسنة 2014.

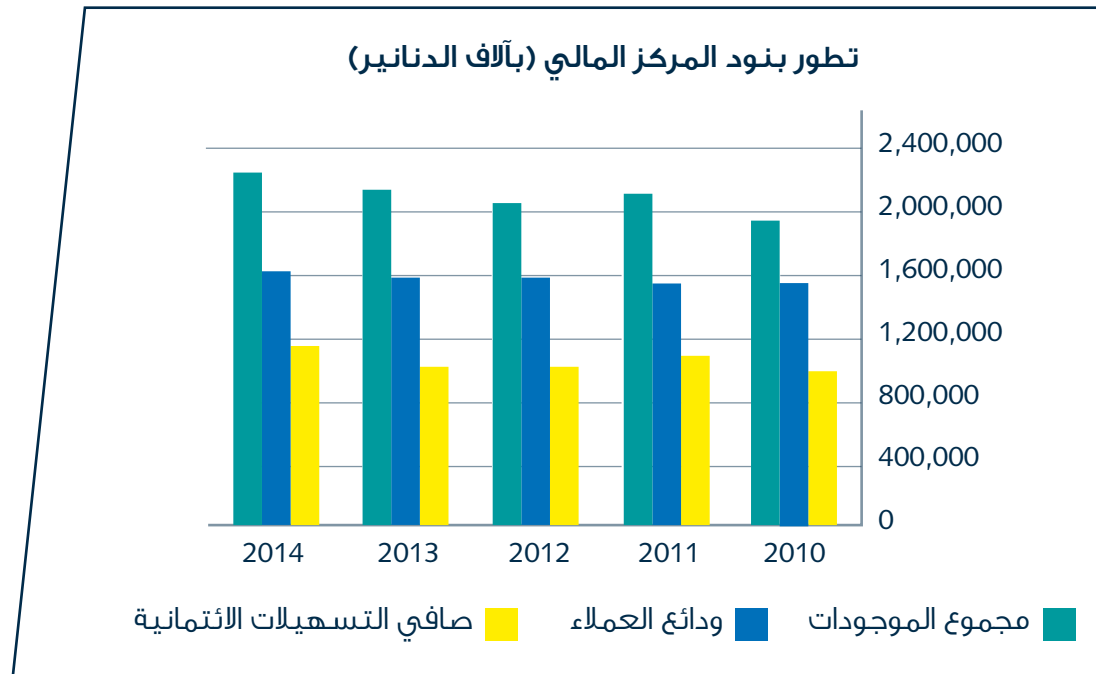
لقد استطاع بنك الأردن في سنة 2014 تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مساهمي البنك، فبلغ صافي الربح العائد لمساهمي البنك 47.1 مليون دينار وليحقق ارتفاعاً بنسبة 15.7% وبمبلغ 6.4 مليون دينار مقارنة بسنة 2013. فيما سجل صافي الأرباح للبنك قبل الضريبة حوالي 60 مليون دينار مقارنة بمبلغ 50.2 مليون دينار في السنة السابقة وبنسبة ارتفاع 19.5%. كما بلغت موجودات البنك 2,190.2 مليون دينار مقابل 2,076.9 مليون دينار وبنمو بلغ 5.5% مقارنة مع نهاية السنة السابقة 2013. وارتفعت حقوق الملكية لمساهمي البنك إلى حوالي 335.7 مليون دينار وبنسبة 5.9%.



وعلى صعيد مصادر الأموال فقد بلغت ودائع العملاء ما قيمته 1,628.5 مليون دينار، حيث ارتفعت ودائع الطلب بمبلغ 31.3 مليون دينار وبنسبة 7.3% لتصل إلى 461.1 مليون دينار، ونمت ودائع التوفير بما قيمته 55.1 مليون دينار وبنسبة 9.8% لتصل إلى 620 مليون دينار، كما نمت ودائع الأجل بمبلغ 35.6 مليون دينار وبنسبة 8% عن نهاية سنة 2013، كما وسجلت شهادات الإيداع ما قيمته 67.9 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت 35.7%.

لقد استمر البنك في الاستجابة لمتطلبات التمويل اللازمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية، والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية في ظل ازدياد مخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك، فارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي بمبلغ 60.3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 5.8% مقارنة بسنة 2013 لتصل إلى 1,100.6 مليون دينار.

وعلى صعيد تطور محفظة التسهيلات الائتمانية فقد ارتفعت تسهيلات قطاع الشركات الكبرى بمبلغ 69.4 مليون دينار وبنسبة 14.4% لتصل إلى 551.6 مليون دينار. وبلغت القروض العقارية ما قيمته 192.9 مليون دينار محققة ارتفاعاً بنسبة 11.5%. فيما ارتفعت التسهيلات المقدمة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى 131.1 مليون دينار وبنسبة 4.5% مقارنةً بنهاية سنة 2013. كما سجلت تسهيلات قطاع الأفراد 257.9 مليون دينار، والتسهيلات المقدمة للحكومة والقطاع العام 63.4 مليون دينار. كما قام البنك بتوظيف مصادر أمواله في الموجودات المالية حيث بلغت حجم محفظة الموجودات المالية حوالي 505 مليون دينار.



وعن أبرز بنود قائمة الدخل الموحد، فقد بلغ إجمالي الدخل ما قيمته 124.6 مليون دينار، مرتفعاً بنسبة 8.9% مقارنة بسنة 2013. كما بلغ صافي إيراد البنك التشغيلي حوالي 111 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 89% من إجمالي الدخل. وارتفعت التوزيعات النقدية من الاستثمار في الموجودات المالية لتسجل 3.9 مليون دينار، فيما بلغت أرباح العملات الأجنبية ما قيمته 2.8 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بنسبة 55% عن سنة 2013. أما إجمالي المصروفات فقد حافظت على نفس مستواها المسجل تقريباً في سنة 2013 ليصل إلى 64.6 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 0.6% مقارنةً بسنة 2013.

المركز التنافسي:

حافظ البنك على مركزه المتقدم بين البنوك والمؤسسات المالية في الأسواق التي يعمل بها. كما واصل البنك تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية، والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستثمار والتوظيف الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وفقاً لمتغيرات السوق. فبلغت الحصة السوقية لودائع العملاء وإجمالي التسهيلات الائتمانية لغروع الأردن 4.2% و5.4% على التوالي. وعلى مستوى المركز التنافسي في السوق الفلسطيني فقد سجل بنك الأردن حصة سوقية لودائع العملاء بلغت 10.5% وللتسهيلات بنسبة 7.1%، من إجمالي ودائع وتسهيلات البنوك الأردنية العاملة في فلسطين.

أما فيما يتعلق ببنك الأردن - سورية، وعلى الرغم من الظروف السائدة في السوق السوري فقد بلغت الحصة السوقية لودائع العملاء حوالي 2.8% وللتسهيلات 4% من إجمالي ودائع وتسهيلات المصارف الخاصة في السوق السوري وفقاً لأحدث بيانات متاحة.

منتجات وخدمات البنك:

واصل بنك الأردن توجيه موارده نحو تحقيق نمو مستدام من خلال تطبيق أحدث الأساليب ونماذج العمل لتعزيز مكانته السوقية في القطاع المصرفي، والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء بأعلى مستويات الحرفية والدقة والسرعة.
فخلال سنة 2014 عمل البنك على تطوير مجموعة منتجاته وخدماته وزيادة سرعة العمليات لتحسين الكفاءة والأداء.
بالإضافة إلى تطوير وتحديث قنوات إيصال الخدمة للعملاء وتعزيز رضى العملاء.

وفي إطار سعي البنك لتنويع مصادر استثماراته وتنمية أعماله قام البنك باستحداث دائرة الأسواق العالمية في مطلع الربع الثاني من سنة 2014، وذلك بهدف إدارة محفظة البنك بالاستثمار بالأسهم العالية الجودة بالأسواق العالمية حسب الممارسات المتبعة بالصناديق الاستثمارية الدولية. مما سيعزز تعظيم العائد على الموجودات بالعملات الأجنبية واغتنام الفرص الواعدة في سوق رأس المال العالمي مع المحافظة على معدلات مخاطرة متدنية.

كما تم أيضاً استحداث دائرة الأوراق المالية بهدف تقديم خدمة الحافظ الأمين ليكون بنك الأردن أول بنك محلي يقدم هذه الخدمة. حيث قام البنك بتهيئة البنية التحتية التقنية، وإعداد السياسات والإجراءات اللازمة لتقديم هذه الخدمة للمستثمرين الأجانب في السوق الأردني. ومن خلال هذه الخدمة فإن البنك يتيح للمستثمرين ضمان استمرارية الخدمة المقدمة لهم وحماية حقوقهم في ظل تقديمها من قبل بنك محلي، ليكون قادراً على تلبية متطلبات المحافظ والصناديق الأجنبية العالمية وبالتالي متابعة وتقديم كافة الخدمات من حفظ للأوراق المالية للمستثمرين، وتسوية عمليات البيع والشراء.

خدمات الأفراد:

يولي البنك كل العناية والاهتمام بقطاع الأفراد وهو ما يدفعه لتوفير منتجات وخدمات وفق أفضل الممارسات المصرفية الحديثة لتلبية تطلعات العملاء. وفي هذا المجال فقد طوّرت إدارة الخدمات المصرفية للأفراد نموذج أعمالها بالاستناد إلى الاستراتيجية الجديدة مركزة على دراسة المنافسين والعملاء والتغيرات بالسوق.

ومن منطلق حرص البنك على تطوير برامج تلبى متطلبات مختلف شرائح العملاء، فقد تم طرح حملة خاصة بالقروض العقارية. شملت هذه الحملة العملاء الأردنيين والمغتربين خارج الأردن والمقيمين من غير الأردنيين. وصممت بمزايا تنافسية عديدة وحلول تناسب مختلف الاحتياجات. كما تم طرح حملة القروض الشخصية مقابل تأمينات نقدية وشهادات الإيداع بالعملات الأجنبية. هذا بالإضافة إلى إعداد عروض خاصة للسلف الشخصية لبعض الشركات المعتمدة. كما أطلق البنك برنامج المكافآت الشامل "نقاطي" وهو الأول من نوعه في الأردن كمكافأة عملاء الباقات المصرفية على معاملاتهم المصرفية.

واستناداً إلى الجهود المبذولة للمحافظة على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد واستحداث منتجات جديدة تتماشى مع رغبات العملاء وتعزيز مكانة البنك التنافسية في قطاع خدمات الأفراد، فقد تم إطلاق حساب التوفير الجديد مارثون في شهر نيسان 2014 والذي يستهدف فئة الشباب من عمر 18 عاماً فما فوق. كما تم تعديل الجوائز الخاصة بسحبوبات التوفير في الأردن وفلسطين لعام 2014.

كما واصل البنك تطوير مستوى جودة الخدمة المقدمة لعملائه بالفروع عن طريق الاستمرار في برنامج قياس رضى العملاء على عدة مستويات من خلال شركة متخصصة؛ حيث تم الانتهاء من المرحلة الثانية من برنامج قياس رضى العملاء، وتصدر بنك الأردن المرتبة الأولى للمرة الثانية على التوالي في هذه الدراسة بين البنوك التي شملتها الدراسة في السوق المصرفي. كما استمر البنك في تطبيق برنامج العميل الخفي لضمان تقديم مستوى مميز من الخدمة للعملاء في الفروع. هذا وتم إطلاق صفحة البنك الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي Facebook بما يتيح تعزيز التواصل مع عملاء البنك بأسلوب عصري ومتطور ومتابعة آخر المستجدات على خدمات ومنتجات البنك.

خدمات الشركات:

واصل بنك الأردن من خلال مجموعة تنمية أعمال الشركات تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية، وذلك على الرغم من حالة عدم اليقين السائدة بالاقتصاد المحلي وما تفرزه التحولات السلبية في الدول المحيطة من تأثير على حركة التجارة البينية بين الأردن وهذه الدول. وقد دأب البنك لتقديم خدماته لعملاء قطاع الشركات من خلال فريق متكامل يتمتع بأفضل الخبرات المصرفية ويعمل على تلبية احتياجات ومتطلبات عملائه ودعمهم كشركاء في كل ما يحتاجون إليه للحصول على أعلى مستوى من الخدمات والحلول المصرفية، وبشكل يتيح التواصل المستمر معهم وتقديم إدارة شاملة ومميزة لعلاقاتهم مع البنك. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها على مستوى الشركات الكبرى خلال سنة 2014 فقد كانت قطاعات: العقافة، تجارة المواد الغذائية، تجارة السيارات، قطاع الأدوية، قطاع الصناعة. كما استمر البنك في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الكبرى من خلال قروض التجمع البنكي، والتي وصل رصيدها في نهاية سنة 2014 إلى 34.5 مليون دينار.

خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

إيماناً من بنك الأردن في أهمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني ودوره المحوري في إيجاد فرص عمل جديدة، وتحقيق تنمية اقتصادية لمختلف مناطق المملكة، فقد واصل البنك خلال سنة 2014 تقديم خدماته إلى قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال مراكزه المتخصصة المنتشرة في معظم محافظات المملكة. وعمل البنك على توفير التمويل الطويل والقصير الأجل للأنشطة التجارية والصناعية والخدمية، والتركيز على بناء شراكات وتعاقدات مع المؤسسات الداعمة لهذا القطاع، حيث تم زيادة عدد العملاء المضمونين تحت مظلة الشركة الأردنية لضمان القروض. ومن أبرز القطاعات التي تم تمويلها فقد كانت: شركات الإسكان، التجارة المتعلقة بالإنشاءات، والصناعات الغذائية وتجارتها.

وبخصوص تطبيق البنك لقاعدة بيانات الشركات (برنامج كنز) فقد تم الانتهاء من المشروع وبدأت الاستفادة الفعلية منه من خلال الاستعلاء عن الشركات والحصول على المعلومات المطلوبة. ويتم حالياً تطبيق البرنامج بكفاءة وفاعلية من خلال دوائر تنمية الأعمال في البنك.

خدمات التأجير التمويلي:

واصل بنك الأردن خلال سنة 2014 تنويع خيارات التمويل لعملائه، فاستمر في تقديم خدمات التأجير التمويلي لكافة الأصول والقطاعات. وتم استهداف قطاعات جديدة في السوق شملت: قطاع الخدمات، القطاع الطبي، القطاع الصناعي، وقطاع العقار. ولغايات تطوير وتحسين التغطيات التأمينية لعملاء التأجير التمويلي، يتم التأمين على العقار الممول وعلى حياة المستأجرين من خلال شركات التأمين المعتمدة للبنك. وفي سبيل ترويج منتجات التأجير التمويلي تم إطلاق حملة تسويقية باستخدام الوسائل الإعلانية المختلفة بالإضافة إلى الفروع وأجهزة الصراف الآلي وموقع البنك الإلكتروني. هذا وقد تم إعداد إجراءات عمل تواكب استحداث قسم التنفيذ لدى شركة الأردن للتأجير التمويلي.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

واصل البنك خلال سنة 2014 تعزيز شبكة الفروع المحلية ومنافذ التوزيع في مختلف المناطق الحيوية في المملكة تماشياً مع استراتيجية البنك التي تهدف للتواجد في مناطق جغرافية تخدم مختلف قطاعات الأعمال. وقد تم خلال سنة 2014 افتتاح فروع جديدة شملت فرع الجبل الشمالي وفرع درة خدا، وتعزيز تواجد البنك في شارع المدينة المنورة / تلاع العلي بافتتاح فرع ثانٍ في نفس الشارع باعتباره مركزاً تجارياً وخدمياً. كما تم افتتاح مركز خدمة " عملاء المميز" في فرع درة خدا الجديد بما يتيح إعطاء الخصوصية اللازمة لتلبية احتياجات شرائح عملاء "المميز" وزيادة مستوى رضاهم وبما يعزز مستوى تنافسية البنك ويعمل على استدامتها.

وبهدف تطوير بيئة الخدمة في الفروع فقد تم تحديث كل من فروع الجببية، الكرك، الدوار الأول، السوق التجاري والصويفية. وقد روعي في عمليات تحديث الفروع محاكاتها لتطبيقات الهوية المؤسسية للبنك لتصميم بيئة مناسبة ومريحة لخدمة العملاء.

منافذ التوزيع الإلكترونية:

استمر البنك في سنة 2014 في مواكبة آخر المستجدات الحديثة في مجال استخدام الأنظمة التكنولوجية لتطوير منافذ خدمة جديدة لنظم الدفع التي يوفرها البنك لعملائه، حيث عمل البنك على تطوير حزمة من الخدمات من ضمن قنواته الإلكترونية للارتقاء بعمليات الدفع بما يسهم في توفير الوقت والجهد والمرونة في الاستخدام والكفاءة والأمان. وبحيث تقل حاجة المستخدمين للتعامل بالنقد الورقي ومخاطر فقدها وغيرها من المخاطر. وفي هذا المجال قام البنك بإطلاق خدمة الدفع عن طريق الهاتف النقال كأول بنك في الأردن يستكمل جميع متطلبات الربط مع نظام البدالة الوطنية JoMoPay ويقدم هذه الخدمة من خلال تطبيق Boj Mobile لتمكين عملائه من استخدام هواتفهم النقالة الذكية في إجراء عمليات دفع لمستفيدين آخرين مسجلين ضمن نظام JoMoPay وذلك انسجاماً مع متطلبات البنك المركزي الأردني. هذا بالإضافة الى إطلاق خدمة تسديد الفواتير إلكترونياً E-Fawateercom للعملاء ليتمكنوا من تسديد العديد من الفواتير لجهات حكومية وخاصة وذلك تحت إشراف وإدارة البنك المركزي الأردني وأيضاً من خلال تطبيق Boj Mobile، مما يتيح سداد جميع الفواتير من خلال نظام واحد بشكل آلي وفوري Real Time Online. بالإضافة إلى إطلاق بعلاقة webCharge فيزا إلكترون بالتعاون مع شركة أرامكس للتسوق الآمن عبر الإنترنت. وعلى صعيد توسيع شبكة الصراف الآلي، فقد استمر البنك في توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي في كل من الأردن وفلسطين، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (118) في الأردن، (47) منها مزود بخدمة الإيداع النقدي الفوري. وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي في فلسطين 39 جهازاً.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

واصل البنك خلال سنة 2014 السير على طريق زيادة القطاع المصرفي في الأساليب التنظيمية والقواعد التكنولوجية وأنظمة الاتصالات وسياسات وإجراءات العمل وبما يمكنه من تحقيق الفعالية والكفاءة في هذا الجانب. حيث تم تعديل واستحداث العديد من الإجراءات وآليات العمل بما يتوافق مع متطلبات العمل والمشاريع التي يتم تنفيذها. وعلى صعيد تطوير وتنظيم الدوائر والوحدات في البنك فقد تم خلال سنة 2014 إعادة تنظيم دوائر البنك بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال؛ حيث قام البنك بضم كافة دوائر الأعمال ضمن "إدارة قطاع الأعمال" وذلك بهدف إدارة توظيفات البنك ضمن منهج متكامل وإيجاد التناغم بين قطاعات الأعمال بما يسهم في تنمية إيرادات البنك. كما عمل البنك على إعادة تنظيم وهيكله فروع فلسطين لتمكينها من الارتقاء بأدائها وتنمية الأعمال بما يتوافق مع خطة البنك الاستراتيجية ورفع مستوى الخدمات المقدمة للعملاء. كما تم ضم كافة الدوائر التي تُعنى بإدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السوق، وإدارة مخاطر العمليات، ضمن إدارة "قطاع الامتثال والمخاطر"، وذلك من أجل تعزيز إيجاد منظومة متكاملة لإدارة المخاطر. إلى جانب تعزيز امتثال البنك لكافة التعليمات والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية.

كما تم إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي العام للبنك بما يتوافق مع إعادة تنظيم دوائر البنك، وفي هذا السياق تم تنظيم الهياكل لعدد من الدوائر مثل (دائرة العمليات المركزية، دائرة الائتمان، مركز الخدمة الهاتفية، والخدمات الهندسية). وعلى صعيد دائرة عمليات الودائع المركزية فقد تم إعادة تنظيمها وفصل العمليات المتعلقة بالشيكاك (الواردة، المقاصة، والمؤجلة) ضمن دائرة خاصة بذلك وهي دائرة المقاصة المركزية والملفات، كما تم أيضاً إعادة تنظيم دائرة الامتثال والمخاطر لتضم كل من دائرة الامتثال، ودائرة مخاطر السوق والعمليات، وترتيباً على ذلك تم إعداد وتعديل الأوصاف الوظيفية للوظائف التي تم استحداثها.

وانسجاماً مع متطلبات البنك المركزي الأردني تم تطبيق الرمز الدولي للحوالات IBAN وتعديل إجراءات العمل والنماذج الخاصة بها. كما تم تعديل البرامج الخاصة باحتساب المخصصات حسب العملة. وعلى صعيد الأنظمة الآلية تم الانتهاء من تطبيق خدمة الدفع عن طريق الهاتف النقال والتي تُقدم من خلال تطبيق BoJ Mobile، وخدمة تسديد الفواتير إلكترونياً E-Fawateercom للعملاء والتي تقدم من خلال تطبيق BOJ Mobile أيضاً. كما تم الانتهاء من فحص IGrafex upgrade، نظام التقييم الائتماني لعملاء الأفراد (Score Card) ونظام أتمته القرار الائتماني (CDA)، نظام الموارد البشرية HRMS فلسطين. وقد تم استكمال كافة متطلبات تطبيق منتج الفيزا إلكترون من نوع webCharge. بالإضافة الى استكمال المتطلبات الخاصة بتقديم الخدمات البنكية إلى شركات الصرافة، وتعديل إجراءات التسهيلات الائتمانية بما يتوافق مع السياسة الائتمانية المعتمدة، وتطبيق إجراءات العمل الخاصة بدائرة المتابعة والتحصيل لبنك الأردن – سورية.

هذا وقد تم فحص وتجهيز البنية التحتية لنظام متطلبات الامتثال الضريبي FATCA وتطبيقه. بالإضافة إلى تعديل نماذج فتح الحساب بما يلبي متطلبات FATCA. والعمل جارٍ على استكمال المرحلة الثانية من مشروع E-Application وتعديل واعتماد نماذج السلف والغروض والإسكان والسيارات حسب متطلبات مشروع التقييم الائتماني.

وعلى صعيد تطوير القاعدة التكنولوجية في البنك فقد تم استكمال فحص وتطبيق النظام الآلي للتحصيل الذي قام البنك بتطبيقه بالتعاون مع شركة رائدة في هذا المجال. هذا وقد تم تطوير ورفع كفاءة شبكة الصرافات الآلية حيث تم التعاقد مع شركة NCR لاستبدال 71 صرافاً آلياً. كما تم الإعداد لمشروع توافق أنظمة البطاقات PCI للحصول على الشهادة المعتمدة من الجهات الرقابية. وتم العمل أيضاً على تحديث شبكة الاتصالات بين الفروع والإدارة الإقليمية عن طريق تشغيل خط اتصالات دولي. واستمر البنك في تطوير عمليات إدارة المخاطر ورصد ومراقبة كافة أنواع المخاطر لمجموعة بنك الأردن، وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه. ويتم بصورة منتظمة مراجعة سياسات ونماذج وأدوات وأنظمة المخاطر من أجل تحسين أساليب العمل وعكس التغيرات الحاصلة بالسوق.

عمل البنك على الاستمرار في إعادة تقييم ملفات مخاطر العمليات لكافة وحدات البنك ومراجعة وتصنيف قاعدة الأخطاء التشغيلية وربطها مع المخاطر ذات العلاقة، وكذلك تطبيق مؤشرات المخاطر (KRI) آلياً. واستمر البنك في إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) المقررة من قبل البنك المركزي الأردني، ومراجعة وتعديل السيناريوهات بما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك. كذلك تم إعداد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP وفقاً لبيانات البنك في 2013/12/31، والتي أظهرت إمكانية القاعدة الرأسمالية للبنك لاستيعاب كافة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها.

وفيما يتعلق بمتطلبات الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) فقد تم تسجيل مجموعة بنك الأردن مع IRS (Internal Revenue Service) والحصول على رقم GIIN Number الخاص بمجموعة بنك الأردن (بنك الأردن – الأردن Lead PFFI، بنك الأردن- فلسطين Member PFFI، شركة تفوق للاستثمارات المالية Member PFFI). كما تم تدريب وتأهيل كافة موظفي البنك للامتثال لمتطلبات FATCA. أما على صعيد العملاء فقد واصل البنك عملية تحديث بيانات العملاء، وعمل على طباعة وتوزيع نشرات توعية لهم، إلى جانب إعداد نشرات توعية لكافة الموظفين على Portal الداخلي للبنك، والجدير بالذكر أنه تم تجهيز كافة متطلبات وثايت النظام الآلي لإدارة متطلبات FATCA، حيث باشر البنك في إجراء الفحص الميداني للنظام الآلي اعتباراً من تموز 2014. هذا بالإضافة إلى استمرار البنك في تطبيق سيناريوهات متقدمة لمراقبة كافة العمليات التي تتم بالبنك من خلال النظام الآلي الذي يطبقه البنك لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

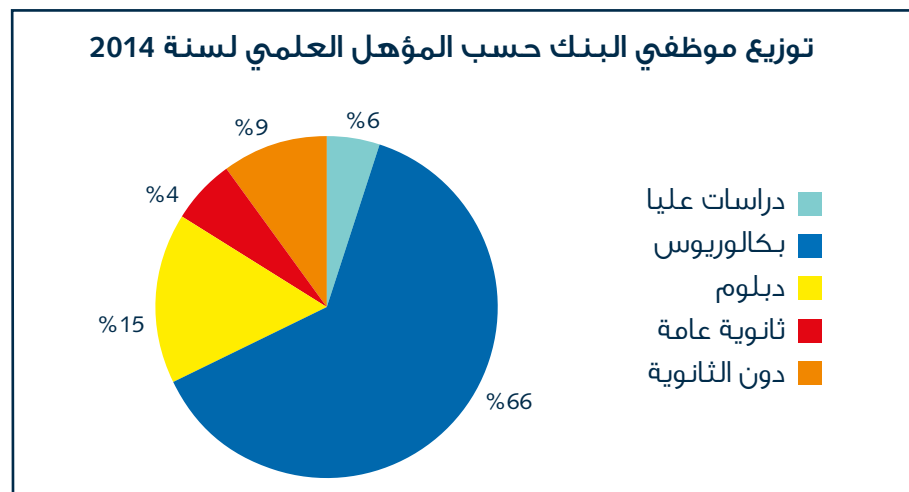
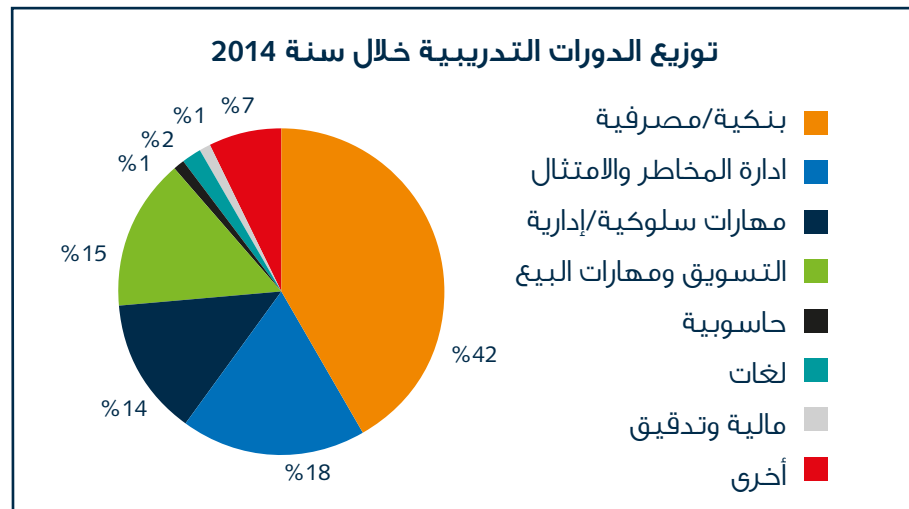
وفي جانب ضمان التزام البنك بأعلى معايير جودة الخدمة، فقد استمرت الوحدة المختصة في البنك باستلام الشكاوى من خلال قنوات الاتصال المتاحة التي يوفرها البنك، والتي تعمل على متابعتها مع الجهات المعنية وحلها وإبلاغ العملاء بذلك وفقاً لسياسة إدارة شكاوى العملاء. وكذلك يتم تحليل هذه الشكاوى ودراساتها في سبيل الوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك ووضع التوصيات اللازمة سواء على مستوى إجراءات العمل أم أداء الموظفين للحد من تكرارها مستقبلاً. هذا بالإضافة إلى إعداد تقارير دورية عن عدد الشكاوى وتوزيعها ودرجة مخاطرها. كما تم الانتهاء من تحضير البنك لمتطلبات الأنظمة الآلية لبازل III، واختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing. وكذلك التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP. وفيما يتعلق بمراقبة النواحي الأمنية في البنك فقد تم إعادة تنظيم وحدة أمن المعلومات ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة، وفي هذا السياق تم التعاقد مع شركة رائدة في مجال أمن المعلومات في سبيل الارتقاء في عملية مراقبة وإدارة أمن المعلومات على مدار الساعة وفقاً لأفضل المعايير الدولية. كما تم مراجعة وتعديل سياسة إدارة المخاطر التشغيلية لمواكبة آخر المستجدات في هذا المجال وتعديل سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع متطلبات السلطات الرقابية وبيئة العمل.

لقد أولى مجلس إدارة بنك الأردن – وانطلاقاً من قيمه الجوهرية – أهمية خاصة لتطبيق أفضل ممارسات الحاكمية المؤسسية السليمة لقناعته بأهمية الحاكمية المؤسسية في تعزيز أداء البنك والارتقاء بمنظومة إدارة المخاطر لديه، وبما ينسجم مع بناء علاقات راسخة تقوم على الشفافية والتواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة، وحماية حقوق مساهميه ومودعيه. وعلى هذا الصعيد عمل البنك على الارتقاء بمنظومة الحاكمية المؤسسية وفقاً لآخر المستجدات والتغيرات في الصناعة المصرفية والأطر التشريعية والقانونية النازمة لأعمال البنك.

الموارد البشرية:

إدراكاً من البنك لأهمية تنمية وتطوير رأسماله المعرفي والتأسيس لبناء فريق عمل قادر على الارتقاء بأداء البنك لمستويات متقدمة، فقد استمر تطبيق برامج العمل الاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية على المستويات التعليمية والتشغيلية والتطويرية وبيئة العمل حسب الخطة المستهدفة لذلك، وفي سياق ذلك تم خلال سنة 2014 التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية لتصميم وإعداد الجدارات السلوكية والجدارات الفنية لبعض الدوائر في البنك تمهيداً لوضع قاموس خاص بهذه الجدارات على مستوى جميع الوظائف في البنك، كما تم الانتهاء من تطبيق هيكل درجات وظيفية خاص بوظائف الإدارة الإقليمية لفروع فلسطين، بما في ذلك هيكل الرواتب وتطبيق العلاوات، وتم اعتماد سلم رواتب بما يحقق الاستثمار الأفضل في المورد البشري ومراعاة مصالح البنك، هذا وقد تم إقرار راتب السادس عشر لفروع الأردن وذلك لتحسين الكادر الوظيفي للبنك ووضعه بين البنوك المتقدمة في هذا المجال، ولما لذلك من أثر في تحفيز الموظفين لمواصلة العمل وتحقيق المزيد من الإنجاز.

ومن منطلق حرص البنك على تحقيق المواءمة والتناغم على مستوى الخدمات المقدمة لدوائر البنك وفروعه الخارجية وشركاته التابعة والعمل على الارتقاء والتميز بأداء الموارد البشرية، فقد تم تطبيق المرحلة الأولى من النظام الآلي الخاص بدائرة الموارد البشرية HRMS للإدارة الإقليمية لفروع فلسطين على غرار ما هو مطبق في الأردن؛ والذي يتضمن مرحلة HR Core ونظام الرواتب ونظام الخدمة الذاتية ونظام الدوام. هذا وقد تم الانتهاء من إعداد النسخة النهائية لنظام شؤون الموظفين للإدارة الإقليمية لفروع فلسطين. كما تم إعداد وتعديل بعض السياسات والآليات الخاصة بالموارد البشرية حسب أفضل الممارسات بهدف توثيقها والتأكد من توفير المرجعية لكافة الموظفين. ومن ضمن المبادرات المثمرة التي تم تنفيذها بنجاح بهدف تطوير الموظفين، والحرص على الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء وتطوير مهاراتهم العملية، تم عقد برامج تطويرية متخصصة لموظفي التلر، موظفي خدمة العملاء، وموظفي مركز الخدمة الهاتفية وموظفي دائرة المبيعات المباشرة، بالإضافة إلى إطلاق برنامج تدريبي للمهارات السلوكية والفنية الخاصة بمدراء المبيعات والخدمات. كما تم عقد برنامج تدريبي خاص بالمستويات الإدارية العليا والتنفيذية تحت عنوان Diplomacy & Tact بالإضافة إلى برنامج تدريبي للمهارات السلوكية الخاصة بالمستويات الإدارية (الإشرافية والوسطى). ومن ناحية أخرى تم الاستمرار بتطبيق برنامج المدربين الداخليين المعتمدين والبرامج التعريفية Induction Programs للموظفين الجدد.



المسؤولية الاجتماعية:

واصل بنك الأردن نهجه الفاعل في دعم وتنمية المجتمع المحلي من خلال استمراره في تقديم الدعم والرعاية للقطاعات التي تساهم في تقدم المجتمع وازدهاره، مولياً كل الاهتمام لقطاع التعليم إلى جانب دعم الأنشطة الرياضية والفنون والثقافة والأنشطة الخيرية، وذلك من خلال دعم ورعاية الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية على اختلاف نشاطاتها.

وفي سياق التركيز على دعم قطاع التعليم باعتباره الطريق الرئيس في بناء مجتمع راقٍ ومزدهر، فقد أولى البنك اهتماماً كبيراً بخدمة الباحثين والدارسين وتوفير المعلومات المطلوبة لاستكمال دراساتهم. فعمل البنك خلال سنة 2014 على تسهيل مهمة الباحثين الذين تجاوز عددهم (39) باحثاً في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والمعرفية والاجتماعية. كما قام البنك بتقديم منحة دراسية لطالب في مدرسة King's Academy إسهاماً منه في توفير فرصة للطلبة المتفوقين والذين ليس لديهم قدرة على تحمل نفقات الدراسة للالتحاق في هذه المدرسة، التي تعتبر من المدارس ذات المستوى التعليمي المتميز والذي يوازي المؤسسات التعليمية العالمية. كما قام البنك بالتعاون مع مؤسسة إنجاز في تطبيق برنامج "تحدي الأعمال" في مدرسة الملكة رانيا الثانوية للبنات، مما يعزز تطوير مهارات العمل لدى فئة الشباب.

وفي ذات السياق فقد واصل البنك شراكته الاستراتيجية مع برنامج "حكايات سمسم" للسنة السادسة على التوالي والذي يقوم على نشر رسائل تربوية للأطفال. كما جدد بنك الأردن تعاونه مع مؤسسة إنقاذ الطفل (Save the Children) من خلال دعم برنامج المهارات الحياتية المطبق ضمن برنامج الدعم التربوي والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. حيث قام البنك بتجهيز ملاعب وساحات وأدوات رياضية في مدرسة آسيا الثانوية للبنات التي تخدم طلاب المدرسة والمدارس المجاورة لها. كما قدم البنك دعمه للجامعة الأردنية لإقامة المؤتمر الإقليمي (الربيع العربي: الانكسارات والتحديات). وواصل البنك تقديم الدعم للسنة السادسة على التوالي لمتحف الأطفال الأردني والذي أتاح الدخول المجاني للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر، الأمر الذي أسهم في استفادة أكثر من 40 ألف زائر من الفعاليات والمرافق التعليمية المتوفرة في المتحف.

كما قدم البنك دعمه للأنشطة البيئية، حيث ساهم البنك بحملة القافلة الخضراء التي نظمتها الجمعية العربية لحماية الطبيعة، بما يسهم في تأهيل المناطق المتضررة وزيادة الرقعة الخضراء في الأردن ومكافحة التصحر. وانطلاقاً من حرص البنك لدعم البرامج التي تسهم في المحافظة على الإرث الحضاري والتاريخي للأردن قام البنك بدعم حفل "موسيقى للبراءة" الذي أقامته الجمعية الوطنية للمحافظة على البترا.

وحرصاً من بنك الأردن على أن يكون في مقدمة الداعمين أيضاً للرعاية الصحية في الأردن فقد عمل البنك على دعم الخدمات الطبية الملكية بما يسهم في استمرارية واستدامة تقديم الخدمات الطبية للمواطنين في كافة محافظات المملكة. هذا بالإضافة إلى دعم العديد من الجمعيات التي تعنى بالخدمات العلاجية ومنها جمعية مؤسسة العناية بالشلل الدماغي، جمعية رعاية الأطفال المعاقين حركياً، والجمعية الأردنية للعدول العلبي للفلسطينيين.

وتأكيداً على نهج البنك في الاهتمام بفعاليات المجتمع الأردني وخدمة أهداف التكامل والتعاقد والتآزر من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات الخيرية ودعم الأعمال التي تقوم بها، قدم البنك دعمه لإقامة الإفطار السنوي للجمعيات الخيرية وتقديم طرود الخير في شهر رمضان المبارك بالتعاون مع ائتلاف البركة للجمعيات الخيرية. كما قدم البنك دعمه للسنة الثالثة على التوالي لحملة فوانيس بإقامة إفطارين للأطفال الأيتام بالتعاون مع جمعية خطوات. هذا بالإضافة إلى دعم العديد من المؤسسات والجمعيات يُذكر منها: جمعية الأسرة البيضاء من خلال دعم البرنامج الثقافي السنوي، دعم الموسم السادس (بلاد على أهبه الفجر) بالتعاون مع جمعية الحنونة للثقافة الشعبية، جمعية نجمة الأردن الخيرية للصم، النادي الأردني للصم، ومؤسسة إعمار الكرك، جمعية السلط الخيرية، تجمع لجان المرأة الوطني الأردني، جمعية حماية القدس الشريف، كما قام البنك بدعم مؤتمر القضاء العسكري الذي نظمته مديرية القضاء العسكري. هذا وقد بلغ إجمالي مساهمات البنك في خدمة المجتمع المحلي خلال سنة 2014 ما يقارب 358.7 ألف دينار.

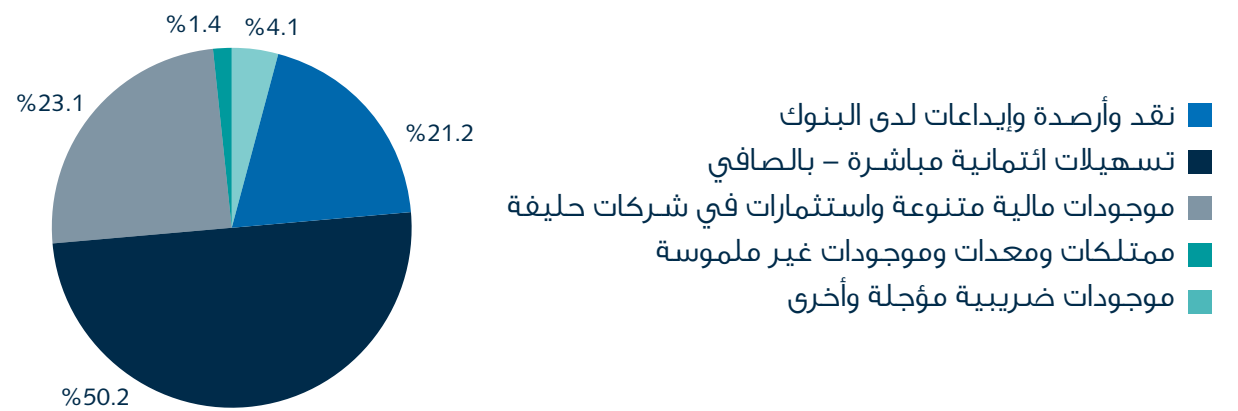


تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2014

ارتفعت موجودات البنك إلى 2,190.2 مليون دينار في نهاية سنة 2014 مقابل 2,076.9 مليون دينار في نهاية سنة 2013 بنسبة نمو بلغت 5.5%، واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة، وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الأجل المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي، ونمو القوة الإيرادية للبنك.

موجودات البنك				
الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2013	2014	2013	2014	
19.5%	21.2%	405.0	463.6	نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك
50.1%	50.2%	1,040.3	1,100.6	تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي
24.6%	23.1%	510.5	505.0	موجودات مالية متنوعة واستثمارات في شركات حليفة
1.4%	1.4%	29.7	30.6	ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
4.4%	4.1%	91.4	90.4	موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى
100%	100.0%	2,076.9	2,190.2	مجموع الموجودات

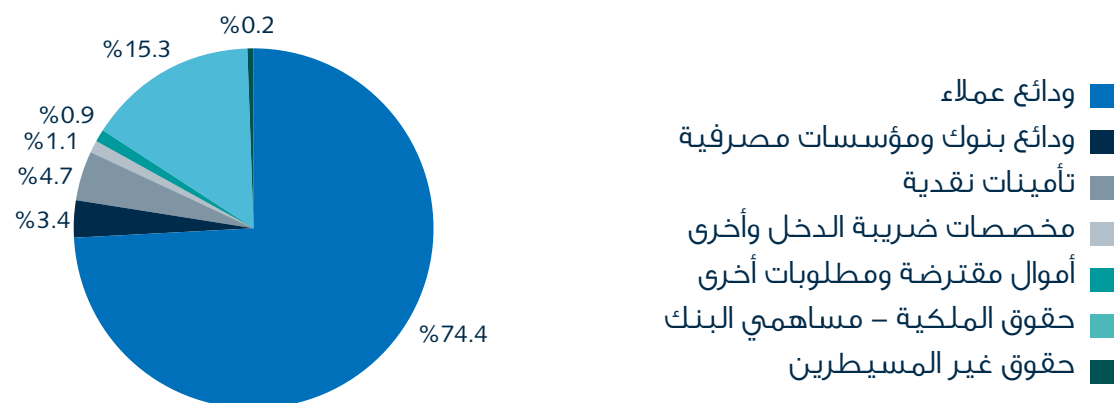
الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2014



المطلوبات وحقوق الملكية

الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2013	2014	2013	2014	
74.3%	74.4%	1,544.2	1,628.5	ودائع عملاء
3.4%	3.4%	69.9	74.4	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
4.4%	4.7%	92.1	102.1	تأمينات نقدية
1.2%	1.1%	24.5	24.8	مخصصات ضريبة الدخل وأخرى
1.2%	0.9%	24.7	20.5	أموال مقترضة ومطلوبات أخرى
15.3%	15.3%	317	335.8	حقوق الملكية – مساهمي البنك
0.2%	0.2%	4.5	4.1	حقوق غير المسيطرين
100%	100%	2,076.9	2,190.2	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2014



التسهيلات الائتمانية المباشرة:

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الإجمالية في سنة 2014 بمبلغ 50.2 مليون دينار وبنسبة 4.4% عن سنة 2013، حيث اتبع البنك سياسة ائتمانية متوازنة وبإشراف اللجنة التنفيذية، في ضوء التغير في أسعار الفوائد والعائد المتوقع على التسهيلات، وبعد دراسة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان في الأسواق التي يعمل بها البنك، والمحافظة على جودة المحفظة الائتمانية، إلى جانب العمل على تحسين القروض المستحقة.

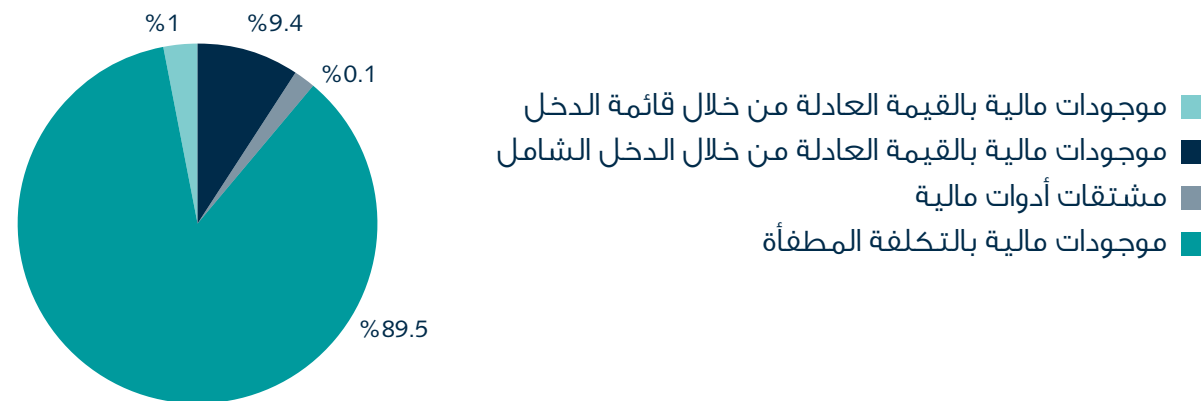
وبلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 7.21% مقابل 8.72% لسنة 2013 وهي ضمن النسبة المعيارية. واستمر العمل على تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة وذات الجدوى الاقتصادية، وتمويل قطاع الأفراد إلى جانب الشركات الكبرى والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والقطاع العام، بهدف استمرارية توزيع المخاطر وإدارة الأموال المتاحة بكفاءة وفعالية.

محفظة الموجودات المالية:

انخفضت محفظة الموجودات المالية بمبلغ 5.5 مليون دينار سنة 2014 وبحوالي 1.1 % عن سنة 2013. حيث انخفضت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بمبلغ 18.6 مليون دينار ونسبة 28.1 %، وهي تمثل استثمارات الأسهم في الأسواق النشطة. في حين ارتفعت الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل بمبلغ 4.1 مليون دينار. وارتفعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمبلغ 11.8 مليون دينار ونسبة 2.7 %، وهي تمثل استثمارات البنك في سندات وأذونات الخزينة الحكومية وبكفالتها وسندات واسناد قرض شركات.

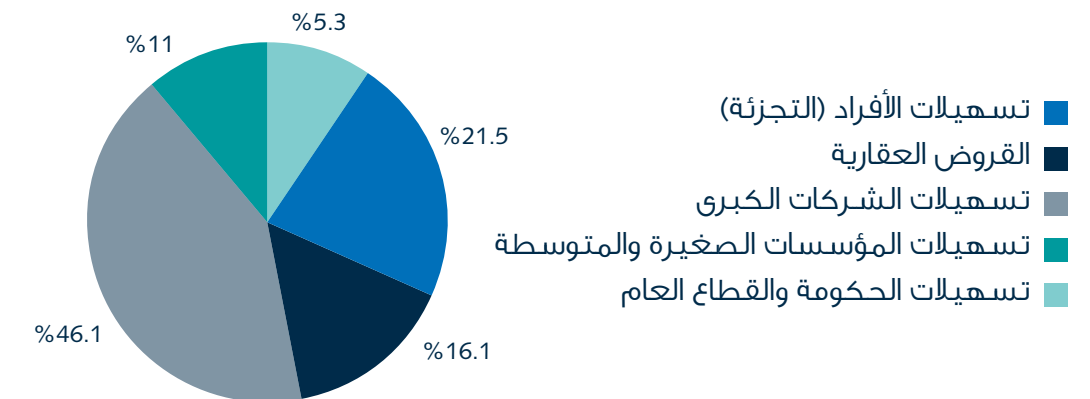
عناصر الموجودات المالية والاستثمارات في الشركات الحليفة				
الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2013	2014	2013	2014	
0.1%	1%	0.7	4.9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
13.0%	9.4%	66.0	47.4	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
0.2%	0.1%	0.9	0.8	مشتقات أدوات مالية
86.2%	89.5%	440.2	451.9	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
0.5%	-	2.7	-	استثمارات في شركات حليفة
100%	100%	510.5	505	المجموع

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2014



إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)				
بالمليون دينار		الأهمية النسبية %		
2013	2014	2013	2014	
257.1	257.9	22.4%	21.5%	تسهيلات الأفراد (التجزئة)
172.9	192.9	15.1%	16.1%	القروض العقارية
482.2	551.6	42.1%	46.1%	تسهيلات الشركات الكبرى
125.4	131.1	10.9%	11.0%	تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
109.1	63.4	9.5%	5.3%	تسهيلات الحكومة والقطاع العام
1,146.7	1,196.9	100%	100%	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2014



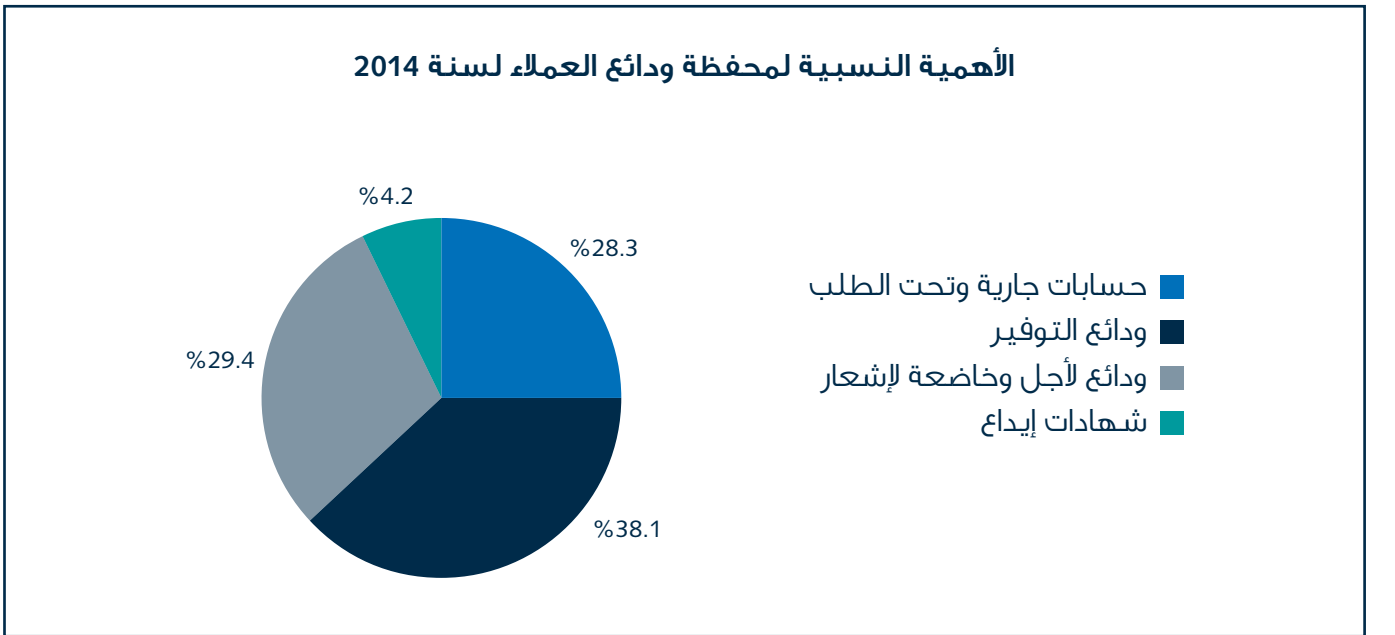
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

يستمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط لأية خسارة متوقعة، وأخذ مخصص تدني للديون غير العاملة بشكل إجمالي لكل دين وكذلك على المحفظة، وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والسلطات النقدية وتوصيات مدققي حسابات البنك، وتعزيزاً للمركز المالي، فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية 101.9 % لسنة 2014 مقابل 95.4 % لسنة 2013، في حين بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها وحولت إزاء ديون أخرى خلال السنة نحو 6.5 مليون دينار إلى جانب المخصص المرصود البالغ 9.4 مليون دينار. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 407.3 مليون دينار مقابل 378.1 مليون دينار في السنة الماضية.

ودائع العملاء:

بلغت وداائع عملاء البنك 1,628.5 مليون دينار في نهاية سنة 2014 مقارنة بمبلغ 1,544.2 مليون دينار في نهاية سنة 2013 وبارتفاع مقداره 84.3 مليون دينار وبنسبة 5.5%. واستمر العمل على استقطاب الودائع الثابتة والأقل كلفة، وتطويع حملة التوفير وحملة شهادات الإيداع، وتوسيع قاعدة المودعين، حيث ارتفعت وداائع التوفير لسنة 2014 بنسبة 9.8% عن سنة 2013، والحسابات الجارية وتحت الطلب بنسبة 7.3%، فيما ارتفعت وداائع لأجل بنسبة 8% وانخفضت شهادات الإيداع بحوالي 35.7%. كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 718.6 مليون دينار مقابل 659.2 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية				
	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2014	2013	2014	2013
حسابات جارية وتحت الطلب	461.1	429.8	28.3%	27.8%
ودائع التوفير	620	564.9	38.1%	36.6%
ودائع لأجل وخاضعة للإشعار	479.5	444	29.4%	28.8%
شهادات إيداع	67.9	105.5	4.2%	6.8%
المجموع	1,628.5	1,544.2	100%	100%



حقوق الملكية – مساهمي البنك:

ارتفعت حقوق مساهمي البنك إلى 335.7 مليون دينار سنة 2014 بزيادة مقدارها 18.8 مليون دينار وبنسبة 5.9%، حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2014 إلى 61.2 مليون دينار بزيادة مقدارها 6.6 مليون دينار وبنسبة 12%، وبلغ الاحتياطي الاختياري 13.7 مليون دينار. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصياته للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 20% من رأس المال ويمبلغ 31.02 مليون دينار.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.98% سنة 2014 مقابل 16.3% سنة 2013 وهي ضعف الحد الأدنى المطلوب وفقاً للجنة بازل والبالغ 8% وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني والبالغ 12%، كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة والخطرة 16.39% لسنة 2014 مقابل 15.49% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

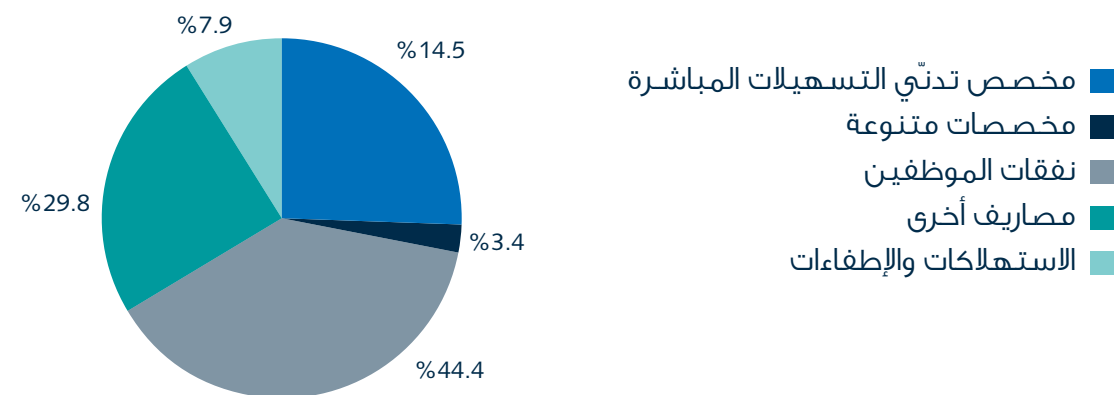
بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 154.8 مليون دينار سنة 2014 مقابل 146.5 مليون دينار للسنة الماضية بارتفاع بلغت نسبته 5.6%، حيث بلغ إجمالي الدخل 124.6 مليون دينار مقابل 114.5 مليون دينار في سنة 2013 مسجلاً نمواً بنسبة 8.9%، في حين بلغ صافي إيرادات الفوائد والعمولات 111 مليون دينار محققاً نمواً بنسبة 8.2% مقارنة بنهاية سنة 2013.

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 71.6 مليون دينار سنة 2014 مقابل 64.8 مليون دينار. سنة 2013. وقد تم اقتطاع مخصص التدني للتسهيلات والمخصصات الأخرى وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 44.8 مليون دينار لسنة 2014 مقابل 36.4 مليون دينار سنة 2013 بارتفاع بلغت نسبته حوالي 23.2%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها			
مبلغ التغير	بالمليون دينار		
	2013	2014	
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	64.8	71.6	6.8
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(13.7)	(9.4)	4.3
مخصصات متنوعة	(0.9)	(2.2)	(1.3)
الأرباح الصافية (قبل الضريبة)	50.2	60.0	9.8
ضريبة الدخل المدفوعة والمخصصة	(13.8)	(15.2)	(1.4)
الأرباح الصافية المتاحة بعد الضريبة	36.4	44.8	8.4

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية				
الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2013	2014	2013	2014	
%21.3	%14.5	13.7	9.4	مخصص تدنّي التسهيلات المباشرة
%1.4	%3.4	0.9	2.2	مخصصات متنوعة
%40.8	%44.4	26.2	28.7	نفقات الموظفين
%28.1	%29.8	18.1	19.2	مصاريف أخرى
%8.4	%7.9	5.4	5.1	الاستهلاكات والإطفاءات
%100	%100	64.3	64.6	المجموع

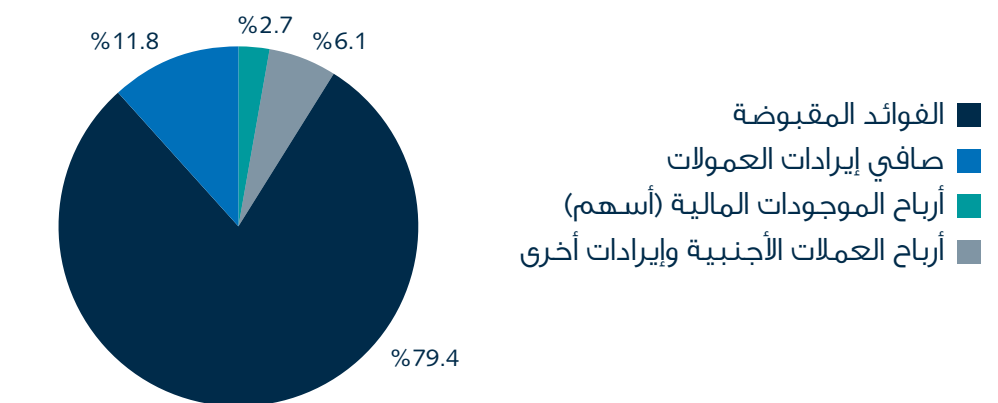
الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2014



أهم النسب المالية		
2013	2014	
%13.73	%14.44	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك
%26.3	%30.39	العائد على رأس المال
%1.99	%2.21	العائد على متوسط الموجودات
20,573 دينار	24,388 دينار	ربحية الموظف بعد الضريبة
%5.77	%5.76	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات
%1.56	%1.41	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات
%4.20	%4.34	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات
%95.4	%101.9	تغطية مخصص التدنّي للتسهيلات غير العاملة بالصافي
%8.72	%7.21	نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية				
الأهمية النسبية %		بالمليون دينار		
2013	2014	2013	2014	
%80.6	%79.4	118.1	122.8	الفوائد المقبوضة
%11.3	%11.8	16.5	18.3	صافي إيرادات العمولات
%2.1	%2.7	3.1	4.2	أرباح الموجودات المالية (أسهم)
%6	%6.1	8.8	9.5	أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى
%100	%100	146.5	154.8	المجموع

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2014



المصروفات والمخصصات:

حافظت إجمالي المصروفات والمخصصات على نفس مستواها المسجل تقريباً في سنة 2013 ليصل إلى 64.6 مليون دينار سنة 2014 ونسبة ارتفاع بلغت 0.6%، وكان ذلك محصلة لانخفاض مخصص تدنّي التسهيلات بمبلغ 4.3 مليون دينار ونسبة 31.6%، كما انخفض بند الاستهلاكات بمبلغ 218 ألف دينار ونسبة 4.1%. في حين ارتفعت نفقات الموظفين بمبلغ 2.5 مليون دينار. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 1.1 مليون دينار لارتفاع مصاريف رسوم التأمين، الإعلانات والاشتراكات، والصيانة، الإيجارات، التبرعات، والقرطاسية والمطبوعات، فيما انخفضت مصاريف الهاتف والبريد والاعتاب المهنية والقانونية وبعض المصاريف الأخرى.

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2014 فقد بلغت حوالي 2.2 مليون دينار. في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لبنك الأردن 139 ألف دينار وأتعاب التدقيق لبنك الأردن - سورية بلغت 27.2 ألف دينار، ولشركة تفوق للاستثمارات المالية بلغت 5.2 ألف دينار، ولشركة الأردن للتأجير التمويلي بلغت 3.5 ألف دينار.

أهداف خطتنا المستقبلية 2015

- الاستمرار في الارتقاء بالنسب المالية الرئيسية للبنك وتعظيم حصته السوقية وبما يعزز من مركزه التنافسي في الأسواق التي يعمل بها في كل من (الأردن وفلسطين وسورية)، وتلبية آخر المستجدات في متطلبات الجهات الرقابية في البلدان التي يعمل بها ومتطلبات المعايير العالمية.

- مواصلة التركيز على جودة العلاقة مع العملاء والارتقاء بمستويات الرضى عن خدمات ومنتجات البنك من خلال مواصلة تقييم تجارب العملاء (Customer Experience)، وبرامج قياس رضا العملاء على عدة مستويات. بالإضافة إلى استكمال تطبيق المشاريع ومراجعة البرامج المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية الخاصة بقطاع الأفراد للتأكد من أنها تتوافق مع احتياجات كافة شرائح العملاء وفقاً لتقسيمات السوق.

- استمرار البنك بدوره المحوري في تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية بما يساهم في التنمية الاقتصادية الشاملة في الأسواق التي يتواجد بها وحسب متغيرات وظروف السوق. وبناء شراكات مع المؤسسات الداعمة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة. والتواصل المستمر مع العملاء ودعمهم كشركاء للحصول على أعلى مستوى من الخدمات والحلول المصرفية.

- مواصلة تعزيز تواجد البنك في مختلف مناطق المملكة الحيوية لخدمة مختلف قطاعات الأعمال والوصول إلى الشرائح المستهدفة. والارتقاء ببيئة الخدمة في منافذ التوزيع، بما يعكس صورة البنك الإيجابية ويتوافق مع استراتيجية البنك وهويته المؤسسية الموحدة.

- تعزيز تواجد البنك الإقليمي من خلال إعداد دراسات جدوى التفرع في الأسواق الإقليمية للاستفادة من الفرص المتاحة بما يحقق تنمية أعمال البنك وتوزيع المخاطر.

- مواصلة العمل على تطوير بيئة العمليات والتتظيم وإجراءات وآليات العمل والقاعدة التكنولوجية وأنظمة الاتصالات في البنك؛ لمواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية، وبما يساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في الخدمات المقدمة للعملاء. إلى جانب استكمال العمل على مشاريع الأنظمة الآلية ومن أبرزها استكمال تطبيق نظام التقييم الائتماني لعملاء الأفراد (Score Card) ونظام أتمتة القرار الائتماني (CDA) بالتعاون مع شركة (FICO)، تطوير نظام الإنترنت، تطوير نظام المقاصة الإلكترونية، تطبيق نظام الرقابة على نظام إدارة الموارد البشرية (GRC)، استكمال استبدال نظام بنك الإنترنت، وتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية.

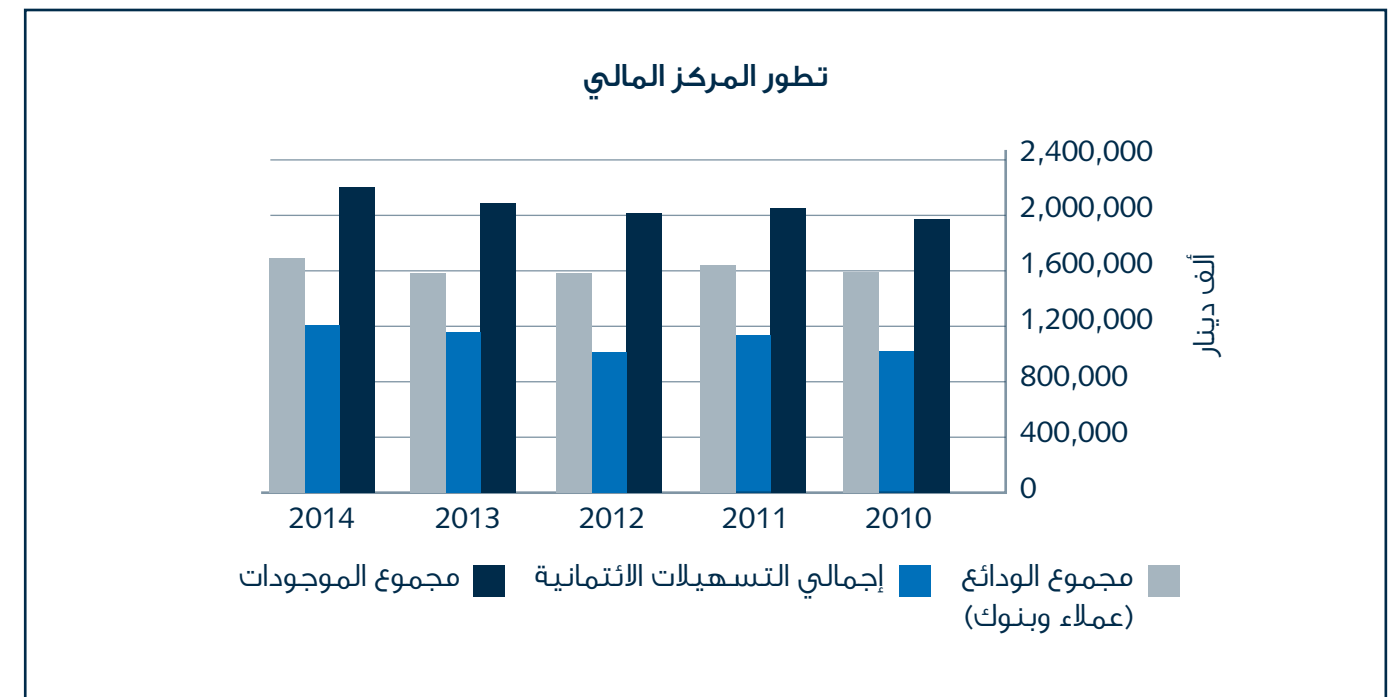
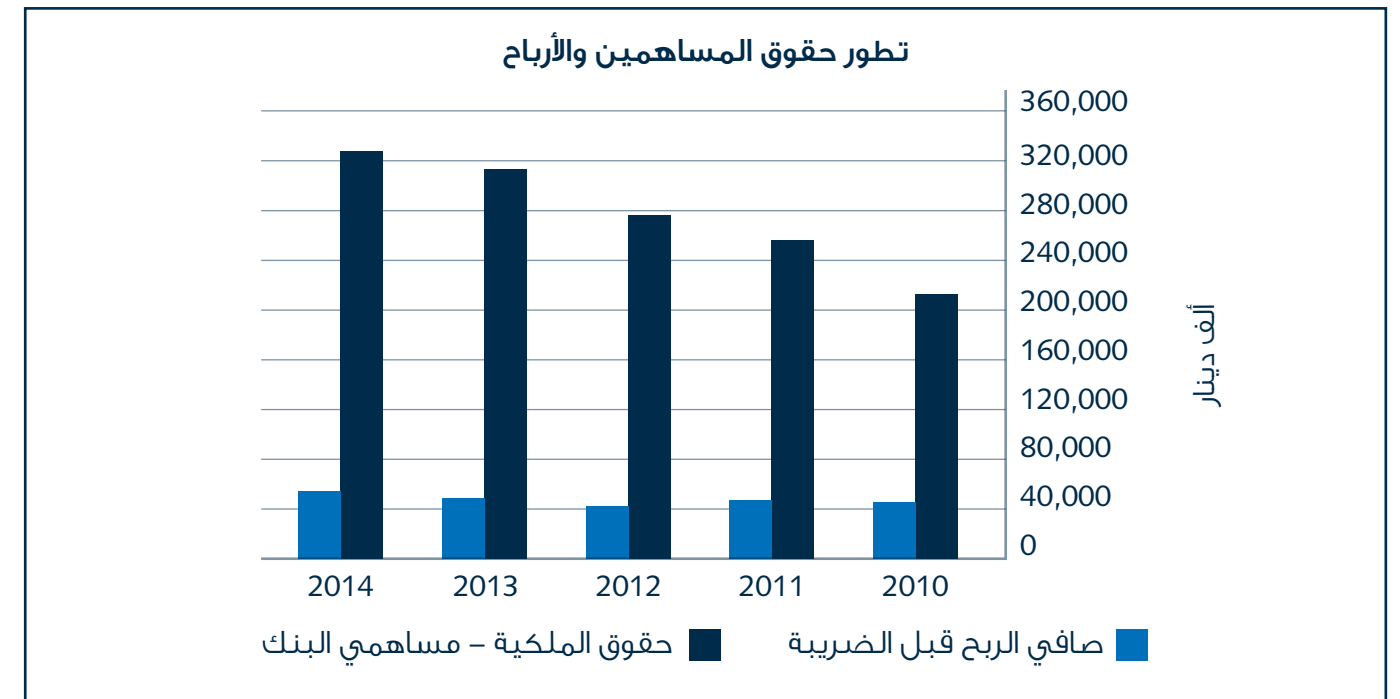
- الاستمرار في تعزيز وتأكيد التزام وتوافق البنك مع القوانين والتشريعات والتعليمات المصرفية والمهنية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة في الدول التي يعمل بها البنك، إلى جانب الجهات الرقابية الدولية، حيث سيتم استكمال تطبيق النظام الآلي لمراقبة حسابات العملاء لغايات التحقق من امتثالها لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA)، وتطبيق واعتماد مبادئ الحاكمية المؤسسية الجديدة. إلى جانب تطبيق الأدوات التقنية لمشروع (Advanced Cyber Security Center) في سبيل الارتقاء في عملية إدارة ومراقبة أمن المعلومات. كما سيتم البدء بتطبيق الأنظمة الآلية الخاصة بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) واختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) ومتطلبات بازل III.

- الاستمرار في تطوير سياسات الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، والاستمرار في رفع جودة المحفظة الائتمانية والحد من التركزات الائتمانية وتقليل نسب التعثر من خلال رفع فعالية التحصيل وكفاءة منح الائتمان ضمن القطاعات الاقتصادية وشرائح العملاء ومعايير قبول المخاطر المستهدفة آخذين بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الراهنة والتحديات المتوقعة.

- استمرار البنك بنهج التطوير والارتقاء بموارده البشرية وزيادة كفاءتها. ومواصلة تنفيذ برامج العمل الاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية. بالإضافة إلى تطوير أنظمة وسياسات الموارد البشرية وفقاً لأفضل الممارسات الإدارية الحديثة. والمباشرة بمشروع الجدارات السلوكية، والجدارات الوظيفية لبعض الدوائر في البنك، وبما يعزز عملية تفعيل كفاءة أنظمة الموارد البشرية.

- مواصلة دور البنك في أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال دعم مؤسسات المجتمع المحلي والتركيز على الأنشطة ذات التنمية المستدامة. بالإضافة إلى دعم ورعاية المبادرات والمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والاجتماعية والخيرية، وبناء الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية المستهدفة. الأمر الذي يساهم في تعزيز صورة البنك الاجتماعية الإيجابية وعلامته التجارية لدى كافة فئات المجتمع.

المؤشرات المالية للسنوات (2010 - 2014)	المبلغ بآلاف الدنانير				
السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع الموجودات	1,969,064	2,052,858	2,016,628	2,076,937	2,190,187
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,023,349	1,125,667	1,028,093	1,146,687	1,196,856
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,586,989	1,631,418	1,587,636	1,614,125	1,702,899
حقوق الملكية - مساهمي البنك	214,408	259,194	276,510	316,986	335,746
حقوق غير المسيطرين	21,351	18,114	14,267	4,506	4,116
صافي الربح قبل الضريبة	45,427	49,674	46,222	50,204	59,999



البيانات والإيضاحات المالية

2014

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحد

قائمة الدخل الموحد

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

				
01	21653	25611	3825	8251
02	34319	29428	5435	8929
03	33367	27485	7652	14775
04	16497	19394	3158	11586
05	20903	38633	5415	15451
06	12769	25130	7625	17118
07	16085	27805	5476	22948
08	13922	33493	5625	24475
09	11865	15904	3615	16250
10	27757	41815	10825	
11	30226	43127	8329	
12	37411	51974	13546	



قائمة المركز المالي الموحد

قائمة أ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن		دينار أردني	
		31 كانون الأول	
الموجودات:	إيضاح	2013	2014
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	222,203,686	258,250,810
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	5	174,239,024	205,319,866
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6	8,508,000	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7	755,072	4,855,899
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	8	65,988,144	47,428,226
مشتقات أدوات مالية	38	867,322	750,745
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	9	1,040,347,184	1,100,617,301
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	10	440,199,205	451,957,464
استثمارات في شركات حليفة	11	2,724,672	1
ممتلكات ومعدات - بالصافي	12	27,155,770	27,268,112
موجودات غير ملموسة	13	2,534,327	3,371,359
موجودات ضريبية مؤجلة	ب/19	16,613,171	19,984,865
موجودات أخرى	14	74,801,421	70,382,718
مجموع الموجودات		2,076,936,998	2,190,187,366
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	69,916,512	74,426,183
ودائع عملاء	16	1,544,205,723	1,628,473,303
تأمينات نقدية	17	92,141,505	102,111,486
مخصصات متنوعة	18	7,576,946	8,792,943
مخصص ضريبة الدخل	أ/19	16,947,814	15,998,305
أموال مقترضة	20	-	500,956
مطلوبات أخرى	21	24,656,912	20,022,138
مجموع المطلوبات		1,755,445,412	1,850,325,314
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	22	155,100,000	155,100,000
الاحتياطي القانوني	23	54,601,184	61,177,439
الاحتياطي الاختياري	23	13,715,928	13,714,543
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	23	11,907,433	13,128,988
احتياطي خاص	23	2,319,566	2,921,601
فروقات ترجمة عملات أجنبية	24	(11,643,042)	(10,326,397)
احتياطي القيمة العادلة بالصافي	25	33,450,490	17,959,472
أرباح مدورة	26	57,534,189	82,070,084
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		316,985,748	335,745,730
حقوق غير المسيطرين		4,505,838	4,116,322
مجموع حقوق الملكية		321,491,586	339,862,052
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		2,076,936,998	2,190,187,366

Deloitte.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن
جبل عمان ، الدور الخامس
١٩٠ شارع زهران
ص.ب ٢٤٨
عمان ١١١٨٨ ، الأردن

هاتف: +٩٦٢ (٠) ٦٥٥٠٢٢٠٠
فاكس: +٩٦٢ (٠) ٦٥٥٠٢٢١٠
www.deloitte.com

ع م / ٨٥٧٢

إلى السادة مساهمي بنك الأردن
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية
إن الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكينها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات
إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمطلوبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة ، تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالأعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية الموحدة .

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي
في رأينا ، ان القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي الموحد لبنك الأردن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وأداءه المالي الموحد ، وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

تقرير حول المتطلبات القانونية
يحتفظ البنك بقيود وسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية ، وهي متفقة مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ومع القوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة عليها .

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٢٩ كانون الثاني ٢٠١٥

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن
كريسم بهاء النابلسي
إجازة رقم (٦١١)
ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

Member of Deloitte Touche Tohmatsu Limited

قائمة الدخل الموحد

قائمة ب

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن		دينار أردني	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	إيضاح
2013	2014			
118,050,839	122,842,904	28	الفوائد الدائنة	
32,025,346	30,139,957	29	الفوائد المدينة	
86,025,493	92,702,947		صافي إيرادات الفوائد	
16,549,784	18,282,731	30	صافي إيرادات العمولات	
102,575,277	110,985,678		صافي إيرادات الفوائد والعمولات	
1,822,361	2,826,654	31	أرباح عملات أجنبية	
(26,050)	352,470	32	(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
			توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	
3,154,008	3,851,253		إيرادات أخرى	
6,971,507	6,631,878	33	إجمالي الدخل	
114,497,103	124,647,933			
26,213,876	28,695,069	34	نفقات الموظفين	
5,349,386	5,131,143	12 و 13	استهلاكات وإطفاءات	
18,100,947	19,248,982	35	مصاريف أخرى	
13,746,116	9,396,842	9	مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	
874,458	2,178,042	18	مخصصات متنوعة	
64,284,783	64,650,078		إجمالي المصروفات	
50,212,320	59,997,855		الربح من التشغيل	
(8,231)	2,042	11	حصة البنك من (خسائر) شركة حليفة	
50,204,089	59,999,897		الربح قبل الضرائب	
(13,810,911)	(15,175,308)	19	(ينزل): ضريبة الدخل	
36,393,178	44,824,589		الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)	
			ويعود إلى:	
40,739,214	47,127,403		مساهمي البنك	
(4,346,036)	(2,302,814)		حقوق غير المسيطرين	
36,393,178	44,824,589			
			حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)	
0.263	0.304	36	أساسي	
0.263	0.304	36	مخفض	

قائمة الدخل الشامل الموحد

قائمة ج

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن		دينار أردني	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول
2013	2014		
36,393,178	44,824,589		الربح للسنة - قائمة (ب)
			بنود الدخل الشامل الآخر :
			البنود القابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد :
(10,617,984)	3,870,140		فروقات ترجمة عملات أجنبية
(10,617,984)	3,870,140		
			البنود الغير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحد :
(536,777)	(1,029,646)		(خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
22,858,426	(6,029,617)		التغير في احتياطي القيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة
22,321,649	(7,059,263)		
48,096,843	41,635,466		إجمالي الدخل الشامل - قائمة (د)
			إجمالي الدخل الشامل العائد إلى :
57,858,082	42,024,982		مساهمي البنك
(9,761,239)	(389,516)		حقوق غير المسيطرين
48,096,843	41,635,466		

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة د

							بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان – الأردن				
							الاحتياطيات			رأس المال المكتتب به (المدفوع)	البيان
إجمالي حقوق الملكية	حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق مساهمي البنك	أرباح مدورة	احتياطي القيمة العادلة – صافي	فروقات ترجمة عملات أجنبية	خاص	مخاطر مصرفية عامة	اختياري	قانوني		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
											للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014
321,491,586	4,505,838	316,985,748	57,534,189	33,450,490	(11,643,042)	2,319,566	11,907,433	13,715,928	54,601,184	155,100,000	الرصيد في بداية السنة
3,870,140	1,913,298	1,956,842	649,685	-	1,316,645	-	(6,718)	(1,385)	(1,385)	-	فروقات ترجمة عملات أجنبية
44,824,589	(2,302,814)	47,127,403	47,127,403	-	-	-	-	-	-	-	الربح للسنة – قائمة (ب)
(1,029,646)	-	(1,029,646)	8,755,675	(9,785,321)	-	-	-	-	-	-	(خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
(6,029,617)	-	(6,029,617)	-	(6,029,617)	-	-	-	-	-	-	التغير في إحتياطي القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة
-	-	-	(323,920)	323,920	-	-	-	-	-	-	أثر إنخفاض ملكية البنك في الشركة الحليفة
41,635,466	(389,516)	42,024,982	56,208,843	(15,491,018)	1,316,645	-	(6,718)	(1,385)	(1,385)	-	إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)
-	-	-	(8,407,948)	-	-	602,035	1,228,273	-	6,577,640	-	المحول إلى الإحتياطيات
(23,265,000)	-	(23,265,000)	(23,265,000)	-	-	-	-	-	-	-	الأرباح الموزعة *
339,862,052	4,116,322	335,745,730	82,070,084	17,959,472	(10,326,397)	2,921,601	13,128,988	13,714,543	61,177,439	155,100,000	الرصيد في نهاية السنة
							للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013				
290,776,783	14,267,077	276,509,706	43,869,842	6,880,281	(4,524,549)	1,788,281	11,076,830	13,735,305	48,583,716	155,100,000	الرصيد في بداية السنة
5,882,960	-	5,882,960	2,171,177	3,711,783	-	-	-	-	-	-	تعديلات
296,659,743	14,267,077	282,392,666	46,041,019	10,592,064	(4,524,549)	1,788,281	11,076,830	13,735,305	48,583,716	155,100,000	الرصيد في بداية السنة المعدل
(10,617,984)	(5,415,203)	(5,202,781)	2,212,191	-	(7,118,493)	-	(257,726)	(19,377)	(19,376)	-	فروقات ترجمة عملات أجنبية
36,393,178	(4,346,036)	40,739,214	40,739,214	-	-	-	-	-	-	-	الربح للسنة – قائمة (ب)
(536,777)	-	(536,777)	(536,777)	-	-	-	-	-	-	-	(خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
22,858,426	-	22,858,426	-	22,858,426	-	-	-	-	-	-	التغير في إحتياطي القيمة العادلة – صافي بعد الضريبة
48,096,843	(9,761,239)	57,858,082	42,414,628	22,858,426	(7,118,493)	-	(257,726)	(19,377)	(19,376)	-	إجمالي الدخل الشامل – قائمة (ج)
-	-	-	(7,656,458)	-	-	531,285	1,088,329	-	6,036,844	-	المحول إلى الإحتياطيات
(23,265,000)	-	(23,265,000)	(23,265,000)	-	-	-	-	-	-	-	الأرباح الموزعة*
321,491,586	4,505,838	316,985,748	57,534,189	33,450,490	(11,643,042)	2,319,566	11,907,433	13,715,928	54,601,184	155,100,000	الرصيد في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

* بموجب اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 27 آذار 2014 تقرر توزيع ما مقداره 15 % من رأس مال البنك نقداً على المساهمين أي ما يعادل 23.265.000 دينار .
** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والإحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 19,984,865 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2014 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع الا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً ،إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 5,834,342 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .
- يحظر التصرف باحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية .

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة هـ

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان – الأردن			دينار أردني	
التدفق النقدي من عمليات التشغيل:	إيضاح		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
			2013	2014
الربح قبل الضرائب – قائمة (ب)			50,204,089	59,999,897
تعديلات لبنود غير نقدية:				
استهلاكات وإطفاءات	12 و 13		5,349,386	5,131,143
تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	9		13,746,116	9,396,842
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	33		(174,032)	(2,712)
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل غير متحققة	32		34,695	110,653
تأثير تغير في أسعار الصرف	31		(2,307,754)	(2,804,769)
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون غير متحققة	33		1,314,000	584,000
مخصصات متنوعة	18		874,458	2,178,042
المسترد من ضريبة دخل سنوات سابقة	19		1,119,000	-
حصة البنك من (أرباح) خسائر شركة حليفة	11		8,231	(2,042)
فروقات عملات أجنبية			9,749,244	289,863
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات			79,917,433	74,880,917
التغير في الموجودات والمطلوبات :				
(الزيادة) النقص في أرصدة مقيدة السحب			1,508,620	(553,097)
النقص في الايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)				8,508,000
(الزيادة) في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل			-	(4,211,480)
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة			(123,465,978)	(69,666,959)
النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى			(13,403,092)	3,834,703
الزيادة (النقص) في ودائع العملاء			(8,393,970)	84,267,580
الزيادة في تأمينات نقدية			7,469,921	9,969,981
الزيادة في أموال مقترضة			-	500,956
(النقص) الزيادة في مطلوبات أخرى			2,003,386	(4,736,904)
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات			(133,926,613)	27,912,780
صافي التدفق النقدي من (الإستخدام في) عمليات التشغيل قبل الضرائب ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع			(54,009,180)	102,793,697
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع	18		(947,845)	(859,451)
الضرائب المدفوعة	19		(19,296,499)	(19,882,159)
صافي التدفق النقدي من (الإستخدام في) عمليات التشغيل			(74,253,524)	82,052,087
التدفق النقدي من عمليات الاستثمار :				
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة			(116,467,510)	(231,132,000)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة			92,101,950	219,373,741
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل			(874,123)	(250,002)
بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل			895,789	12,758,045
المتحصل من بيع استثمارات في شركات حليفة			-	1,718,163
استحقاق مشتقات مالية			1,009,865	116,577
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات			(2,691,076)	(5,669,521)
بيع ممتلكات ومعدات			453,736	1,063,036
(شراء) موجودات غير ملموسة	13		(1,012,010)	(1,476,967)
صافي (الإستخدام النقدي في) عمليات الإستثمار			(26,583,379)	(3,498,928)
التدفق النقدي من عمليات التمويل :				
فروقات ترجمة عملات أجنبية			(10,617,984)	3,870,140
أرباح موزعة على المساهمين			(23,103,821)	(23,162,870)
صافي (الإستخدام النقدي في) عمليات التمويل			(33,721,805)	(19,292,730)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	31		2,307,754	2,804,769
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه			(132,250,954)	62,065,198
النقد وما في حكمه في بداية السنة			446,975,276	314,724,322
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	37		314,724,322	376,789,520

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (47) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها .

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1- معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة اردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الاردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لاحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد، وقد تم زيادة رأس مال البنك عدة مرات حتى العام 2011 بحيث أصبح رأس مال البنك المصرح به والمكتتب به والمدفوع 155.1 مليون دينار بقيمة اسمية مقدارها دينار للسهم الواحد .

- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (69) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (15) فروع والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن – سورية وشركة تفوق للاستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي) .

- تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (577) بتاريخ 29 كانون الثاني 2015 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني .

2- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك والشركات التابعة له وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي الاردني .

- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة ، كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة .

- ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم اتباعها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 باستثناء أثر تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة كما يرد في إيضاح (47/ا) .

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من انشغلتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة .

- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنه المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يملك البنك كما في 31 كانون الأول 2014 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	رأس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3.5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن – سورية *	3000 مليون ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 أيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	10 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للعام 2014 كما يلي:

اسم الشركة	31 كانون الأول 2014		للعام 2014	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تَعَوُّق للاستثمارات المالية	4,248,579	470,035	364,586	245,663
بنك الأردن - سورية *	61,160,292	52,003,031	(600,321)	3,915,001
شركة الأردن للتأجير التمويلي	12,116,861	906,223	949,512	316,500

- يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحد من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة ، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحد حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة .
* نظراً لأن البنك لديه القدرة للسيطرة على السياسات المالية والتشغيلية وإدارة البنك في سوريا ، تم توحيد حسابات بنك الأردن - سورية في القوائم المالية الموحدة المرفقة.
- تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي تعيد بأنه يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استخدامها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .

- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى .

تسهيلات ائتمانية مباشرة

- يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة اذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على ان حدثا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحد .

- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في سورية وسلطة النقد الفلسطينية أيهما أشد .

- يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي (إن وجد) الى قائمة الدخل الموحد ، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

- يتم تحويل التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها و الغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة ، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

- يتم قيد الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للمتاجرة :

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية ، عقود المقايضة ، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحد ، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة ، ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد.

مشتقات مالية للتحوط :

لاغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي :

- التحوط للقيمة العادلة:

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم تسجيل الارباح والخسائر الناتجة عن تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل الموحد .

في حال انطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل اية ارباح او خسائر ناتجة عن اعادة تقييم اداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات او المطلوبات في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة.

- التحوط للتدفقات النقدية:

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لاداة التحوط ضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل الموحد في الفترة التي يؤثر بها اجراء التحوط على قائمة الدخل الموحد .

- التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لاداة التحوط في قائمة الدخل في نفس السنة.

- يتم تسجيل الارباح والخسائر الناجمة عن فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الدين (التي تحمل فوائد) ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل في قائمة الدخل الموحد . في حين يتم تسجيل فروقات تحويل العملة الاجنبية لادوات الملكية في بند احتياطي تقييم موجودات مالية ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحد .

موجودات مالية وفق الكلفة المطفأة

- هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

- يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ، وتعلفُ العلاوة / الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة ، قيداً على أو لحساب الفائدة ، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه ، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.

- يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق الكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاتها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل الموحد في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

- يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل الموحد عند الشراء) وبعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحد بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحد .

- يتم أخذ الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل الموحد .

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

موجودات مالية وفق القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

- تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

- يتم اثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء وبعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية ، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحد وضمن حقوق الملكية الموحدة ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للموجودات المالية المباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحد .

- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.

- يتم أخذ الارباح الموزعة في قائمة الدخل الموحد .

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للادوات والمشتقات المالية التي لها اسعار سوقية .

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الموجودات والمشتقات المالية او عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها :
- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير .

- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها .

- نماذج تسعير الخيارات .

- تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة ، ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في قائمة الدخل الموحد .

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الادوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها .

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ المركز المالي الموحد لتحديد فيما اذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها افرادياً او على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فانه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من اجل تحديد خسارة التدني .

استثمارات في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً فعالا على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيعطر البنك عليها) والتي يملك البنك نسبة تتراوح بين 20% الى 50% من حقوق التصويت ، وتظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة بطريقة حقوق الملكية .

- يتم استبعاد الإيرادات والمصروفات الناتجة عن المعاملات فيما بين البنك والشركات الحليفة وحسب نسبة مساهمة البنك في هذه الشركات.

الممتلكات والمعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية السنوية التالية:

	%
مباني	2 - 15
معدات وأجهزة	15
أثاث	9
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	15
تحسينات وديكورات	15

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .

- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبليه متوقعه من استخدامها أو من التخلص منها .

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص ترك الخدمة عند دفعها، وتؤخذ الزيادة في التعويضات المدفوعة عن المخصص المستدرك في قائمة الدخل الموحد عند دفعها . ويتم أخذ مخصص الالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحد .

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لان الارباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك .

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها . يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحد وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية أو تسديد أو انتفاء الحاجة للمطلوبات الضريبية المؤجلة جزئيا او كليا .

رأس المال

- تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على قائمة الدخل الموحد .

اسهم الخزينة

لا يتم الاعتراف بالربح او الخسارة الناتجة عن بيع اسهم الخزينة في قائمة الدخل الموحد انما يتم اظهار الربح في حقوق الملكية ضمن بند علاوة/خصم اصدار اسهم ، اما الخسارة فيتم قيدها على الارباح المدورة في حال استفاد رصيد علاوة اصدار اسهم خزينة .

حسابات مدارة لصالح العملاء

- تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك.

- يتم اظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل الموحد .

- يتم إعداد مخصص مقابل إنخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق إيرادات الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة .

- يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق .

- يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها ، ويتم الاعتراف بارباح اسهم الشركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

الموجودات المالية المرهونة

- هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي .

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي ، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد . يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً .

الموجودات غير الملموسة

أ - الشهرة

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك او شراء الاستثمار في الشركة التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصالح موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك . يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة ، ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار .

- يتم توزيع الشهرة على وحدة / وحدات توليد النقد لأغراض اختبار التدني في القيمة .

- يتم إجراء اختبار لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحداث توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحد .

ب - الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة .

- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل الموحد . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحد .

- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحد في نفس السنة .

- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة .

- فيما يلي السياسة المحاسبية لبنود الموجودات غير الملموسة لدى البنك :

برامج الحاسوب

تظهر برامج الحاسوب بالتكلفة عند الشراء ، ويتم اطفاء قيمتها بنسبة 15% - 20% سنوياً .

العملات الأجنبية

- يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات .

- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الاجنبية الوسعية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني ومصرف سورية المركزي وسلطة النقد الفلسطينية .

- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة .

- يتم أخذ الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحد .

- يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة .

- عند توحيد القوائم المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الاساسية) الى عملة التقرير وفقاً للأسعار الوسعية للعملات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحد والمعلنة من البنك المركزي الأردني. أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع احدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الاجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصاريف في قائمة الدخل الموحد .

النقد وما في حكمه

- هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب .

3- التقديرات المحاسبية

إن اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات و اجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات و المطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات و الاجتهادات تؤثر في الإيرادات و المصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام و اجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية و أوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن و إن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع و ظروف تلك التقديرات في المستقبل .

نعتقد بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء التسهيلات الائتمانية اعتمادا على اسس وفرضيات معتمدة من قبل ادارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية ويتم مقارنة نتائج هذه الاسس والفرضيات مع المخصص الواجب تكوينها بموجب تعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك والشركة التابعة له ويتم اعتماد النتائج الاكثر تشددا بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الاعمار الانتاجية للاصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني في قائمة الدخل الموحد .

- تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير اي تدني في قيمتها ويتم اخذ هذا التدني في قائمة الدخل الموحد للسنة .

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل مستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري .

- يتم تكوين مخصص لضريبة الدخل عن ارباح السنة الحالية ، والتقديرات الضريبية المستحقة والمتوقعة عن السنة السابقة عن المخصص المقطع في حالة الوصول الى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل عن السنة السابقة .

- مستويات القيمة العادلة : يتوجب تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى 2 والمستوى 3 لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام ، عند تقييم القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية ، يقوم البنك باستخدام معلومات السوق عند توفرها ، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول يقوم البنك بالتعامل مع أطراف مستقلة مؤهلة لإعداد دراسات التقييم ، حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لإعداد التقييم من قبل الإدارة .

4- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول		
2013	2014	
دينار	دينار	
59,188,583	60,613,399	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية:
36,592,623	32,931,186	- حسابات جارية وتحت الطلب
40,830,857	75,179,761	- ودائع لأجل وخاضعة للإشعار *
85,591,623	89,526,464	- متطلبات الاحتياطي النقدي
<u>222,203,686</u>	<u>258,250,810</u>	

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب بإستثناء الاحتياطي النقدي 2,735,261 دينار كما في 31 كانون الاول 2014 (2,386,356 دينار كما في 31 كانون الاول 2013).

* يشمل هذا البند 7,444,500 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر (7,444,500 دينار كما في 31 كانون الاول 2013) .

حسابات جاریہ و تحت الطلب

ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والؤسسات المصرفية 2,175,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 و1,971,020 دينار كما في 31 كانون الأول (2013).

6- إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:					
المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية	
31 كانون الأول		31 كانون الأول		31 كانون الأول	
2013	2014	2013	2014	2013	2014
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1,418,000	-	1,418,000	-	-	-
7,090,000	-	7,090,000	-	-	-
8,508,000	-	8,508,000	-	-	-
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر					
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر إلى 9 أشهر					

لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2014 و 2013.

7- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		
31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2013	2014	
دينار	دينار	
647,929	595,171	أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة
107,143	64,560	أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة
-	4,196,168	أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة
755,072	4,855,899	

31 كانون الأول

2013	2014	
دينار	دينار	
647,929	595,171	أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة
107,143	64,560	أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة
-	4,196,168	أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة
755,072	4,855,899	

8- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		
31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2013	2014	
دينار	دينار	
52,624,383	33,328,286	أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة
7,485,867	7,366,218	أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة
4,753,727	5,018,006	أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة
1,124,167	1,715,716	أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة
65,988,144	47,428,226	

31 كانون الأول

2013	2014	
دينار	دينار	
52,624,383	33,328,286	أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة
7,485,867	7,366,218	أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة
4,753,727	5,018,006	أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة
1,124,167	1,715,716	أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة
65,988,144	47,428,226	

- كما يرد في الإيضاح (39) حول القوائم المالية الموحدة، قام البنك ببيع جزء من استثماراته ضمن محفظة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل وذلك تماشياً مع أحكام المادة رقم (1/38) من قانون البنوك رقم (28) لعام 2000 بهذا الخصوص لشركة ذات علاقة بأحد كبار المساهمين بالقيمة العادلة لها بذلك التاريخ .

- بلغت قيمة الأرباح الناتجة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمقيدة من خلال الأرباح المدورة مبلغ 8,755,675 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 (مقابل خسارة بمبلغ 536,777 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013).

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل 3,851,253 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 (مقابل 3,154,008 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013) منها مبلغ 984,835 دينار تخص توزيعات أسهم تم بيعها خلال العام.

9- تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
31 كانون الأول		
2013	2014	
دينار	دينار	
257,131,496	257,870,312	الإفراد (التجزئة)
10,919,422	10,312,052	حسابات جارية مدينة
234,507,810	235,822,212	قروض وكمبيالات*
11,704,264	11,736,048	بطاقات الائتمان
172,920,704	192,882,364	القروض العقارية
607,572,557	682,669,123	الشركات:
482,167,347	551,592,725	الشركات الكبرى
114,135,499	96,508,951	حسابات جارية مدينة
368,031,848	455,083,774	قروض وكمبيالات*
125,405,210	131,076,398	مؤسسات صغيرة ومتوسطة
40,047,160	36,549,208	حسابات جارية مدينة
85,358,050	94,527,190	قروض وكمبيالات*
109,062,116	63,433,842	الحكومة والقطاع العام
1,146,686,873	1,196,855,641	المجموع
(92,837,291)	(85,114,033)	ينزل: مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
(13,502,398)	(11,124,307)	ينزل: فوائد معلقة
1,040,347,184	1,100,617,301	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 7,560,935 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 (7,953,212 دينار كما في 31 كانون الأول 2013).

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة 96,661,025 دينار أي ما نسبته (8.08%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (112,322,605 دينار أي ما نسبته (9.8%) في نهاية السنة السابقة) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 85,536,718 دينار أي ما نسبته (7.21%) من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة للسنة (98,822,067 دينار أي ما نسبته (8.72%) في نهاية السنة السابقة).

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 41,100,410 دينار أي ما نسبته (3.4%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة للسنة (69,513,522 دينار أي ما نسبته (6.06%) في نهاية السنة السابقة). كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 22,333,432 دينار (39,548,594 دينار في نهاية السنة السابقة) .

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:						
فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:						
الإجمالي	القطاع العام	الشركات		الأفراد		
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2013
84,700,678	-	11,054,923	51,117,201	5,504,610	17,023,944	الرصيد في بداية السنة
(5,609,503)	-	(555,861)	(3,781,142)	-	(1,272,500)	فرق عملات أجنبية
13,746,116	-	152,447	11,353,295	(167,685)	2,408,059	المقتطع خلال السنة من الإيرادات
92,837,291	-	10,651,509	58,689,354	5,336,925	18,159,503	الرصيد في نهاية السنة

مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:						
فيما يلي الحركة على مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة:						
الإجمالي	القطاع العام	الشركات		الأفراد		
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2014
92,837,291	-	10,651,509	58,689,354	5,336,925	18,159,503	الرصيد في بداية السنة
(1,829,359)	-	(110,023)	(1,586,808)	(32,482)	(100,046)	فرق عملات أجنبية
9,396,842	-	12,027,490	(3,570,594)	(1,569,950)	2,509,896	المقتطع خلال السنة من الإيرادات
(15,290,741)	-	(3,379,764)	(8,401,694)	(268,539)	(3,240,744)	مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
85,114,033	-	19,189,212	45,130,258	3,465,954	17,328,609	الرصيد في نهاية السنة

كما بلغت الخصصات المستحقة على أساس العمل الواحد، وعلى أساس المحفظة وغير البالغ عنها يلي:

الشركات					
	الشركات	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة
الاحتمالي	القطاع العام	القطاع العام	الاحتمالي	القطاع العام	الاحتمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
84,340,742	-	19,036,949	44,839,823	3,414,474	17,049,496
773,291	-	152,263	290,435	51,480	279,113
85,114,033	-	19,189,212	45,130,258	3,465,954	17,328,609
الرصيد في نهاية السنة					
2014					
على أساس العمل الواحد					
على أساس المحفظة					
الرصيد في نهاية السنة					

الشركات					
	الشركات	الأفراد	القروض العقارية	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة
الاحتمالي	القطاع العام	القطاع العام	الاحتمالي	القطاع العام	الاحتمالي
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
91,780,957	-	10,512,345	58,277,511	5,243,622	17,747,479
1,056,334	-	139,164	411,843	93,303	412,024
92,837,291	-	10,651,509	58,689,354	5,336,925	18,159,503
الرصيد في نهاية السنة					
2013					
على أساس العمل الواحد					
على أساس المحفظة					
الرصيد في نهاية السنة					

وبلغت الخصصات التي انتفعت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحلت إزاء ديون أخرى 6,541,435 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 15,290,741 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 تم ادراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي - هناك تسهيلات إئتمانية مباشرة رصيدها 18,309,727 دينار وقوائدها المعتمدة 3,018,986 دينار والمخصص المرصود لها 3,018,986 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 تم ادراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة وذلك على اعتبار أن هذه الحسابات مفعلة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

الفوائد المعجلة					
الشركات					
الاحتمالي	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2014
13,502,398	2,857,172	6,947,804	991,808	2,705,614	الرصيد في بداية السنة
2,721,031	226,560	1,683,962	123,721	686,788	يضاف: الفوائد المعجلة خلال السنة
(1,516,698)	(290,269)	(511,429)	(294,875)	(420,125)	ينزل: الفوائد المدولة للبرادات
(563,438)	-	(561,047)	-	(2,391)	ينزل: الفوائد المعجلة التي تم شطبها
(3,018,986)	(1,030,546)	(1,753,497)	(57,704)	(177,239)	فوائد معجلة مدولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي
11,124,307	1,762,917	5,805,793	762,950	2,792,647	الرصيد في نهاية السنة

الفوائد المعجلة					
الشركات					
الاحتمالي	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2013
12,764,723	2,609,598	6,541,722	840,047	2,773,356	الرصيد في بداية السنة
3,185,990	483,472	2,127,363	270,240	304,915	يضاف: الفوائد المعجلة خلال السنة
(2,275,018)	(194,552)	(1,615,207)	(118,479)	(346,780)	ينزل: الفوائد المدولة للبرادات
(173,297)	(41,346)	(106,074)	-	(25,877)	ينزل: الفوائد المعجلة التي تم شطبها
13,502,398	2,857,172	6,947,804	991,808	2,705,614	الرصيد في نهاية السنة

10- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
31 كانون الأول		
2013	2014	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :
412,722,897	278,686,959	سندات مالية حكومية وبكفالتها
27,476,308	35,460,500	سندات واسناد قرض شركات
440,199,205	314,147,459	مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
		موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :
-	137,810,005	اذونات خزينة حكومية وبكفالتها
-	137,810,005	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
440,199,205	451,957,464	صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

- تحليل السندات والأذونات:		
31 كانون الأول		
2013	2014	
دينار	دينار	
415,510,855	439,461,339	موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت
24,688,350	12,496,125	موجودات مالية ذات معدل عائد متغير
440,199,205	451,957,464	

تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي:

لغاية شهر	أكثر من شهر إلى 3 شهور	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من 3 سنوات	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
25,151,760	55,296,359	20,004,501	216,374,908	1,432,123	

تسدد عوائد الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بموجب دفعات نصف سنوية.

11- استثمارات في شركات حليفة		
فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة:		
2013	2014	
دينار	دينار	
2,732,903	2,724,672	الرصيد في بداية السنة
(8,231)	(2,724,671)	استبعادات شركات حليفة *
2,724,672	1	الرصيد في نهاية السنة **

* كما يرد في الإيضاح رقم (39) حول القوائم المالية الموحدة ، قام البنك خلال النصف الثاني من العام 2014 بتخفيض مساهمته في شركة الشمال الصناعية (شركة حليفة) من خلال بيع جزء من هذه الإستثمار وذلك تماشياً مع أحكام المادة رقم (1/أ/38) من قانون البنوك رقم (28) لعام 2000 وتعديلاته لشركة ذات علاقة بأحد كبار المساهمين ، وقد نتج عن عملية البيع أرباح بقيمة 2,042 دينار . هذا وقد تم تحويل باقي مساهمة البنك ضمن محفظة البنك في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل.

** إن حصة البنك من موجودات ومطلوبات وإيرادات الشركات الحليفة هي كما يلي :

* إن حصة البنك من موجودات ومطلوبات وإيرادات الشركات الحليفة هي كما يلي:		
31 كانون الأول		
2013	2014	
دينار	دينار	
2,747,957	-	مجموع الموجودات
(23,285)	-	مجموع المطلوبات
2,724,672	-	صافي الموجودات
(9,042)	-	صافي (الخسارة) للسنة

تم احتساب حصة البنك والبالغة 26.97% من موجودات ومطلوبات شركة الشمال الصناعية للعام 2013 والظاهرة أعلاه وفق آخر قوائم مالية مدققة متوفرة بتاريخ 31 كانون الأول 2012 ، أما ما يخص شركة الصناعات الوطنية فهي شركة موضوعة تحت التصفية وقد تم أخذ مخصص لكامل قيمة الاستثمار فيها .

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:					
3١ كانون الأول 2014					
الحلفة					
طبيعة النشاط	حصة البنك من (الخسائر)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	إضافات (استبعادات)	القيمة أول السنة	نسبة التملك
اسم الشركة	دينار	دينار	دينار	دينار	%
شركات أردنية:					
شركة الصناعات الوطنية (تحت النصفية)	-	1	-	1	46.74
شركات فلسطينية:					-
شركة الشمال الصناعية	-	-	(2,724,671)	2,724,671	-
	-	1	(2,724,671)	2,724,672	

إن تفاصيل الاستثمارات في الشركات الحليفة هي كما يلي:					
3١ كانون الأول 2013					
الحلفة					
طبيعة النشاط	حصة البنك من (الخسائر)	القيمة بموجب طريقة حقوق الملكية	إضافات (استبعادات)	القيمة أول السنة	نسبة التملك
اسم الشركة	دينار	دينار	دينار	دينار	%
شركات أردنية:					
شركة الصناعات الوطنية (تحت النصفية)	-	1	-	1	46.74
شركات فلسطينية:					
شركة الشمال الصناعية	(8,231)	2,724,671	-	2,732,902	26.97
	(8,231)	2,724,672	-	2,732,903	

- إن حق البنك في التصويت على قرارات الهيئة العامة لهذه الشركات هو بنسبة التملك في كل شركة .

12- ممتلكات ومعدات - بالماضي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

المجموع	تحسينات وديورات	أجهزة الحاسب الآلي	وسائل نقل	معدات وأثاث	مباني	أراضي	
2014	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	2014
الحلفة:							
الرصيد في بداية السنة	19,356,469	12,547,723	1,243,287	20,413,238	13,237,005	3,278,631	
إضافات	1,306,306	640,248	46,210	972,971	2,043,779	-	
(استبعادات)	(431,541)	(2,213,561)	(151,757)	(1,493,405)	(6,339)	-	
فروقات عملات أجنبية	(114,785)	(33,307)	(6,080)	(96,308)	(392,692)	(41,243)	
الرصيد في نهاية السنة	20,116,449	10,941,103	1,131,660	19,796,496	14,881,753	3,237,388	
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	13,999,393	9,616,506	1,025,100	13,954,920	5,675,693	-	
استهلاك السنة	1,596,404	932,485	101,720	1,655,519	210,727	-	
(استبعادات)	(228,771)	(1,956,089)	(133,662)	(1,440,869)	(1,200)	-	
فروقات عملات أجنبية	(61,197)	(19,919)	(3,999)	(45,096)	(29,892)	-	
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	15,305,829	8,572,983	989,159	14,124,474	5,855,328	-	
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	4,810,620	2,368,120	142,501	5,672,022	9,026,425	3,237,388	
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	58,406	1,123,012	-	193,062	636,556	-	
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	4,869,026	3,491,132	142,501	5,865,084	9,662,981	3,237,388	
2013							
الحلفة:							
الرصيد في بداية السنة	20,183,073	12,973,781	1,362,112	21,009,190	18,715,391	3,956,448	
إضافات	1,356,261	599,068	-	1,048,500	5,536	-	
(استبعادات)	(564,105)	(345,156)	(33,793)	(641,026)	-	(100,978)	
فروقات عملات أجنبية	(1,618,760)	(679,970)	(85,032)	(1,003,426)	(5,483,922)	(576,839)	
الرصيد في نهاية السنة	19,356,469	12,547,723	1,243,287	20,413,238	13,237,005	3,278,631	
الاستهلاك المتراكم:							
استهلاك متراكم في بداية السنة	13,399,610	9,344,997	956,986	13,122,582	5,782,956	-	
استهلاك السنة	1,710,475	1,023,825	145,100	1,613,597	201,205	-	
(استبعادات)	(493,002)	(331,690)	(33,791)	(546,870)	-	-	
فروقات عملات أجنبية	(617,690)	(420,626)	(43,195)	(234,389)	(308,468)	-	
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	13,999,393	9,616,506	1,025,100	13,954,920	5,675,693	-	
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	5,357,076	2,931,217	218,187	6,458,318	7,561,312	3,278,631	
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات *	23,480	281,662	-	163,364	882,523	-	
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	5,380,556	3,212,879	218,187	6,621,682	8,443,835	3,278,631	

* تبلغ قيمة الانزيمات المالية لاقتناء ممتلكات ومعدات 993,604 دينار لعام 2014 سيتم تسديدها وفقا لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات .

- تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستحوكة بالكامل 27,841,133 دينار لعام 2014 (27,776,374 دينار لعام 2013) .

13- موجودات غير ملموسة		
يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفائها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي :		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول
	2014	2013
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	2,534,327	2,259,515
إضافات خلال السنة	1,476,967	1,012,010
الإطفاء للسنة	(634,288)	(655,185)
فروقات عملات أجنبية	(5,647)	(82,013)
رصيد نهاية السنة	3,371,359	2,534,327

14- موجودات أخرى		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		31 كانون الأول
	2014	2013
	دينار	دينار
معاملات في الطريق	35,011	-
فوائد وإيرادات برسم القبض	7,435,082	9,915,240
مصروفات مدفوعة مقدماً	2,512,113	1,758,023
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون *	42,387,170	42,027,842
موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون **	5,037,000	5,621,000
شيكات مقاصة	2,560,577	3,139,799
دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات	1,335,491	1,806,852
مصاريف ضريبية مدفوعة مقدماً	1,788,929	4,450,095
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	7,291,345	6,082,570
	70,382,718	74,801,421

* فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون هالكة:		
عقارات مستملكة		
	2014	2013
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	42,027,842	29,072,991
إضافات	4,178,502	13,413,141
استبعادات	(3,830,206)	(458,290)
المسترد من مخصص التدني – إيضاح (33)	11,032	-
رصيد نهاية السنة	42,387,170	42,027,842

- بموجب قانون البنوك الأردني ، يتوجب بيع المباني والأراضي التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ إستملاكها ، وللمبنك المركزي في حالات إستثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى .

** فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات المالية التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون:		
موجودات مالية (أسهم)		
	2014	2013
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	5,621,000	6,935,000
(خسائر) تدني – إيضاح (33)	(584,000)	(1,314,000)
رصيد نهاية السنة	5,037,000	5,621,000

15- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية					
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		31 كانون الأول 2014		31 كانون الأول 2013	
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة
البيان	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	12,550,183	12,550,183	-	4,993,312
ودائع لأجل	9,217,000	52,659,000	61,876,000	16,735,500	48,187,700
المجموع	9,217,000	65,209,183	74,426,183	16,735,500	53,181,012

16- ودائع عملاء					
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		31 كانون الأول 2014			
	أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
البيان	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	292,456,616	89,744,245	58,756,495	20,099,093	461,056,449
ودائع التوفير	603,967,644	14,664,102	1,312,977	90,429	620,035,152
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	305,892,704	35,476,228	69,971,624	68,184,578	479,525,134
شهادات إيداع	65,340,308	2,466,260	50,000	-	67,856,568
المجموع	1,267,657,272	142,350,835	130,091,096	88,374,100	1,628,473,303

31 كانون الأول 2013					
	أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
البيان	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	258,116,757	81,735,255	66,769,002	23,183,059	429,804,073
ودائع التوفير	550,019,392	522,055	14,184,272	221,275	564,946,994
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	283,666,798	65,185,517	22,469,318	72,641,556	443,963,189
شهادات إيداع	102,654,978	-	2,836,489	-	105,491,467
المجموع	1,194,457,925	147,442,827	106,259,081	96,045,890	1,544,205,723

- بلغت ودائع الحكومة الاردنيه والقطاع العام الاردني داخل المملكة 78,086,639 دينار أي ما نسبته 4.80% من اجمالي الودائع للسنة (78,525,369 دينار، أي ما نسبته 5.08% في السنة السابقة).

- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 718,630,284 دينار أي ما نسبته 44.13% من اجمالي الودائع للسنة (659,225,735 دينار أي ما نسبته 42.69% في السنة السابقة) .

- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 6,129,436 دينار أي ما نسبته 0.38% من اجمالي الودائع للسنة (7,355,283 دينار أي ما نسبته 0.48% في السنة السابقة) .

- بلغت الودائع الجامدة 48,725,628 دينار للسنة 49,931,344 دينار في السنة السابقة) .

17- تأمينات نقدية		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		31 كانون الأول
	2014	2013
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	81,918,468	68,882,803
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	20,193,018	23,258,702
المجموع	102,111,486	92,141,505

18- مخصصات متنوعة					
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:					
رصيد بداية السنة	المخصص المكون خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة	2014
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	مخصص تعويض نهاية الخدمة
6,923,287	2,101,719	(859,451)	-	8,165,555	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
610,523	(263,599)	-	-	346,924	مخصصات متنوعة
43,136	339,922	-	(102,594)	280,464	
7,576,946	2,178,042	(859,451)	(102,594)	8,792,943	
2013					
7,091,709	776,410	(944,832)	-	6,923,287	مخصص تعويض نهاية الخدمة
613,270	-	(2,747)	-	610,523	مخصص القضايا المقامة ضد البنك
94,917	98,048	(266)	(149,563)	43,136	مخصصات متنوعة
7,799,896	874,458	(947,845)	(149,563)	7,576,946	

19- ضريبة الدخل		
أ- مخصص ضريبة الدخل		
إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:		
رصيد بداية السنة	ضريبة الدخل المدفوعة	ضريبة الدخل المستحقة
رصيد نهاية السنة	رصيد نهاية السنة	رصيد نهاية السنة
17,367,872	16,947,814	18,876,441
(19,296,499)	(19,882,159)	16,947,814
2013	2014	2013
دينار	دينار	دينار
18,876,441	18,932,650	18,876,441
(1,119,000)	-	(1,119,000)
(4,602,086)	(4,279,809)	(4,602,086)
655,556	522,467	655,556
13,810,911	15,175,308	13,810,911

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الاردن على البنوك 30% ، علماً أن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك إستثمارات وفروع فيها 20% وفي سورية (شركة تابعة) 25% .
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية عام 2010 ، كما قد قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للاعوام 2011 و 2012 و 2013 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل على تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد ، علماً بأن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تطالب البنك بفروقات ضريبية عن العام 2011 بمبلغ 1,750,030 دينار وقد تم الاعتراض على هذه التقدير من قبل البنك حسب الأصول ، حيث قام البنك برفع قضية ضد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بهذا الخصوص وما زالت في مرحلة البداية ويرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة .
- حصل البنك أواخر عام 2014 على مخالصات ضريبية نهائية من دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين لعامي 2012 و 2013 ، كما قام البنك في عام 2014 بتخصيص 1,530,000 دينار لمواجهة الإلتزامات الضريبية عن نتائج أعمال العام 2014 (مبلغ 660,000 دينار لضريبة الدخل ومبلغ 870,000 دينار لضريبة القيمة المضافة) ويرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية عن العام 2014 .
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن بما يخص شركة تفوق للإستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2011 ، كما قامت الشركة بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للعام 2012 و 2013 ودفع الضرائب المعلنة .
- قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2012، كما قامت بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام 2013 ودفع الضرائب المعلنة .

ب- موجودات/مطلوبات ضريبية مؤجلة					
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:					
الحسابات المشمولة					
2013	2014	2013	2014	2013	2014
الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد في نهاية السنة	المبالغ المضاعفة	المبالغ المحررة	رصيد بداية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
6,225,000	7,572,609	21,636,027	886,027	-	20,750,000
1,296,999	1,286,870	3,807,362	-	33,018	3,840,380
2,192,918	2,819,361	8,165,555	2,101,719	859,451	6,923,287
359,885	337,292	998,113	-	66,857	1,064,970
187,313	118,949	346,924	-	263,599	610,523
105,604	113,407	327,655	-	11,032	338,687
2,123,942	2,477,933	7,079,808	-	-	7,079,808
3,727,310	4,594,144	18,376,573	3,899,314	431,981	14,909,240
394,200	664,300	1,898,000	584,000	-	1,314,000
16,613,171	19,984,865	62,636,017	7,471,060	1,665,938	56,830,895

مخصص ديون غير عامله
مخصص الديون غير العاملة سنوات سابقة
مخصص تعويض نهاية الخدمة
فوائد معلقة
مخصص فضايا مقامة على البنك
تدني موجودات آت ملكيتها للبنك
تدني موجودات متوفرة للبيع
مخصصات أخرى
تقييم استثمارات مالية آت ملكيتها للبنك وقاة لديون

- إن الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي:					
2013			2014		
مطلوبات	موجودات	دينار	مطلوبات	موجودات	دينار
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
5,882,960	14,151,149	-	16,613,171	1,798,374	رصيد بداية السنة
-	-	-	1,798,374	2,481,435	أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل في الأردن *
-	4,602,086	-	2,481,435	(522,467)	المضاف خلال السنة
(5,882,960)	(655,556)	-	(522,467)	(385,648)	المطروح خلال السنة
-	(1,484,508)	-	(385,648)	-	فرق عملات أجنبية
-	16,613,171	-	19,984,865	-	رصيد نهاية السنة

*تم خلال بداية العام 2015 إقرار قانون ضريبة الدخل الجديد في الأردن، وعليه تم تعديل الموجودات الضريبية المؤجلة لتتوافق مع النسب الضريبية الجديدة كون البنك سيمسّك من هذه الموجودات في السنوات اللاحقة وفقاً للنسب الضريبية الجديدة والبالغة 35% .

ج- فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:		
	2014	2013
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	59,999,897	50,204,089
ارباح غير خاضعة للضريبة	(6,729,106)	(4,563,531)
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	5,891,961	14,829,717
الربح الضريبي	59,162,752	60,470,275
نسبة ضريبة الدخل	32%	31.2%
	18,932,650	18,876,441

- ان ضرائب الدخل المؤجلة البالغة 19,984,865 دينار كما في 31 كانون الاول 2014 الناجمة عن الفروقات الزمنية للمخصصات الخاصة للديون غير العاملة ومخصص تعويض ترك الخدمة وصافي الفوائد المعلقة والمخصصات الاخرى والمحملة على قائمة الدخل الموحد في السنوات السابقة محتسبة على أساس متوسط معدل ضريبة 31.9% وترى الادارة بأنه سوف يتم الاستعادة من هذه المنافع الضريبية من الارباح المتوقع تحققها في المستقبل .

20- أموال مقترضة						
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	المبلغ دينار	عدد الأقساط		دورية استحقاق الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الإقتراض
		الكلية	المتبقية			
اقتراض من البنك المركزي الأردني	500,956	60	60	شهري	سندات خزينة	2.25%
المجموع	500,956					

- تم إعادة إقراض المبلغ أعلاه لأحد عملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويسعر فائدة 5.25% .

- إن الاقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة أو اقتراض بدون فائدة كما في 31 كانون الأول 2014.

21- مطلوبات أخرى		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
	2014	2013
	دينار	دينار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	6,337,248	7,297,107
شيكات مقبولة الدفع	7,122,010	6,301,548
أمانات مؤقتة	1,873,177	1,410,445
أرباح مساهمين غير موزعة	1,343,031	1,240,901
تأمينات صناديق حديدية	158,329	149,787
تأمينات عقارات مبيعة	97,000	1,745,290
مطلوبات أخرى*	3,091,343	6,511,834
	20,022,138	24,656,912

* إن تفاصيل بند المطلوبات الأخرى هي كما يلي:		
	2014	2013
	دينار	دينار
معاملات في الطريق	-	2,533,845
أمانات الضمان الاجتماعي	219,228	204,809
أمانات ضريبة الدخل	241,605	297,873
مصروفات مستحقة	2,159,624	3,101,100
حوالات واردة	140,234	168,445
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرصدة دائنة أخرى	275,652	150,762
	3,091,343	6,511,834

22- رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به (155.1) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2014 (155.1 مليون كما في 31 كانون الأول 2013) .

- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (155.1) مليون دينار موزعاً على (155.1) مليون سهم قيمة السهم الواحد الإسمية دينار.

23- الاحتياطيات

- احتياطي قانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

- احتياطي اختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الأغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

- احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية الأخرى .

- احتياطي خاص

يمثل هذا البند إحتياطي التقلبات الدورية والمحاسب وفقاً لتعليمات سلعة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين .

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	المبلغ دينار	طبيعة التقييد
احتياطي قانوني	61,177,439	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	13,128,988	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	2,921,601	متطلبات السلطات الرقابية

24- فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الإستثمار في الشركة التابعة (بنك الأردن – سورية) عند توحيد القوائم المالية .

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:		
	2014	2013
	دينار	دينار
رصيد في بداية السنة	(11,643,042)	(4,524,549)
التغير في ترجمة صافي الاستثمار في الشركة التابعة خلال السنة*	1,316,645	(7,118,493)
الرصيد في نهاية السنة	(10,326,397)	(11,643,042)

* يشمل هذا البند صافي حصة البنك من القطلع البنيوي للاستثمار في رأسمال بنك الأردن – سورية للعام 2014.

25- احتياطي القيمة العادلة بالصافي

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2013	2014	
دينار	دينار	
6,880,281	33,450,490	الرصيد في بداية السنة
3,711,783	-	تعديلات
10,592,064	33,450,490	الرصيد في بداية السنة المعدل
22,858,426	(6,029,617)	(خسائر) أرباح غير متحققة / أسهم - بالصافي
-	(9,785,321)	(المحول) نتيجة بيع أسهم / صافي - متحقق
-	323,920	أثر انخفاض ملكية البنك في الشركة الحليفة
33,450,490	17,959,472	الرصيد في نهاية السنة

26- أرباح مدورة

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2013	2014	
دينار	دينار	
43,869,842	57,534,189	الرصيد في بداية السنة
2,171,177	-	تعديلات
46,041,019	57,534,189	الرصيد في بداية السنة المعدل
(23,265,000)	(23,265,000)	أرباح موزعة على المساهمين
40,739,214	47,127,403	أرباح السنة
(7,656,458)	(8,407,948)	المحول إلى الاحتياطيات
(536,777)	8,755,675	أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
2,212,191	649,685	فروقات ترجمة عملات أجنبية
-	(323,920)	أثر انخفاض ملكية البنك في الشركة الحليفة
57,534,189	82,070,084	الرصيد في نهاية السنة *

* يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 19,984,865 دينار مقيد التصرف فيه مقابل منافع ضرائبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2014 (16,613,171 دينار كما في 31 كانون الأول 2013).

- يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 5,834,342 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9)، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحقيقه.

27- أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة توزيع ما نسبته 20% من رأس المال نقداً على المساهمين أي ما يعادل 31,020,000 دينار، وهذا خاضع لموافقة الهيئة العامة للمساهمين في حين تم خلال العام 2014 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 15% من رأس المال والبالغة 23,265,000 دينار عن أرباح العام 2013.

28- الفوائد الدائنة

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2013	2014	
دينار	دينار	
		تسهيلات ائتمانية مباشرة:
27,747,848	26,505,985	للأفراد (التجزئة):
1,152,976	1,128,571	حسابات جارية مدينة
22,417,746	21,588,085	قروض وكمبيالات
4,177,126	3,789,329	بطاقات الائتمان
13,592,008	11,396,638	القروض العقارية
37,062,231	49,925,942	الشركات:
26,960,046	37,319,986	الشركات الكبرى:
6,001,086	7,395,109	حسابات جارية مدينة
20,958,960	29,924,877	قروض وكمبيالات
10,102,185	12,605,956	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
3,339,394	2,959,261	حسابات جارية مدينة
6,762,791	9,646,695	قروض وكمبيالات
8,017,284	5,978,500	الحكومة والقطاع العام
578,177	1,243,400	أرصدة لدى بنوك مركزية
3,285,739	2,146,134	أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
27,767,552	25,646,305	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
118,050,839	122,842,904	المجموع

29- الفوائد المدينة

31 كانون الأول		إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:
2013	2014	
دينار	دينار	
1,355,879	1,901,214	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء:
164,979	149,438	حسابات جارية وتحت الطلب
2,113,150	1,650,251	ودائع توفير
19,156,753	17,386,665	ودائع لأجل وخاضعة للإشعار
6,094,059	4,506,749	شهادات إيداع
14,369	6,626	أموال مقترضة
1,033,074	1,281,442	تأمينات نقدية
2,093,083	3,257,572	رسوم ضمان الودائع
32,025,346	30,139,957	

30- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:		
2013	2014	
دينار	دينار	
		عمولات دائنة :
5,251,128	5,141,745	عمولات تسهيلات مباشرة
2,890,162	3,063,251	عمولات تسهيلات غير مباشرة
8,778,078	10,333,464	عمولات أخرى
(369,584)	(255,729)	ينزل: عمولات مدينة
16,549,784	18,282,731	صافي إيرادات العمولات

31- أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2013	2014	
دينار	دينار	
(485,393)	21,885	ناتجة عن التداول / التعامل
2,307,754	2,804,769	ناتجة عن التقييم
1,822,361	2,826,654	

32- أرباح (خسائر) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :				
المجموع	عوائد توزيعات أسهم	(خسائر) غير متحققة	أرباح متحققة	
دينار	دينار	دينار	دينار	2014
(82,196)	13,145	(95,341)	-	أسهم محلية
434,666	20,018	(15,312)	429,960	أسهم خارجية
352,470	33,163	(110,653)	429,960	

المجموع	عوائد توزيعات أسهم	(خسائر) غير متحققة	أرباح متحققة	
دينار	دينار	دينار	دينار	2013
(26,050)	8,645	(34,695)	-	أسهم محلية
(26,050)	8,645	(34,695)	-	

33- إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2013	2014	
دينار	دينار	
2,779,305	1,154,650	إيرادات مستردة من سنوات سابقة
811,107	1,768,592	أرباح بيع موجودات آلت ملكيتها للبنك
540,056	507,379	إيرادات البريد والهاتف وسويفت
112,841	195,126	إيجارات مقبوضة من عقارات البنك
174,032	2,712	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
2,275,018	1,516,698	فوائد معلقة معادة للإيرادات
(1,314,000)	(584,000)	(خسائر) تدني موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك وفاءً للديون
-	11,032	المسترد من مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك
1,593,148	2,059,689	إيرادات أخرى
6,971,507	6,631,878	

34- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2013	2014	
دينار	دينار	
20,962,912	23,072,605	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
1,633,700	1,754,917	مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي
1,358,731	1,489,339	مساهمة البنك في صندوق الادخار
1,190,888	1,175,680	نفقات طبية
426,423	479,564	تدريب الموظفين
641,222	722,964	مياومات سفر وتنقلات
26,213,876	28,695,069	

35- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2013	2014	
دينار	دينار	
2,854,613	3,053,106	إيجارات
772,669	870,770	قرطاسية ومطبوعات
1,429,064	1,414,119	بريد وهاتف وسويفت
2,303,933	2,724,832	صيانة وتصليلات وتنظيفات
2,814,619	2,722,125	رسوم ورخص وضرائب
2,334,753	2,804,403	إعلانات واشتراكات
1,228,112	1,660,821	رسوم تأمين
2,335,604	2,225,349	إنارة وتدفئة
244,216	305,125	تبرعات وإعانات
189,914	218,434	ضيافة
931,564	644,092	أتعاب مهنية وقانونية
606,886	550,806	متفرقة أخرى
55,000	55,000	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
18,100,947	19,248,982	

36- حصة السهم من الربح للسنة		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
2013	2014	
دينار	دينار	
40,739,214	47,127,403	الربح للسنة (مساهمي البنك)
155,100,000	155,100,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
		حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك)
0.263	0.304	أساسي
0.263	0.304	مخفض

37- النقد وما في حكمه		
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :		
31 كانون الأول		
2013	2014	
دينار	دينار	
214,759,186	250,806,310	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
174,239,024	205,319,866	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(69,916,512)	(74,426,183)	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(4,357,376)	(4,910,473)	أرصدة مقيدة السحب
314,724,322	376,789,520	

38- مشتقات أدوات مالية						
إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:			قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق
المجموع						
2014	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات أجنبية	752,075	1,330	6,014,667	6,014,667	-	6,014,667
المجموع	752,075	1,330	6,014,667	6,014,667	-	6,014,667
إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:			قيمة عادلة موجبة	قيمة عادلة سالبة	مجموع المبالغ الاعتبارية (الإسمية)	آجال القيمة العادلة الاعتبارية (الإسمية) حسب الاستحقاق
المجموع						
2013	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات أجنبية	876,456	9,134	14,624,826	14,624,826	-	14,624,826
المجموع	876,456	9,134	14,624,826	14,624,826	-	14,624,826

تدل القيمة الاعتبارية (الاسمية) على قيمة المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تدل على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان .

39- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والشركة الحليفة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة:							
المجموع 31 كانون الأول		الجهة ذات العلاقة					بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد :
2013	2014	أطراف أخرى	صندوق ادخار موظفي البنك	المدرء التنفيذيين	اعضاء مجلس الإدارة	كبار المساهمين	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
38,123,097	41,069,163	29,841,053	-	407,645	3,320,465	7,500,000 *	تسهيلات ائتمانية
22,904,075	3,637,367	1,486,696	116,930	1,289,212	709,342	35,187	ودائع
82,237	501,882	488,184	-	-	13,698	-	التأمينات النقدية
							بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد :
154,382	500,425	278,090	-	-	222,335	-	كفالات
المجموع للسنة المنتهية في 31 كانون الأول							عناصر قائمة الدخل الموحد:
2013	2014	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
986,922	1,809,732	1,337,865	-	22,286	49,164	400,417	فوائد وعمولات دائنة
217,736	281,873	251,099	27,352	-	3,422	-	فوائد وعمولات مدينة

وقد كان أدنى سعر فائدة بنسبة 4.5% على سلف وقروض اسكان الموظفين في حين بلغ أدنى نسبة فائدة على القروض لذوي العلاقة 4.05% للدينار (مقابل تأمينات نقدية بنسبة 2.8% للدينار) و3% للدولار الأمريكي وأعلى سعر فائدة مقبوضة 11.49% للدينار و3% للدولار الأمريكي على القروض أما أعلى نسبة فائدة مدفوعة لذوي العلاقة هي 4.4% للدينار و0.4% للدولار الأمريكي وأدنى سعر فائدة مدفوعة 0.025% للدينار و0.02% للدولار الأمريكي.

* يمثل هذا المبلغ تمويل جزئي لعملية بيع البنك لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل متمثلة في اسهم شركة الاقبال للاستثمار بواقع 984,835 سهم وبسعر السوق بذلك التاريخ والبالغ 13 دينار للسهم، بالإضافة الى جزء من الاستثمار في شركة الشمال الصناعية (شركة حليغة غير متداولة) بواقع 1,940,000 سهم بالقيمة العادلة لها لشركة ذات علاقة بأحد كبار المساهمين ، علماً بأن الاحتفاظ بهذه الموجودات كان مخالفاً لأحكام المادة رقم (38/أ1) من قانون البنك رقم (28) لعام 2000 وتعديلاته والمتمثلة بتجاوز النسب المسموح بها . وقد بلغت قيمة الأرباح الناتجة عن عملية بيع أسهم الإقبال والمقيدة من خلال الأرباح المدورة مبلغ 8,755,675 دينار ، كما بلغت الأرباح المقيدة في قائمة الدخل نتيجة لبيع أسهم شركة الشمال الصناعية مبلغ 2,042 دينار .

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك:			
31 كانون الأول			
2013	2014		
دينار	دينار		
1,393,523	2,172,885	رواتب ومكافآت	
45,000	48,000	تنقلات وأمانة سر	
1,438,523	2,220,885	المجموع	

40- إدارة المخاطر

أولاً: الإفصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها، ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لأفضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ).

* شكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية لتتولى تحليل ودراسة ومراقبة المخاطر أولاً بأول ورفع تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* تتولى أجهزة إدارة المخاطر مسؤولية إدارة مختلف أنواع المخاطر من حيث:

- اعداد السياسات واعتمادها من مجلس الادارة .
- تحليل جميع انواع المخاطر (ائتمان، سوق، عمليات).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر .
- تزويد مجلس الادارة والاداره العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي .

* هذا وتعاقد البنك على شراء مجموعة من الأنظمة الآلية لاحتساب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP واختبارات الأوضاع الضاغطة Streess Testing وكذلك احتساب متطلبات بازل III.

مخاطر الائتمان

تشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض او الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى الحاق خسائر مالية للبنك.

وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال ما يلي:

- 1- مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقلة لإدارة مخاطر الائتمان وكما يلي:
 - دائرة ائتمان الشركات (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات).
 - دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة (SME'S) " تعنى بإدارة مخاطر ائتمان الشركات المتوسطة والصغيرة "
 - دائرة ائتمان الأفراد (تعنى بإدارة مخاطر ائتمان المحافظ الائتمانية للأفراد).

2- الفصل ما بين دوائر تنمية الأعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة هذا النوع من المخاطر.

4- نظام تصنيف ائتماني للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء إلى عشرة مستويات وفقاً لما يلي:

- تصنيف مخاطر المقترض (القطاع الاقتصادي، الإدارة، الوضع المالي، الخبرة... الخ).
- تصنيف مخاطر الائتمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الائتمان).
- تصنيف الضمان (يتم إعطاء وزن مخاطر حسب طبيعة ونوع الضمانه المقدمة).

5- تحديد التركيزات الائتمانية على مستوى (نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية... الخ). وتتولى إدارة مخاطر الائتمان كلّ ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركيزات.

6- نظام الصلاحيات وإدارة العلاقة:

يعتمد بنك الأردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وإدارة العلاقة لمختلف أنشطة الائتمان.

7- تحديد أساليب تخفيف المخاطر:

يتبع بنك الأردن أساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:

- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده .
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداذه.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص .
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر مخاطر الائتمان .
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحه أولاً بأول .
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان .

8- دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالإضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

9- تطبيق أنظمة آلية لإدارة الائتمان (Crems,E-loan).

10- دوائر متخصصة لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

11- لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية ولجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الإئتمان والإستثمار والمخاطر.

12- تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآليه تصعيدها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

13- تحليل التقلبات الاقتصادية والتغيّرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

14- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing):

(بهدف اختبار قدرة البنك لمواجهة سيناريوهات مفترضة تتصف بأنها قاسية وذات احتمالية حدوث قليلة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية وتم احتساب تأثيرها على الوضع المالي للبنك ونسبة كفاية رأس المال).

- تعثر التسهيلات الممنوحة لتمويل التجارة العامة بنسبة 15% وتعثر التسهيلات الممنوحة لتمويل قطاع السياحة بنسبة 15%، وتعثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة لتمويل قطاع الصناعة 15%، تعثر التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات 10% .

- تعثر أكبر ثلاثة مقترضين ضمن القطاعات التالية (السياحة، الصناعة، الإنشاءات، التجارة العامة) وذلك بتصنيف تسهيلاتهم غير عاملة.

15- التقارير الرقابية:

تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:

- المراقبة اليومية:

التجاوزات الائتمانية، السعوف المستحقة غير المجدة، الحسابات المستحقة.... وغيرها.

- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية.

- تصنيف المخاطر الائتمانية، القطاع الاقتصادي، نوع الائتمان، الضمانات، التركزات، اتجاهات جودة الأصول الائتمانية..... وغيرها.

- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العميل، المنطقة الجغرافية، نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، تاريخ الاستحقاق، نوع الضمان..... وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل شهري إلى لجنة إدارة المخاطر/ الإدارة التنفيذية، وبشكل دوري إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، أما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع إلى المدير العام أولاً بأول.

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية، وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ سنة 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية منذ ذلك التاريخ وتتبع إدارياً إلى إدارة المخاطر.

ويتولى البنك إدارة مخاطر العمليات ضمن الأسس التالية:

- إعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر العمليات (CARE).
- إنشاء Risk Profile يتضمن كافة أنواع مخاطر العمليات والإجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك.
- تتولى إدارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمنها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها أولاً بأول.
- التقييم المستمر لـ Risk Profile:
- تطبيق التقييم الذاتي (CRSA) كأداة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقييمها باستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالإضافة للتأكد من كفاءة عمل الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث الـ Risk Profile أولاً بأول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
- بناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية بتركز هذه الأخطاء ونوعيتها إلى لجنة إدارة المخاطر / الإدارة التنفيذية.
- تطبيق معايير التصنيف وتقييم وحدات البنك ضمن أسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.
- بناء وتحديد مؤشرات الأداء Key Risk Indicators على مستوى البنك.
- إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- تزويد لجنة المخاطر المختلفة سواء على مستوى الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة بكشوفات دورية (شهري، ربع سنوي، نصف سنوي، سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.

مخاطر الامتثال

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

وفي هذا الإطار فقد تم تأسيس دائرة الامتثال ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدرية والأنظمة الآلية وأنطاط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:

- إعداد سياسة الامتثال واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تتضمن أسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر .
- تطبيق نظام آلي لإدارة مخاطر الامتثال .
- تقييم واعتماد كافة سياسات وإجراءات العمل والتأكد من امتثالها للقوانين والتشريعات والتعليمات النازمة لأعمال البنك .
- إعداد وتطبيق مصفوفات الامتثال التي تتضمن الحد من مخالفة القوانين والتعليمات وتأكيد الامتثال بها لدائرة الامتثال بشكل دوري حسب طبيعة ونوع المصفوفة .
- تطبيق وتعميم دليل السلوك المهني على كافة موظفي البنك .
- إعداد وتطبيق آلية إدارة تعارض المصالح.
- التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك .
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن الاختراقات وعدم الامتثال على مستوى كل وحدة من وحدات البنك .

أما بخصوص مكافحة عمليات غسل الأموال، فقد تم تأسيس وحدة مستقلة ضمن دائرة الامتثال وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال ويتولى البنك إدارة وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الأسس التالية:

- إعداد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (51) لسنة 2010 وتطبيقها على أرض الواقع.
- تطبيق نظام آلي للتحقق من كافة العمليات اليومية للعملاء.
- تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر.
- التحقق الآلي والدوري من عدم إدراج عملاء البنك ضمن القوائم المحظور التعامل معها.
- التحقق الدوري من العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.
- التوعية والتثقيف لكافة موظفي البنك كل ضمن اختصاصه.

كما قام البنك بتأسيس وحدة لتلبية متطلبات الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتم تجهيز متطلبات إدارة

عملية الامتثال لقانون الـ FATCA ضمن الأسس التالية:

- إعداد واعتماد سياسة التعامل مع قانون الـ FATCA .
- إعداد واعتماد برنامج الامتثال لقانون الـ FATCA .
- تأهيل وتدريب كافة موظفي البنك للتعامل مع متطلبات قانون الـ FATCA .
- التعاقد مع شركة متخصصة لتطبيق نظام آلي لإدارة متطلبات الـ FATCA .
- تعديل نماذج فتح الحسابات لتلبية متطلبات قانون الـ FATCA .
- وضع آلية لتحديث بيانات العملاء بشكل مستمر.

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف

مرتفعة أو حدوث خسائر، وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل الذمم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعة مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

ويتولى البنك إدارة مخاطر السيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السيولة.

- إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:

- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

• خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السيولة من خلال:

• تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.

• مراقبة سقوف، وجودة المحفظة الاستثمارية.

• تحديد مصادر الأموال وتصنيفها وتحليلها تبعاً لطبيعتها.

• مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.

• الموازنة بين آجال الموجودات والمطلوبات والأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

• اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر / التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر / مجلس الإدارة.

ثانياً: الإفصاحات الكمية:
(40/أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).		
2013	2014	
دينار	دينار	
		بنود داخل قائمة المركز المالي
163,015,103	197,637,411	أرصدة لدى بنوك مركزية
174,239,024	205,319,866	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,508,000	-	ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,040,347,184	1,100,617,301	التسهيلات الائتمانية :
236,266,379	237,749,056	للافراد
166,591,971	188,653,460	القروض العقارية
528,426,718	610,780,943	الشركات
416,530,189	500,656,674	الشركات الكبرى
111,896,529	110,124,269	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
109,062,116	63,433,842	للحكومة والقطاع العام
66,743,216	52,284,125	موجودات مالية بالقيمة العادلة
867,322	750,745	مشتقات أدوات مالية
440,199,205	451,957,464	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)
35,498,251	27,995,549	الموجودات الأخرى
		بنود خارج قائمة المركز المالي
84,920,655	90,954,592	كفالات
69,674,433	47,796,284	اعتمادات
22,187,936	14,407,378	قبولات
113,237,275	146,454,657	سقوف تسهيلات غير مستغلة
2,219,437,604	2,336,175,372	الإجمالي

تتكون الضمانات ومخففات مخاطر الائتمان مقابل التعرضات الائتمانية الواردة أعلاه مما يلي:

- إستيفاء الضمانات المناسبة وتوثيقها بشكل سليم تحوطاً لأي مخاطر بهذا الخصوص والمتمثلة في الضمانات التقنيدية والعينية مثل سندات الرهن العقاري ورهن السيارات والآليات والاسهم هذا بالإضافة الى الكفالات والمشتقات الائتمانية المزمة لجميع الأطراف والقابلة للتنفيذ قانونياً لدى جميع المحاكم ذات الاختصاص .

- نظام تصنيف إئتماني لعملاء البنك والإعتماد على التصنيف الائتماني الصادر عن مؤسسات التصنيف العالمية بخصوص البنوك والشركات .

- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للإلتزام الممنوح أولاً بأول .

– التدقيق القانوني لكافة العقود والمستندات المعززة للضمانات وقابلية تنفيذها ضمن الأنظمة والتشريعات والقوانين الناضمة لأعمال البنك.

– المشتقات المالية والتي تخفف من مخاطر السوق.

تتوزع التعرضات الـتـمـنـيـة حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2014							
		الشركات					
الإجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
700,364,765	197,637,411	502,727,354	-	-	-	-	متدنية المخاطر
1,306,286,928	205,319,866	-	148,857,073	544,500,392	171,332,021	236,277,576	مقبولة المخاطر
							منها مستحقة (*)
10,081,261	-	-	449,767	2,477,293	6,259,069	895,132	لغاية 30 يوم
2,392,131	-	-	173,647	815,912	1,227,447	175,125	من 31 لغاية 60 يوم
29,563,083	-	-	8,563,091	15,093,609	3,635,977	2,270,406	تحت المراقبة
96,661,025	-	-	18,442,093	51,895,299	8,021,685	18,301,948	غير عاملة:
3,173,910	-	-	107,595	-	292,162	2,774,153	دون المستوى
9,980,553	-	-	530,414	6,135,613	1,029,756	2,284,770	مشحوك فيها
83,506,562	-	-	17,804,083	45,759,687	6,699,766	13,243,026	هالكة
2,132,875,801	402,957,277	502,727,354	175,862,257	611,489,300	182,989,683	256,849,930	المجموع
(11,124,307)	-	-	(1,762,917)	(5,805,793)	(762,950)	(2,792,647)	يطرح: فوائد معقنة
(85,114,033)	-	-	(19,189,212)	(45,130,258)	(3,465,954)	(17,328,609)	يطرح: مخصص التدني
2,036,637,461	402,957,277	502,727,354	154,910,128	560,553,249	178,760,779	236,728,674	الصافي

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:							
31 كانون الأول 2013							
		الشركات					
الجمالي	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
691,096,158	163,015,103	528,081,055	-	-	-	-	متدنية المخاطر
1,196,864,492	191,278,166	-	112,911,918	485,899,739	157,885,906	248,888,763	مقبولة المخاطر
							منها مستحقة (*):
18,194,226	-	-	3,355,807	13,357,368	438,966	1,042,085	لغاية 30 يوم
5,332,516	-	-	1,255,421	3,723,911	89,757	263,427	من 31 لغاية 60 يوم
35,473,739	-	-	11,450,485	16,119,310	4,571,994	3,331,950	تحت المراقبة
112,322,605	-	-	18,406,494	61,178,837	10,462,804	22,274,470	غير عاملة:
2,245,467	-	-	456,169	527,770	196,311	1,065,217	دون المستوى
6,360,359	-	-	1,542,856	1,657,019	1,157,349	2,003,135	مشحوك فيها
103,716,779	-	-	16,407,469	58,994,048	9,109,144	19,206,118	هالكة
2,035,756,994	354,293,269	528,081,055	142,768,897	563,197,886	172,920,704	274,495,183	المجموع
(13,502,398)	-	-	(2,857,172)	(6,947,804)	(991,808)	(2,705,614)	يطرح: فوائد معلقة
(92,837,291)	-	-	(10,651,509)	(58,689,354)	(5,336,925)	(18,159,503)	يطرح: مخصص التدني
1,929,417,305	354,293,269	528,081,055	129,260,216	497,560,728	166,591,971	253,630,066	الصافي

- تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات ائتمانية.
* يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوم ، كما ويعتبر حساب الجاري مستحق إذا تجاوز السقف لمدة تزيد عن 90 يوم .

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:							
31 كانون الأول 2014							
		الشركات					
الجمالي	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الأفراد		
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
-	-	-	-	-	-	-	متدنية المخاطر
340,319,993	-	59,137,189	96,012,119	135,426,097	49,744,588		مقبولة المخاطر
19,176,459	-	7,309,671	8,509,204	3,349,231	8,353		تحت المراقبة
47,810,153	-	12,017,713	26,379,385	5,736,975	3,676,080		غير عاملة:
6,791,366	-	848,876	5,331,479	252,738	358,273		دون المستوى
1,455,699	-	419,105	-	927,154	109,440		مشحوك فيها
39,563,088	-	10,749,732	21,047,906	4,557,083	3,208,367		هالكة
407,306,605	-	78,464,573	130,900,708	144,512,303	53,429,021		المجموع
							منها:
49,685,182	-	14,218,670	19,441,397	-	16,025,115		تأمينات نقدية
319,720,225	-	58,293,083	91,496,580	144,492,115	25,438,447		عقارية
17,805,268	-	358,879	17,446,389	-	-		أسهم متداولة
20,095,930	-	5,593,941	2,516,342	20,188	11,965,459		سيارات وآليات
407,306,605	-	78,464,573	130,900,708	144,512,303	53,429,021		المجموع

فيما يلي توزيع القيمة العادية للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات:						
31 كانون الأول 2013						
الشركات						
الضمانات	الأفراد	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متجنبة المخاطر	-	-	-	-	-	-
مقبولة المخاطر	36,491,780	144,675,029	73,643,660	42,528,267	42,528,267	297,338,736
تحت المراقبة	179,130	4,922,686	7,801,551	10,313,865	10,313,865	23,217,232
غير عاملة:	3,600,383	7,418,640	33,016,153	13,532,516	13,532,516	57,567,692
دون المستوى	321,772	427,029	7,454,889	1,742,579	1,742,579	9,946,269
مشحوك فيها	274,685	1,211,419	2,928,346	2,000,184	2,000,184	6,414,634
هالحة	3,003,926	5,780,192	22,632,918	9,789,753	9,789,753	41,206,789
المجموع	40,271,293	157,016,355	114,461,364	66,374,648	66,374,648	378,123,660
منها:						
تأمينات نقدية	10,964,162	-	16,631,480	18,439,415	18,439,415	46,035,057
عقارية	13,018,125	157,016,355	75,213,275	44,550,385	44,550,385	289,798,140
أسهم متداولة	524,093	-	17,818,042	204,245	204,245	18,546,380
سيارات وآليات	15,764,913	-	4,798,567	3,180,603	3,180,603	23,744,083
المجموع	40,271,293	157,016,355	114,461,364	66,374,648	66,374,648	378,123,660

(1) الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدول أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ مجموعها 5,239,016 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 (8,453,702 دينار كما في 31 كانون الأول 2013).

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواءً ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حولت إلى عاملة .

(2) الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بأعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الاقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الاقساط أو تمديد فترة السماح، وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ مجموعها 37,357,279 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 (65,371,673 دينار كما في 31 كانون الأول 2013).

(3) سندات وأسناد وأذونات:

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:				
مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الإجمالي	نوع التصنيف
Moody's	Aa3	دينار	7,171,124	سندات بنوك أجنبية خارجية
Moody's	A2	دينار	2,896,882	سندات بنوك أجنبية خارجية
Moody's	A1	دينار	2,896,369	سندات بنوك أجنبية خارجية
		دينار	22,496,125	غير مصنف
		دينار	275,960,859	سندات حكومية أردنية
		دينار	137,810,005	أذونات خزينة أردنية
		دينار	2,726,100	سندات واسناد مكفولة من الحكومة الأردنية
		دينار	451,957,464	الاجمالي

4) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:									
(نوع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل)									
المنطقة الجغرافية									
الإجمالي	دول أخرى	أمريكا	آسيا *	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة			
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	البند		
197,637,411	-	-	-	-	53,508,700	144,128,711	أرصدة لدى بنوك مركزية		
205,319,866	327,321	22,537,897	52,530	36,358,257	106,425,961	39,617,900	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		
1,100,617,301	33,654	679,827	456	10,726	128,545,113	971,347,525	التسهيلات الائتمانية :		
237,749,056	33,654	679,827	456	10,726	47,987,056	189,037,337	الأفراد		
188,653,460	-	-	-	-	2,009,539	186,643,921	الفروض العقارية		
610,780,943	-	-	-	-	56,215,086	554,565,857	الشركات		
500,656,674	-	-	-	-	37,564,795	463,091,879	الشركات الكبرى		
110,124,269	-	-	-	-	18,650,291	91,473,978	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
63,433,842	-	-	-	-	22,333,432	41,100,410	الحكومة والقطاع العام		
52,284,125	-	4,196,168	-	22,769	5,704,436	42,360,752	موجودات مالية بالقيمة العادلة		
750,745	-	-	-	-	750,745	-	مشتقات أدوات مالية		
							سندات وإسناد واذونات :		
451,957,464	-	-	-	-	23,599,375	428,358,089	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
27,995,549	-	-	3,780	1,376	6,360,418	21,629,975	الموجودات الأخرى		
2,036,562,461	360,975	27,413,892	56,766	36,393,128	324,894,748	1,647,442,952	الإجمالي للسنة 2014		
1,929,417,305	75,688	5,213,953	494,055	31,848,730	330,558,507	1,561,226,372	الإجمالي للسنة 2013		

* باستثناء دول الشرق الأوسط

5) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:												
الاجمالي		حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	سياحة وفنادق ومطاعم ومرافق عامة	زراعة	إتصالات	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	البند
197,637,411	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	197,637,411	أرصدة لدى بنوك مركزية
205,319,866	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	205,319,866	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,100,617,301	63,433,842	267,245,740	25,985,926	80,761,628	17,226,894	21,420,451	169,136,258	233,786,108	219,784,441	1,856,013		الائتمانيات الائتمانية :
52,284,125	-	-	-	9,008,268	-	116,400	7,047,465	420,506	31,851,023	3,840,463		موجودات مالية بالقيمة العادلة
750,745	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	750,745	مشتقات أدوات مالية
												سندات وأسناد وأذونات :
451,957,464	375,936,310	-	-	2,726,100	-	-	-	10,635,000	1,861,125	60,798,929		ضمن الموجودات المالية بالتحفة المحفأة
27,995,549	3,317,003	3,421,800	-	5,037,000	-	-	8,695	394,211	391,335	15,425,505		الموجودات الاخرى
2,036,562,461	442,687,155	270,667,540	25,985,926	97,532,996	17,226,894	21,536,851	176,192,418	245,235,825	253,887,924	485,608,932		الاجمالي / للسنة 2014
1,929,417,305	488,369,109	239,400,020	3,184,254	145,320,906	15,444,488	42,642,328	173,689,797	185,873,019	237,666,198	397,827,186		الاجمالي / للسنة 2013

الإفصاحات الوصفية:

هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية، وتتضمن كل من المخاطر التالية:

- مخاطر أسعار الفائدة

- مخاطر أسعار الصرف

- مخاطر التغير في أسعار الأسهم

- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق . وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة ، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الإستثمار سواء لغرض الإتجار أو التداول .

تنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطلراً على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.

- تقلبات أسعار الفائدة.

- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.

- تقلبات أسعار العملات الأجنبية.

- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.

- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى ، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتولاها لجنة الموجودات والمطلوبات ، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة .

يقوم البنك بوضع وتحليل سنياريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالإضافة الى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ اعادة التسعير بما يضمن ضبط وتخفيض المخاطر ومراعاة المخاطر المقبولة وموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات الفوائد والتحوط لاسعارها .

مخاطر العملات الأجنبية:

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الاجنبية. وتتضمن السياسة الاستثمارية للبنك مجموعة من الضوابط التي تحد من مثل هذا النوع من المخاطر وتتولى وحدة مخاطر السوق مراقبتها ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- يمنع تجاوز السقف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الأقصى لاي عمله .

- يتعين على كل متعامل اغلاق المركز فوراً بمجرد وصول الخسارة فيه الى الحد الأقصى المسموح به .

- تتولى دائرة الخزينة والاستثمار تحليل ومراقبة المراكز المفتوحة يومياً وإغلاق المراكز في حال وجود أي تجاوز للسقف أو حدود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءً على تحركات السوق .

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك:

31 كانون الأول		نوع العملة
2013	2014	
دينار	دينار	
(6,160,403)	(17,441,672)	دولار أمريكي
(8,200,964)	19,130	جنيه إسترليني
(6,553,525)	(4,601,194)	يورو
30,244	39,417	ين ياباني
(7,243,276)	(7,634,588)	عملات أخرى
(28,127,924)	(29,618,907)	

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الاسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان .

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية وإستثمارية لادارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهناك لجنة لادارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر واجراء التوزيع الاستراتيجي الامثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواء في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها ، وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية يُنَاط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التالية:

- اعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي.
- اعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.

- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:

- القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
- تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
- اختبار الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- تقارير وقف سقف الخسارة (Stop Loss Limit).
- تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي، القطاع الاقتصادي، العملة،الأداة....الخ).
- مراقبة السقوف الاستثمارية.
- مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة، الأسهم المحلية والعالمية).

- رفع التقارير الدورية إلى لجنة الاستثمار، ولجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

الإفصاحات الكمية:

1- مخاطر أسعار الفائدة:

31 كانون الأول 2014			
التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية	العملة
دينار	دينار	دينار	
2%	(348,833)	-	دولار أمريكي
2%	383	-	جنيه إسترليني
2%	(92,024)	-	يورو
2%	788	-	ين ياباني
2%	(152,692)	-	عملات أخرى
التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية	العملة
دينار	دينار	دينار	
2%	348,833	-	دولار أمريكي
2%	(383)	-	جنيه إسترليني
2%	92,024	-	يورو
2%	(788)	-	ين ياباني
2%	152,692	-	عملات أخرى

2- مخاطر العملات:

31 كانون الأول 2014			
الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية	العملة
دينار	دينار	دينار	
5%	(872,083)	-	دولار أمريكي
5%	957	-	جنيه إسترليني
5%	(230,060)	-	يورو
5%	1,971	-	ين ياباني
5%	(381,729)	-	عملات أخرى
31 كانون الأول 2013			
الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية	العملة
دينار	دينار	دينار	
5%	(308,020)	-	دولار أمريكي
5%	(410,048)	-	جنيه إسترليني
5%	(327,676)	-	يورو
5%	1,512	-	ين ياباني
5%	(362,164)	-	عملات أخرى

3- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

31 كانون الأول 2014			
التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية	المؤشر
دينار	دينار	دينار	
5%	29,759	1,666,414	بورصة عمان
5%	-	250,900	بورصة فلسطين
5%	209,808	-	بورصة نيويورك
31 كانون الأول 2013			
التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية	المؤشر
دينار	دينار	دينار	
5%	32,396	2,630,619	بورصة عمان
5%	-	245,578	بورصة فلسطين
5%	-	-	بورصة نيويورك

31 كانون الأول 2013			
التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية	العملة
دينار	دينار	دينار	
2%	(123,208)	-	دولار أمريكي
2%	(164,019)	-	جنيه إسترليني
2%	(131,071)	-	يورو
2%	605	-	ين ياباني
2%	(144,866)	-	عملات أخرى
التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية	العملة
دينار	دينار	دينار	
2%	123,208	-	دولار أمريكي
2%	164,019	-	جنيه إسترليني
2%	131,071	-	يورو
2%	(605)	-	ين ياباني
2%	144,866	-	عملات أخرى

- فجوة إعادة تسعير الفائدة										يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق وأيهما أقرب للسنة 2014	
فجوة إعادة تسعير الفائدة										الموجودات	
معدل سعر الفائدة	المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر لغاية 3 أشهر	أقل من شهر	تسعير الفائدة أو الاستحقاق وأيهما أقرب للسنة 2014		
%	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	الموجودات		
2.75	258,250,810	170,153,983	7,444,500	-	-	-	-	80,652,327	نقد وارصدة لدى البنوك المركزية		
2.3	205,319,866	14,529,831	-	-	-	-	5,000,000	185,790,035	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		
	4,855,899	4,855,899	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		
	47,428,226	47,428,226	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		
	750,745	-	-	-	-	-	351,265	399,480	مشتقات أدوات مالية		
8.7	1,100,617,301	-	191,138,547	199,407,540	231,712,791	190,489,640	162,635,310	125,233,473	تسهيلات ائتمانية مباشرة - صافي		
5.63	451,957,464	-	1,432,123	133,697,813	216,374,908	20,004,501	55,296,359	25,151,760	موجودات مالية بالتكلفة المضافة		
	1	1	-	-	-	-	-	-	استثمارات في شركات حليفه		
	27,268,112	27,268,112	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات - بالصادق		
	3,371,359	3,371,359	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة		
	19,984,865	19,984,865	-	-	-	-	-	-	موجودات خيرية مؤجلة		
	70,382,718	70,382,718	-	-	-	-	-	-	موجودات اخرى		
	2,190,187,366	357,974,994	200,015,170	333,105,353	448,087,699	210,494,141	223,282,934	417,227,075	مجموع الموجودات		
									المطلوبـات		
1.81	74,426,183	14,728,603	-	-	-	-	-	59,697,580	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية		
1.63	1,628,473,303	718,630,284	119,930,421	226,678,266	95,784,082	97,780,171	126,371,110	243,298,969	ودائع عملاء		
1.4	102,111,486	47,496,508	5,391,327	3,452,937	11,635,622	10,668,241	9,758,580	13,708,271	تأمينات نقدية		
	8,792,943	8,792,943	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة		
	15,998,305	15,998,305	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل		
	500,956	-	500,956	-	-	-	-	-	أموال مقترضة		
	20,022,138	20,022,138	-	-	-	-	-	-	مطلوبات اخرى		
	1,850,325,314	825,668,781	125,822,704	230,131,203	107,419,704	108,448,412	136,129,690	316,704,820	مجموع المطلوبات		
									فجوة إعادة تسعير الفائدة		
	339,862,052	(467,693,787)	74,192,466	102,974,150	340,667,995	102,045,729	87,153,244	100,522,255	فجوة إعادة تسعير الفائدة		
									للسنة 2013		
	2,076,936,998	380,747,974	189,736,148	385,684,259	388,885,204	219,119,297	225,023,700	287,740,416	إجمالي الموجودات		
	1,755,445,412	763,193,307	177,515,979	213,257,736	157,385,889	107,535,681	131,006,858	205,549,962	إجمالي المطلوبات		
	321,491,586	(382,445,333)	12,220,169	172,426,523	231,499,315	111,583,616	94,016,842	82,190,454	فجوة إعادة تسعير الفائدة		

التركز في مخاطر العملات الأجنبية						
31 كانون الأول 2014						
العملة	أخرى	بين ياباني	يورو	جنيه إسترليني	دولار أمريكي	
إجمالي	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
البنـد						
						موجودات :
91,659,236	33,510,527	984	2,842,321	126,961	55,178,443	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
162,133,401	75,482,039	44,628	21,537,789	9,273,420	55,795,525	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
750,745	750,745	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
247,854,650	37,914,779	-	2,728,589	-	207,211,282	تسهيلات ائتمانية – صافي
62,252,036	-	-	-	-	62,252,036	موجودات مالية (بالتكلفة المحفأة والقيمة العادلة والديفة)
19,505,101	17,140,765	39	49,271	(819)	2,315,845	موجودات أخرى
584,155,169	164,798,855	45,651	27,157,970	9,399,562	382,753,131	إجمالي الموجودات
						مطلوبات :
22,194,117	515,431	-	133,523	1,320	21,543,843	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
507,247,766	153,064,767	6,234	29,131,430	9,289,798	315,755,537	ودائع العملاء
32,979,481	5,823,732	-	2,486,887	75,443	24,593,419	تأمينات نقدية
51,352,712	13,029,513	-	7,324	13,871	38,302,004	مطلوبات أخرى
613,774,076	172,433,443	6,234	31,759,164	9,380,432	400,194,803	إجمالي المطلوبات
(29,618,907)	(7,634,588)	39,417	(4,601,194)	19,130	(17,441,672)	صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2014
157,759,911	61,353,711	-	13,910,923	166,479	82,328,798	الترافعات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2014
31 كانون الأول 2013						
العملة	أخرى	بين ياباني	يورو	جنيه إسترليني	دولار أمريكي	
إجمالي	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
البنـد						
581,506,943	177,793,588	33,741	19,691,129	1,706,019	382,282,466	إجمالي الموجودات
609,634,867	185,036,864	3,497	26,244,654	9,906,983	388,442,869	إجمالي المطلوبات
(28,127,924)	(7,243,276)	30,244	(6,553,525)	(8,200,964)	(6,160,403)	صافي التركز داخل قائمة المركز المالي لسنة 2013
151,704,304	33,722,673	15,188	11,674,766	1,949,466	104,342,211	الترافعات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2013

31 كانون الأول 2014									
المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من شهر إلى 3 شهور	لغاية شهر	لغاية شهر	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
									المطلوبات
74,426,183	-	-	-	-	-	875,486	73,550,697		ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,628,473,303	76,581,574	326,763,743	329,987,442	187,283,986	127,583,484	149,710,382	430,562,692		ودائع عملاء
102,111,486	-	10,876,201	9,839,076	21,881,046	21,705,707	19,155,847	18,653,609		تأمينات نقدية
8,792,943	-	4,457,006	500,764	1,405,158	240,000	1,656,516	533,499		مخصصات متنوعة
15,998,305	-	-	-	-	12,416,962	-	3,581,343		مخصص خيرية الدخل
500,956	-	500,956	-	-	-	-	-		أموال مقترضة
20,022,138	2,224	528,774	689,296	4,629,130	3,579,210	3,830,717	6,762,787		مطلوبات أخرى
1,850,325,314	76,583,798	343,126,680	341,016,578	215,199,320	165,525,363	175,228,948	533,644,627		مجموع المطلوبات
2,190,187,366	246,318,994	201,903,271	338,013,496	448,337,699	213,871,042	229,900,742	511,842,122		مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)
31 كانون الأول 2013									
المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 6 شهور إلى سنة	أكثر من 3 شهور إلى 6 شهور	أكثر من شهر إلى 3 شهور	لغاية شهر	لغاية شهر	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
									المطلوبات
69,916,512	-	-	-	10,218,638	-	-	59,697,874		ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,544,205,723	53,908,523	267,011,669	284,114,643	172,492,930	113,691,485	132,882,322	520,104,151		ودائع عملاء
92,141,505	-	9,415,124	17,548,712	21,084,719	17,321,387	9,373,896	17,397,667		تأمينات نقدية
7,576,946	-	5,551,916	988,348	410,687	210,000	312,859	103,136		مخصصات متنوعة
16,947,814	-	1,100,000	2,000,000	2,077,884	1,200,000	10,569,930	-		مخصص خيرية الدخل
24,656,912	-	-	54,532	2,023,978	5,997,103	4,468,341	12,112,958		مطلوبات أخرى
1,755,445,412	53,908,523	283,078,709	304,706,235	208,308,836	138,419,975	157,607,348	609,415,786		مجموع المطلوبات
2,076,936,998	158,204,012	191,375,978	417,057,470	417,862,229	226,111,226	218,236,325	448,089,758		مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)

ثانياً: يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى من تاريخ القوائم المالية – المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل:

31 كانون الأول 2014			31 كانون الأول 2013		
المشتقات للمتاجرة	لغاية 3 أشهر	الإجمالي	المشتقات للمتاجرة	لغاية 3 أشهر	الإجمالي
مشتقات العملات:			مشتقات العملات:		
تدفق خارج	(5,263,922)	(5,263,922)	تدفق خارج	(13,757,504)	(13,757,504)
تدفق داخل	6,014,667	6,014,667	تدفق داخل	14,624,826	14,624,826
المجموع	750,745	750,745	المجموع	867,322	867,322

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:				
31 كانون الأول 2014				
لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	
62,203,662	-	-	62,203,662	الاعتمادات والقبولات
146,454,657	-	-	146,454,657	السقوف غير المستغلة
90,954,592	-	-	90,954,592	الكفالات
1,225,517	-	-	1,225,517	التزامات رأسمالية
300,838,428	-	-	300,838,428	المجموع
31 كانون الأول 2013				
لغاية سنة	من سنة لغاية (5) سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع	
دينار	دينار	دينار	دينار	
91,835,369	-	-	91,835,369	الاعتمادات والقبولات
113,237,275	-	-	113,237,275	السقوف غير المستغلة
84,920,655	-	-	84,920,655	الكفالات
727,628	-	-	727,628	التزامات رأسمالية
290,720,927	-	-	290,720,927	المجموع

41- التحليل القطاعي

1- معلومات عن أنشطة البنك:

- يتم تغليم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:
- حسابات الأفراد : يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .
 - حسابات المؤسسات: يشمل متابعة ودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات .
 - الخزينة : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك .
 - خدمات الوساطة المالية : يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الاسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وإدارة الاصدارات الأولية .

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:						
المجموع						
2013	2014	أخرى	الوساطة المالية	الخزينة	المؤسسات	الأفراد
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
114,497,103	124,647,933	249,296	374,504	31,897,643	35,714,474	56,412,016
(13,746,116)	(9,396,842)	-	-	-	(8,002,286)	(1,394,556)
100,750,987	115,251,091	249,296	374,504	31,897,643	27,712,188	55,017,460
(50,538,667)	(55,253,236)	-	(209,962)	(4,431,121)	(21,070,818)	(29,541,335)
(8,231)	2,042	-	-	-	2,042	-
50,204,089	59,999,897	249,296	164,542	27,466,522	6,643,412	25,476,125
(13,810,911)	(15,175,308)	(199,648)	(42,905)	(3,966,931)	(3,727,068)	(7,238,756)
36,393,178	44,824,589	49,648	121,637	23,499,591	2,916,344	18,237,369
2,691,076	5,669,521	345,836	-	742,141	1,326,672	3,254,872
5,349,386	5,131,143	248,205	24,227	599,545	1,928,136	2,331,030
2,076,936,998	2,190,187,366	182,358,159	4,320,268	897,619,329	622,192,477	483,697,133
1,755,445,412	1,850,393,814	45,703,035	37,007	162,543,962	372,712,842	1,269,396,968
إجمالي الإيرادات						
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة						
نتائج أعمال القطاع						
المصاريف الأخرى						
حصة البنك من أرباح (خسائر) شركة حليفة						
الربح قبل الضرائب						
ضريبة الدخل						
صافي ربح السنة						
معلومات أخرى						
مصاريف رأسمالية						
استهلاكات واطفاءات						
إجمالي الموجودات						
إجمالي المطلوبات						

2- معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك ، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين .

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصرفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:						
		داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع
		2013	2014	2013	2014	2013 2014
		دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات		132,933,631	137,299,275	22,566,759	23,248,413	146,514,218
مجموع الموجودات		1,736,398,885	1,889,220,753	500,934,182	433,766,840	2,076,936,998
المصرفوات الرأسمالية		2,273,251	5,486,160	417,825	183,361	2,691,076

42- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:			
31 كانون الأول 2014			
		لغاية سنة	أكثر من سنة
		دينار	دينار
الموجودات :		دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية		161,279,846	96,970,964
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		205,319,866	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		-	4,855,899
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		-	47,428,226
مشتقات أدوات مالية		750,745	-
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي		710,071,214	390,546,087
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		316,827,528	135,129,936
استثمارات في شركات حليفة		-	1
ممتلكات ومعدات – بالصافي		-	27,268,112
موجودات غير ملموسة		-	3,371,359
موجودات ضريبية مؤجلة		600,000	19,384,865
موجودات أخرى		9,102,406	61,280,312
مجموع الموجودات		1,403,951,605	786,235,761
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية		74,426,183	-
ودائع عملاء		895,140,544	733,332,759
تأمينات نقدية		81,396,209	20,715,277
مخصصات متنوعة		3,835,173	4,957,770
مخصص ضريبة الدخل		15,998,305	-
أموال مقترضة		-	500,956
مطلوبات أخرى		18,801,844	1,220,294
مجموع المطلوبات		1,089,598,258	760,727,056
الصافي		314,353,347	25,508,705

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:			
31 كانون الأول 2013			
لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع	
دينار	دينار	دينار	الموجودات :
154,958,087	67,245,599	222,203,686	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
174,239,024	-	174,239,024	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
8,508,000	-	8,508,000	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
755,072	-	755,072	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
-	65,988,144	65,988,144	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
867,322	-	867,322	مشتقات أدوات مالية
700,631,371	339,715,813	1,040,347,184	تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي
211,939,111	228,260,094	440,199,205	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
-	2,724,672	2,724,672	استثمارات في شركات حليفة
-	27,155,770	27,155,770	ممتلكات ومعدات – بالصافي
-	2,534,327	2,534,327	موجودات غير ملموسة
480,000	16,133,171	16,613,171	موجودات ضريبية مؤجلة
57,921,551	16,879,870	74,801,421	موجودات أخرى
1,310,299,538	766,637,460	2,076,936,998	مجموع الموجودات
			المطلوبات :
69,916,512	-	69,916,512	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
939,170,888	605,034,835	1,544,205,723	ودائع عملاء
65,177,669	26,963,836	92,141,505	تأمينات نقدية
1,036,682	6,540,264	7,576,946	مخصصات متنوعة
13,847,814	3,100,000	16,947,814	مخصص ضريبة الدخل
24,602,380	54,532	24,656,912	مطلوبات أخرى
1,113,751,945	641,693,467	1,755,445,412	مجموع المطلوبات
196,547,593	124,943,993	321,491,586	الصافي

43- إدارة رأس المال:

مكونات رأس المال:

– رأس المال المدفوع:

يتكون رأسمال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (155.1) مليون سهم بقيمة اسمية دينار للسهم الواحد، ويحتفظ برأس المال والاحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك، وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي.

– رأس المال التنظيمي:

يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (2) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق، ويتكون رأس المال التنظيمي من:

– (رأس المال المدفوع، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، الأرباح المدورة).

– (الاحتياطيات غير المعلنة، واحتياطي المخاطر المصرفية العامة، الاحتياطي الخاص، الديون المساندة، احتياطي القيمة العادلة الموجب بنسبة 45% ويطرح بالكامل إذا كان رصيد التغير بالسالب).

– فروقات ترجمة العملات الأجنبية.

متطلبات الجهات الرقابية:

تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني، أما نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات يجب أن لا تقل عن 6% .

تحقيق أهداف إدارة رأس المال:

تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين من خلال النمو في الاحتياطي الإجباري بواقع 10% من الأرباح المتحققة والاحتياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة.

وقد تحقق التغير في رأس المال التنظيمي بالزيادة بمبلغ 28.25 مليون دينار من خلال النمو في الاحتياطيات والأرباح المدورة ، حيث أن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال أصبحت كما يلي:

بآلاف الدنانير		
2013	2014	
دينار	دينار	
		بنود رأس المال الأساسي :
155,100	155,100	رأس المال المكتتب به والمدفوع
54,601	61,177	الاحتياطي القانوني
13,716	13,716	الاحتياطي الاختياري
2,319	2,922	احتياطيات أخرى
12,705	27,856	الأرباح المدورة
1,139	1,638	حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة
(2,534)	(3,371)	يطرح: قيمة الموجودات غير الملموسة
(19,469)	(18,187)	العقارات المستملكة لقاء ديون التي تزيد عن 4 سنوات
(2,118)	(2,232)	50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين
215,459	238,619	مجموع رأس المال الأساسي
		بنود رأس المال الإضافي
(11,643)	(10,326)	ترجمة عملات أجنبية
15,053	8,082	احتياطي تقييم موجودات مالية
10,025	13,129	احتياطي المخاطر المصرفية
(2,118)	(2,232)	يطرح: 50% من الاستثمارات في البنوك وشركات التأمين
11,317	8,653	مجموع رأس المال الإضافي
226,776	247,272	مجموع رأس المال التنظيمي
1,391,205	1,455,943	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
16.30%	16.98%	نسبة كفاية رأس المال (%)
15.49%	16.39%	نسبة رأس المال الأساسي (%)

44- مستويات القيمة العادلة

أ – القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

العلاقة بين المدخلات العامة غير الملموسة والقيمة العادلة	مدخلات هامة غير ملموسة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مستوى القيمة العادلة	القيمة العادلة 31 كانون الأول 2014	الوجودات المالية / المطلوبات المالية
				دينار	
					موجودات مالية بالقيمة العادلة
					موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
لا ينطبق	لا ينطبق	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	المستوى الأول	4,791,339	أسهم متوفر لها أسعار سوقية
		قوائم مالية صادرة عن الشركات	المستوى الثاني	64,560	أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية
				4,855,899	المجموع
لا ينطبق	لا ينطبق	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	المستوى الأول	752,075	عقود آجلة عملات أجنبية
					موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
لا ينطبق	لا ينطبق	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	المستوى الأول	38,346,292	أسهم متوفر لها أسعار سوقية
لا ينطبق	لا ينطبق	قوائم مالية صادرة عن الشركات	المستوى الثاني	9,081,934	أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية
				47,428,226	المجموع
لا ينطبق	لا ينطبق	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	المستوى الأول	5,037,000	موجودات مالية آت ملكيتها للبنك
لا ينطبق	لا ينطبق	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	المستوى الأول	58,073,200	إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة
					مطلوبات مالية بالقيمة العادلة
لا ينطبق	لا ينطبق	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	المستوى الأول	1,330	عقود آجلة عملات أجنبية
				1,330	مجموع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام 2014 .

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر: باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

31 كانون الأول 2014	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	مستوى القيمة العادلة
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	197,637,411	197,642,308	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	205,319,866	205,546,538	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات أخرى	1,041,749,382	1,044,435,648	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	451,957,464	456,371,828	المستوى الثاني
موجودات أخرى	42,387,170	90,930,613	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	1,939,051,293	1,994,926,935	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	74,426,183	75,004,303	المستوى الثاني
ودائع عملاء	1,628,473,303	1,634,277,609	المستوى الثاني
تأمينات نقدية	102,111,486	102,443,869	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة	1,805,010,972	1,811,725,781	

للبند المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

45- ارتباطات والتزامات محتملة

أ - ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	2014	2013
	دينار	دينار
اعتمادات	47,796,284	69,647,433
قبولات	14,407,378	22,187,936
كفالات :		
- دفع	30,256,171	29,665,333
- حسن تنفيذ	38,479,204	31,917,646
- أخرى	22,219,217	23,337,676
سقوف تسهيلات إئتمانية مباشرة غير مستغلة	146,454,657	113,237,275
المجموع	299,612,911	289,993,299

ب- التزامات تعاقدية:

	2014	2013
	دينار	دينار
عقود شراء ممتلكات ومعدات	993,604	449,283
عقود إيجار تشغيلية ورأسمالية	231,913	278,345
* المجموع	1,225,517	727,628

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة .

46- القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير ولغك رهونات عقارية وللمطالبة بالاعطال والضرر ولوقف صرف شيكات ، ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 50,347,871 دينار كما في 31 كانون الاول 2014 (50,364,846 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الادارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 346,923 دينار كما في 31 كانون الأول 2014 (مقابل 610,523 دينار كما في نهاية السنة السابقة) ، علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الدخل الموحد أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها .

47- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية: تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (32): عرض الادوات المالية – التقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية.	توضح هذه التعديلات المتطلبات المتعلقة بالتقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وتحديد معنى الحقوق القانونية الملزمة للتقاص، التحقق والتسوية في نفس الوقت.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (36): التدني في الموجودات – الافصاحات حول المبلغ القابل للاسترداد للموجودات غير المالية.	تلغي هذه التعديلات متطلبات الافصاح عن المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد والتي وزعت الشهرة او الموجودات غير الملموسة ذات العمر الزمني غير المحدد بناءا عليها في حالة عدم وجود تدني أو عدم استعادة قيمة التدني لوحدة توليد النقد المتعلقة بها . كما قدمت هذه التعديلات متطلبات إفصاح إضافية والتي تكون ملائمة عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد للأصل او لوحدة توليد النقد يقاس بالقيمة العادلة مطروحا منه تكاليف الاستبعاد .
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الأدوات المالية: الاعتراف والقياس -تبادل المشتقات ومحاسبة التحوط.	جاءت هذه التعديلات للتخفيف من متطلبات التوقف عن محاسبة التحوط عندما تكون المشتقة المالية والمحددة كأداة تحوط قد تم استبدالها ضمن ظروف معينة، كما وضحت هذه التعديلات أن أي تغير في القيمة العادلة للمشتقة المالية المحددة كأداة تحوط الناشئ عن التبادل يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم وقياس فعالية التحوط.
التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10) و (12) –القوائم المالية الموحدة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المنفصلة والمتعلقة بالمنشآت الاستثمارية.	تتعلق التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) بتعريف المنشآت الاستثمارية، وتطلب تلك التعديلات من المنشآت التي ينطبق عليها تعريف المنشآت الاستثمارية عدم توحيد اعمال الشركات التابعة لها والاعتراف بها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في قوائمها المالية المنفصلة والموحدة. ونتيجة لذلك تم إضافة بعض التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (27) للتعريف بمتطلبات الافصاح الجديدة لتلك المنشآت الاستثمارية.

ب- معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد: لم يتم البنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء.	أول كانون الثاني 2017
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية (2014): صدرت النسخة النهائية لهذا المعيار في شهر تموز 2014 وطرحت ما يلي:	
1. تصنيف جديد لأدوات الدين المحتفظ بها بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها مع إمكانية البيع، حيث يتم تصنيفها ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.	
2. تطبيق نموذج الخسارة المتوقعة لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية وذلك من خلال ثلاثة مراحل تبدأ بتحديد خسارة التدني المتوقعة خلال الاثني عشر شهرا التالية لتاريخ الاعتراف المبدئي بالتسهيلات الائتمانية ومن ثم تحديد خسارة التدني في حال زيادة مخاطر التسهيلات الائتمانية بشكل جوهري وقبل ان تصبح هذه التسهيلات غير عاملة والمرحلة الأخيرة عندما تصبح التسهيلات الائتمانية غير عاملة بشكل فعلي.	أول كانون الثاني 2018

سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): محاسبة شراء الحصص في العمليات المشتركة.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38): توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (41): الزراعة – النباتات المنتجة.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الأرباح او الخسائر الناجمة عن بيع الأصول او المساهمة بها بين المستثمر وشركاته التابعة او استثماراته المشتركة.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27): السماح للمنشآت بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة، المشاريع المشتركة والشركات الزميلة اما بالكلفة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) او باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الجوانب الخاصة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في الشركات الاستثمارية.	أول كانون الثاني 2016
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): المعوقات التي تواجه معدي القوائم المالية الذين يستخدمون تقديراتهم عند اعداد التقارير المالية الخاصة بهم.	أول كانون الثاني 2016
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الاعوام 2012-2014.	أول تموز 2016
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الاعوام 2010-2012 والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية ارقام (2) و(3) و(8) و (13) ومعايير المحاسبة الدولية ارقام (16) و(24) و(38).	أول تموز 2014
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الاعوام 2011-2013 والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية ارقام (1) و(3) و(13) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (40).	أول تموز 2014
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19): منافع الموظفين توضح كيفية الاعتراف بمساهمة الموظفين او الأطراف الخارجية المرتبطة بالخدمة من حيث توزيعها على مدة الخدمة.	أول تموز 2014

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية الموحدة عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك باستثناء تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ، حيث تتوقع الادارة ان يتم تطبيقهما في القوائم المالية الموحدة للبنك خلال الفترات المالية الذي تبدأ في أو بعد الاول من كانون الثاني 2017 والاول من كانون الثاني 2018 على التوالي، علما بأنه قد يكون لهما اثر جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة والمتعلقة بالايرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للبنك، الا انه من غير العملي ان يتم تقدير اثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول لحين قيام الادارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق هاذين المعيارين على القوائم المالية الموحدة للبنك.

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

2014

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

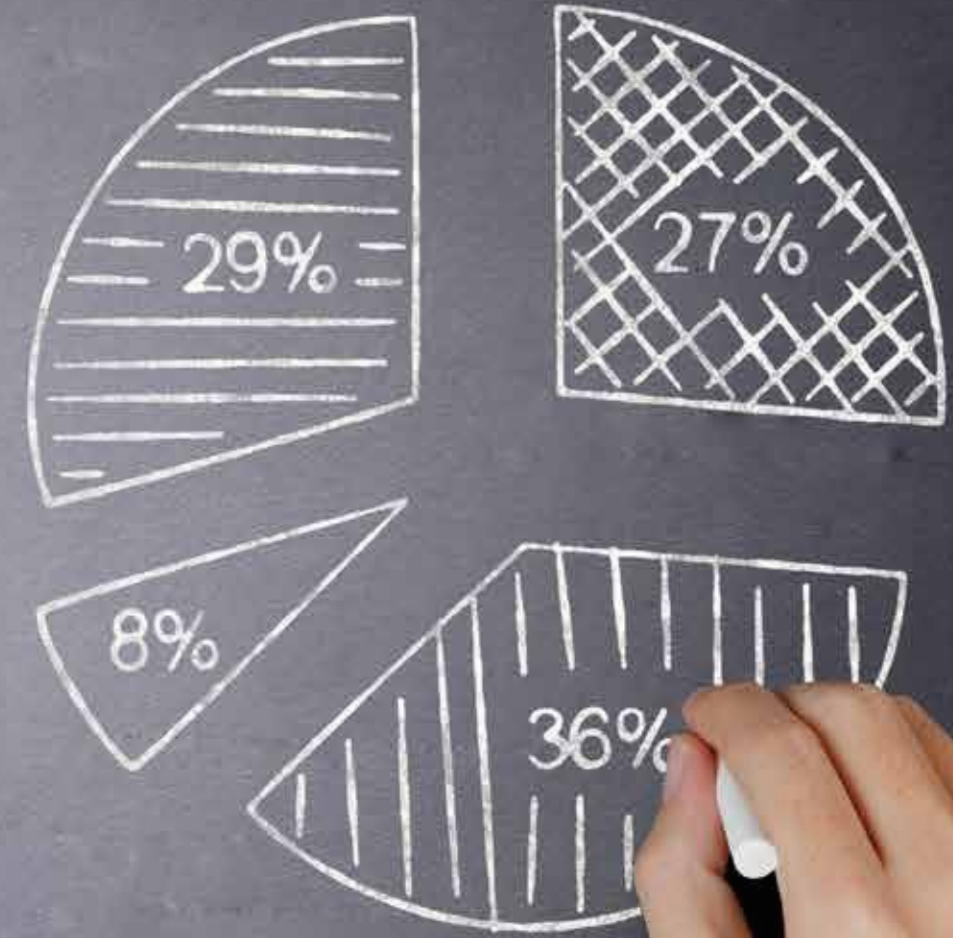
مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية 2014

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسية:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافة إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلغ عدد الفروع والمكاتب المنتشرة في الأردن وفلسطين 69 فرعاً و11 مكتباً للصرافة في الأردن و15 فرعاً ومكتباً واحداً في فلسطين، وقد وردت عناوين الفروع والمكاتب بشكل مفصّل في نهاية التقرير ضمن (شبكة فروع بنك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1,838 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	865	فرع دير أبي سعيد	7	فرع البيادر	9	فرع عبدون	10
الإدارة الإقليمية	155	فرع صويلح	10	فرع المنطقة الصناعية/البيادر	7	فرع ش. الحرية/المقابلين	9
فرع الشميساني	19	فرع الفحيص	9	فرع المفرق	11	فرع البرونق	9
فرع عمان	6	فرع أبو نصير	9	فرع الأزرق الشمالي	7	فرع المدينة الرياضية	8
فرع الكرك	8	فرع مأدبا	10	فرع جبل اللويبة	8	فرع تاج مول	12
فرع إربد	17	فرع الدوار الأول	11	فرع طارق	10	فرع الهاشمي الشمالي	8
فرع ش. الحصن	9	فرع المطار	4	فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء	8	فرع رام الله	25
فرع ش. إيدون	9	فرع ش. حكما/ إربد	8	فرع مرج الحمام	8	فرع الخليل	19
فرع معان	7	فرع الزرقاء	9	فرع الجيزة	9	فرع جنين	20
فرع الرمثا	9	فرع ش. فيصل/ الزرقاء	10	فرع رأس العين	7	فرع نابلس	23
فرع الطرة	5	فرع الزرقاء الجديدة	8	فرع ضاحية الياسمين	11	فرع غزة	16
فرع السلط	9	فرع الشونة الشمالية	7	فرع الصويفية	11	فرع الرام	9
فرع جرش	10	فرع كفرنجة	5	فرع الوحدات	10	فرع العيزرية	7
فرع المحطة	8	فرع القويسمة	10	فرع الجبل الشمالي	8	فرع المنطقة الصناعية/	5
فرع ش. اليرموك/ النصر	7	فرع الدوار الثالث	8	فرع درة خلدا	12	رام الله	
فرع ماركا	11	فرع ش. مكة	11	فرع الرصيفة	8	فرع بيت لحم	10
فرع عجلون	10	فرع الجامعة الأردنية	8	فرع المدينة المنورة/	9	فرع طولكرم	9
فرع جبل الحسين	14	فرع ش. الثلاثين/ إربد	10	تلاع العلي		فرع عرابة	3
فرع الخالدي	8	فرع النزهة	8	فرع أبو علندا	10	فرع قباطية	6
فرع الجبيهة	12	فرع الجاردنز	17	فرع خلدا	9	فرع رفيديا	6
فرع السوق التجاري	9	فرع ش. المدينة المنورة	10	فرع سيتي مول	12	فرع النصر	11
فرع وادي السير	6	فرع العقبة	12	فرع الرابية	9	فرع الإرسال	6

ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

335.7 مليون دينار كما في 2014/12/31.

2. الشركات التابعة للبنك:

أ. بنك الأردن – سورية/ الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سورية
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	3,000,000,000 ليرة سورية
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن – سورية	49%
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص. ب. 8058 دمشق – سورية هاتف: 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2317267
عدد الموظفين	197 موظفاً
عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع	فرع ش. بغداد دمشق – ساحة السبع بحرات هاتف: 00963-11-22900000 ص. ب. 8058 دمشق – سورية فاكس: 00963-11-2317730 عدد موظفي الفرع: 12 فرع أبو رمانة دمشق – أبو رمانة – ساحة الجامعة العربية هاتف: 00963-11-3354500 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 12 فرع العباسيين دمشق – ساحة العباسيين – بجانب صيدلية فادي عبد النور هاتف: 00963-11-4438261 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 9 فرع جرمانا ريف دمشق– جرمانا – ساحة السيد الرئيس هاتف: 00963-11-56393960 فاكس: 00963-11-22911231 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 5 فرع حرستا (مخلق مؤقتاً) ريف دمشق – حرستا – مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة هاتف: 00963-11-5376711 فاكس: 00963-11-5376717 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد فرع صحنايا (مخلق مؤقتاً) ريف دمشق – أوتستردا درعا – مقابل كازية المدينة المنورة هاتف: 00963 - 63900333 - 11 - 8140614 فاكس: 00963 - 11 - 8140614 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد فرع ش. الفصيل/ حلب حلب – المنطقة العقارية الثانية – ش. الملك فيصل هاتف: 00963-21-2228070 فاكس: 00963-21-2228081 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 7 فرع البارون/ حلب حلب – ش. البارون – مقابل سينما أوغاريت هاتف: 00963-21-2126996 فاكس: 00963-21-2125985 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 5 فرع العزيزية/ حلب حلب – العزيزية – ش. سينما الزهراء هاتف: 00963-21-2122667 فاكس: 00963-21-2125672 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 6 فرع الحمدانية/ حلب (مخلق مؤقتاً) حلب – الحمدانية – فندق الماريتيني هاتف: 00963-21-5120153 فاكس: 00963-21-5120156 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: لا يوجد فرع اللاذقية اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي هاتف: 00963-41-457623 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 9 فرع حمص حمص– دوار 94 – ش. أبو تمام هاتف: 00963-31-2231432 ص. ب. 8058 دمشق – سورية عدد موظفي الفرع: 4 فرع طرطوس طرطوس – ش. الثورة هاتف: 00963-43-313733 فاكس: 00963-43-313793 ص. ب. 8058 دمشق– سورية عدد موظفي الفرع: 6 لا يوجد
المشارك المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	



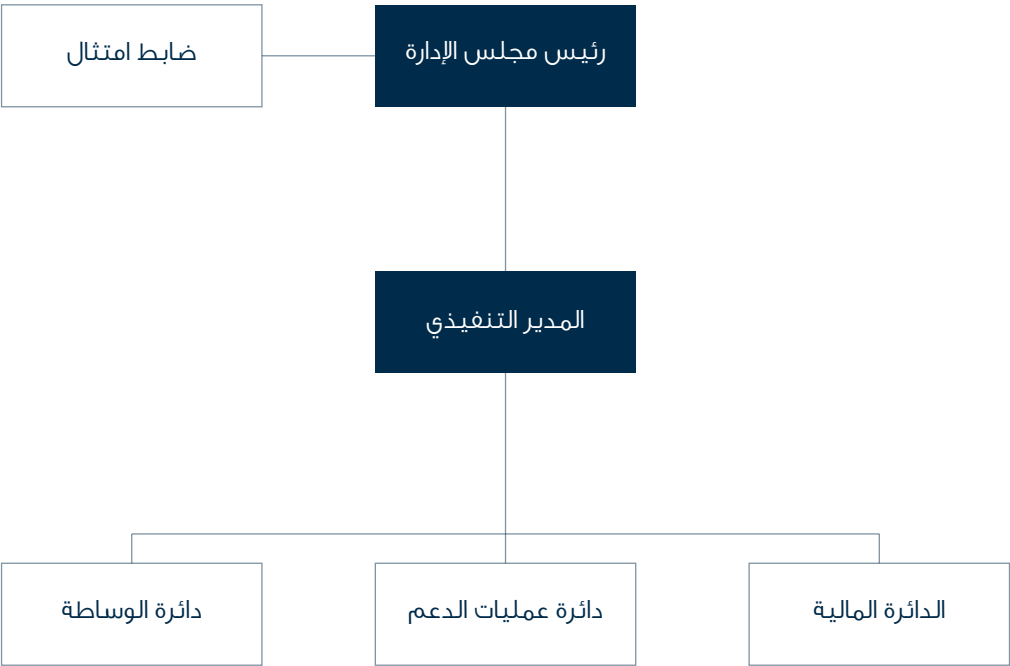
الهيكل التنظيمي / شركة الأردن للتأجير التمويلي

الهيكل التنظيمي / شركة الأردن للتأجير التمويلي



اسم الشركة	شركة تفوق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	100%
عنوان الشركة	عمان - الشميساني - ملتقى ش. الشريف عبد الحميد شرف مع ش. ابن عبد ربه، بناية رقم: 95 ص.ب. 942453 عمان 11194 الأردن هاتف: 5654990 فاكس: 5675951
عدد الموظفين	8 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

الهيكل التنظيمي / شركة تفوق للاستثمارات المالية



3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:



السيد شاكراً توفيق شاكراً فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

تاريخ الميلاد: 1969/11/14	تاريخ التعيين: 1995/1/21
تاريخ العضوية: 2001/6/14	طبيعة العضوية: تنفيذي / غير مستقل
الشهادات العلمية:	
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافالو، الولايات المتحدة الأمريكية.	
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا / الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية:	
- رئيساً لمجلس الإدارة / المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007.	
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003.	
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 - 8 آب 2003.	
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.	
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:	
• البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 - كانون الثاني 1993.	
• دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشرز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 - شباط 1991.	

- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
 - رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
 - نائب رئيس مجلس إدارة بنك الأردن - سورية.
 - عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/ رام الله - فلسطين.
 - عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار لجامعة اليرموك.
 - عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبد الله الثاني للتميز.
 - عضو مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن.
 - عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.

تاريخ الميلاد: 1935/2/5	تاريخ العضوية: 1997/5/31
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
- دكتوراه في الاقتصاد سنة 1967 من جامعة فاندربيلت / الولايات المتحدة الأمريكية.	
- ماجستير في الاقتصاد سنة 1959 من جامعة فاندربيلت / الولايات المتحدة الأمريكية.	
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1958 من الجامعة الأمريكية / لبنان.	
الخبرات العملية:	
- رئيس مجلس إدارة بورصة عمان من سنة 2000 - 2004.	
- مدير عام للبنك الأهلي الأردني من سنة 1976 - 1997.	
- مدير عام للشركة الوطنية العقارية/ الكويت من سنة 1974 - 1976.	
- نائب مدير عام البنك الأهلي الأردني من سنة 1971 - 1974.	
- مدير عام لدائرة الاستيراد والتصدير والتمويل/ الحكومة الأردنية من سنة 1969 - 1970.	
- رئيس دائرة التخطيط في مجلس الإعمار الأردني من سنة 1961 - 1969.	

- العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بورصة عمان.
 - عضو مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية.
 - عضو مجلس إدارة بنك الإنماء الصناعي.
 - عضو مجلس إدارة في البنك الأهلي الأردني.
 - عضو لجنة إدارة بنك الأردن والخليج سابقاً (البنك التجاري الأردني حالياً).
 - عضو مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية.



الدكتور عبدالرحمن طوقان
عبدالرحمن طوقان
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1972/2/12	تاريخ العضوية: 2005/2/17
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل	
الشهادات العلمية:	
- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University / لندن.	
- بكالوريوس Science Marketing سنة 1992 من جامعة Western International University / لندن.	
الخبرات العملية:	
- رئيس تنفيذي ورئيس مجلس إدارة شركة التوفيق انفسمنت هاوس - الأردن منذ سنة 2007.	
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.	
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص - البنك الإسلامي للتنمية / جدة اعتباراً من 2009/9/6.	
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 - 15 نيسان 2004.	
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي / فلسطين من أيلول 1999 - 17 حزيران 2001.	
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 - أيلول 1999.	
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 - نيسان 1999.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.	
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للنقل الدولي.	
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.	
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.	
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.	
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- شركة النقلات السياحية (جت)، شركة اليرموك للتأمين، شركة الاتحاد العربي للتأمين، بنك الإنماء الصناعي وشركة الإقبال للطباعة والتغليف.	
الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:	
- خبرة 17 سنة في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.	



السيد يحيى زكريا محمد القضماني
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1957/1/1	تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1979 من جامعة مينيسوتا / الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية:	
- مديراً لشركة السياحة للأراضي المقدسة، وكلاء عامون أليطاليا / الأردن من سنة 1979 - 2004.	
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي / فلسطين.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة شركة النقلات السياحية الأردنية "جت" من سنة 1981 - 1999.	
- عضو مجلس إدارة شركة الدخان والسجائر الدولية.	
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للطباعة والتغليف.	



الدكتور مازن محمد عبد الرحمن البشير
عضو مجلس الإدارة



الدكتور رينال مولود عبد القادر ناغوج
عضو مجلس الإدارة



السيد جان جوزيف عيسى شمعون
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1955/7/6	تاريخ العضوية: 2008/10/22
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل	
الشهادات العلمية:	
- ماجستير طب الأسرة سنة 1990 من جامعة لندن / المملكة المتحدة.	
- الزمالة البريطانية سنة 1987 من الكلية الملكية لأطباء الأسرة / المملكة المتحدة.	
- بكالوريوس الطب والجراحة سنة 1980 من جامعة القاهرة.	
الخبرات العملية:	
- مؤسساً ورئيساً للمركز الأردني لطب الأسرة منذ تشرين الأول 1991.	
- طبيب أخصائي في القطاع الخاص منذ 1992.	
- محاضر أكاديمي في كل من جامعة ليفرپول، الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا من سنة 1987 - 2000 على فترات.	
- رئيس لجمعية اختصاصيي طب الأسرة منذ تموز 1993 لعدة فترات حتى 2012.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية (المستشفى الاستشاري).	
تاريخ الميلاد: 1956/12/13	تاريخ العضوية: 2008/10/22
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية / لبنان.	
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية / مصر.	
تاريخ الميلاد: 1951/1/1	تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
- إدارة الأعمال من معهد PIGIER / لبنان سنة 1973.	
الخبرات العملية:	
- رئيس هيئة المديرين لشركة ضانا للتجارة العامة والوكالات / ذات مسؤولية محدودة منذ 18 آذار 2009 حتى الآن.	
- رئيس هيئة المديرين لشركة الفارس للمنتجات الزراعية / ذات مسؤولية محدودة منذ 10 أيار 2006 حتى الآن.	
- رئيس هيئة المديرين لمؤسسة النهدين التجارية (وكلاء سيارات SEAT) من سنة 1994 - 1999.	
- مؤسس وشريك ورئيس هيئة المديرين للشركة العربية الاستشارية للتجارة منذ سنة 1993.	
- مؤسس وشريك في شركة شمعون وكاليس للتجارة من سنة 1981 - 1993.	
- مديراً عاماً لشركة ليون التجارية من سنة 1978 - 1981.	
- شريكاً في شركة جوزيف شمعون وأولاده من سنة 1973 - 1978.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة في الاتحاد العربي الدولي للتأمين.	
- عضو مجلس إدارة في مستشفى عمان الجراحي.	



السيد "شادي رمزي" عبدالسلام
عطاالله المجالي
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1962/7/6	تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن / الولايات المتحدة الأمريكية.	
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية / الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية:	
- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 - 2014/5/22.	
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 - تموز 2010.	
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من 2007/2/1 - 2009/12/31.	
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007.	
- مدير منطقة الخليج / قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003.	
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002.	
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000.	
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003.	
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس أمناء جامعة مؤتة منذ تشرين الثاني 2014.	
- عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 - 2014/5.	
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.	
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.	
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1.	
- عضو مجلس إدارة ميناء وحوايات العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1.	
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1.	
- عضو مجلس الأمناء في جامعة مؤتة من 2009/11 - 2010/8/1.	
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 - تشرين أول 2009.	
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007.	
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 - آذار 2007.	
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 - شباط 2007.	
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 - أيلول 2000.	
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 - تشرين ثاني 2003.	
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون أول 2010 - شباط 2013.	
- عضو مجلس أمانة عمان الكبرى من آب 2010 - آب 2013.	



السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الإقبال
الأردنية للتجارة العامة

تاريخ الميلاد: 1950/9/17	تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل	
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس هندسة السيارات سنة 1975 من جامعة تشيلسي / بريطانيا.	
الخبرات العملية:	
- رئيس هيئة مديري مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من سنة 2004 - 2006.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة الشركة الدولية للعلوم والتكنولوجيا.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة شركة ألغا للتعبدين والتكنولوجيا.	
- رئيس هيئة مديري شركة تلال اللويدة للمطاعم السياحية.	
- عضو في لجنة تأسيس مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير.	
- عضو في مجلس إدارة متحف السيارات الملكي.	
- نائب رئيس مجلس إدارة معرض ومؤتمر معدات العمليات الخاصة (SOFEX).	
- عضو في الهيئة العليا لرياضة السيارات.	
- رئيس مجلس إدارة شركة سي إل إس الأردن (CLS Jordan).	
- رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية الدولية للحماية (JoSecure International).	
- رئيس مجلس إدارة (Jordan Electronic Logistics Support).	



السيد هيثم محمد سمير
عبدالرحمن بركات
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الخليج
العربي للاستثمارات والنقل العامة



السيد عمار محمود عبدالقادر
أبو ناموس
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراغة
الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1960/5/1	تاريخ العضوية: 2009/3/7
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / غير مستقل	
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University / الولايات المتحدة الأمريكية.	
الخبرات العملية:	
- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة - الأردن سنة 2007.	
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة كوارتز الإلكترونيات - رأس الخيمة / الإمارات العربية المتحدة سنة 2006.	
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة - قطر سنة 2001.	
- رئيس تنفيذي شركة كيبك - الكويت منذ سنة 1999.	
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكترونية الميكانيكية القطرية - قطر منذ سنة 1998.	
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهربائية - الأردن منذ سنة 1994 - 1997.	
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 - تموز 2004.	
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات - الكويت من سنة 1984 - 1990.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة - الأردن.	
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة - الأردن.	
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي - فلسطين.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
- شركة الصقر للتأمين.	
الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:	
- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 25 سنة في الأردن، الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.	
وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.	
خبرات عملية أخرى:	
- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.	

تاريخ الميلاد: 1968/12/16	تاريخ العضوية: 2011/6/16
طبيعة العضوية: غير تنفيذي / مستقل	
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس حقوق سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.	
الخبرات العملية:	
- يزاوّل مهنة المحاماة من سنة 1994 حتى تاريخه.	

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد نقولا يوسف نقولا بهو	تاريخ الميلاد: 1965/7/17	تاريخ التعيين: 2005/5/3
مساعد المدير العام التنفيذي /إدارة قطاع الأعمال	الشهادات العلمية:	
	– ماجستير إدارة المؤسسات سنة 2006 من جامعة UK / Durham University .	
	– بكالوريوس علوم مالية ومصرفية سنة 2004 من جامعة عمان الأهلية / الأردن.	
	– دبلوم علوم مالية ومصرفية سنة 1987 من معهد الدراسات المصرفية / الأردن.	
	الخبرات العملية:	
	– مساعد المدير العام التنفيذي/إدارة قطاع الأعمال منذ2014/12/7 ولغاية تاريخه.	
	– مساعد المدير العام التنفيذي / إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية في بنك الأردن من 2013/3/1 – 2014/12/6.	
	– مساعداً للمدير العام/ إدارة التنظيم والعمليات المصرفية والأنظمة الآلية في البنك منذ 2005/5/3 - 2013/2/28.	
	– عمل في بنك HSBC في عدة مناصب إدارية وتنفيذية من 1983 – 2005.	
	– عضو في معهد الإدارة البريطاني Chartered Management Institute of London.	

- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في بنك الأردن – سورية.
 - عضو مجلس إدارة في شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
 - عضو مجلس إدارة في شركة النقلات السياحية الأردنية (جت).

السيد صالح رجب عليان حماد	تاريخ الميلاد: 1962/7/27	تاريخ التعيين: 1994/12/1
مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة	الشهادات العلمية:	
	– بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.	
	الخبرات العملية:	
	– مساعد المدير العام/إدارة قطاع الامتثال والمخاطر منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.	
	– المدير التنفيذي/دائرة الامتثال والمخاطر منذ 2009/1/1 – 2014/12/14.	
	– مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن منذ 1994/12/1 – 2008/12/31.	
	– خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات.	
	– حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل II والامتثال.	
	– حاصل على شهادات مهنية: CCO, CORE.	
	– مبرمج ومحلل أنظمة آلية في بنك القاهرة عمان من 1987/11/1 – 1994/11/30.	
	العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
	– نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.	
	– عضو مجلس إدارة شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية م.ع.م.	
	– عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار م.ع.م.	

الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	تاريخ الميلاد: 1962/4/25	تاريخ التعيين: 2014/4/9
مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	الشهادات العلمية:	
	– دكتوراه في هندسة الكهرباء تخصص نظرية التحكم سنة 1990 من جامعة ستانفورد/ الولايات المتحدة الأمريكية.	
	– ماجستير أنظمة هندسة اقتصاد سنة 1985 من جامعة ستانفورد / الولايات المتحدة الأمريكية.	
	– بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من جامعة الكويت / الكويت.	
	الخبرات العملية:	
	– مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.	
	– المدير التنفيذي / دائرة الأسواق العالمية من 2014/4/9 – 2014/12/14.	
	– مدير عام Monere LLC بولاية كاليفورنيا من سنة 2011 – 2014.	
	– مساعد مدير عام / عمليات وأنظمة معلومات في بنك الاتحاد من سنة 2009 – 2011.	
	– مساعد مدير عام / أنظمة معلومات في البنك الأردني الكويتي من سنة 2004 – 2009.	
	– شغل عدة مناصب تنفيذية بشركات أبحاث واستشارات أنظمة معلومات بالولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1988–2004.	

- العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار م.ع.م.

السيد أسامة سميح أمين سكري المستشار القانوني للبنك

تاريخ الميلاد: 1955/4/27	تاريخ التعيين كمستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية: 1994/4/10
الشهادات العلمية:	
– بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.	
الخبرات العملية:	
– مستشاراً قانونياً ومديراً للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 ولغاية تاريخه.	
– خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.	
العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
– عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.	
– عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سورية.	
العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:	
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.	
– عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.	
– عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.	
– عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.	
– عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.	
– عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.	

تاريخ الميلاد: 1963/12/10	تاريخ التعيين: 2009/9/1
الشهادات العلمية:	
– ماجستير في إدارة الأعمال سنة 2003 من جامعة Coventry / بريطانيا.	
– بكالوريوس في الهندسة الكيماوية سنة 1987 من جامعة بغداد/ العراق.	
الخبرات العملية:	
– قائمة بأعمال مدير الدائرة المالية في بنك الأردن من 2014/8/25 ولغاية تاريخه.	
– المدير التنفيذي/ دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن من 2009/9/1 – ولغاية تاريخه.	
– رئيسة الموارد البشرية في منطقة البحرين ومصر في بنك ستاندرد تشارترد في الفترة 2006/9 – 2009/8.	
– رئيسة الموارد البشرية لمنطقة الأردن ولبنان في بنك ستاندرد تشارترد في الفترة 2004/9 – 2006/8.	
– عملت لدى شركة Great Plains في الشرق الأوسط في عدة وظائف من ضمنها – مديرة منتج الموارد البشرية – من 2000/10 – 2002/8.	
– عملت مسؤولة في الموارد البشرية في الجامعة الأمريكية – الشارقة في الفترة 1999/7 – 2000/10.	
– عملت ضابط ائتمان في بنك الاتحاد في الفترة 1996/9 – 1999/5.	
– عملت ضابط ائتمان لدى بنك الإنماء الصناعي في الفترة 1991/4 – 1996/8.	
– عملت مهندسة موقع في شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة في الفترة 1988/11 – 1990/11.	

السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي

تاريخ الميلاد: 1952/10/9	تاريخ التعيين: 1994/11/1
الشهادات العلمية:	
– بكالوريوس محاسبة سنة 1976 من الجامعة الأردنية.	
الخبرات العملية:	
– خبرة عملية واسعة في مجال التدقيق والعمل المصرفي:	
• المدير التنفيذي/ دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2009/1/11 ولغاية تاريخه.	
• مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2007/12/24 – 2009/1/10.	
• مدير فرع عمّان في بنك الأردن من 2006/4/25 – 2007/12/23.	
• مدير في دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 1994/11/1 – 2006/4/25.	
• مفتش رئيسي في بنك القاهرة عمّان من 1987/1/1 – 1994/10/30.	
• خبرة متنوعة في مجال محاسبة الشركات وتدقيق الحسابات من أبرزها مكتب شاعر للتدقيق.	
• محاضر في عدد من الدورات المتنوعة في مجال العمليات المصرفية والتدقيق في بنك الأردن.	
• حضر العديد من الدورات والندوات الإدارية والمصرفية المتقدمة.	

السيد حاتم نافع إبراهيم فقهاء
المدير الإقليمي بالوكالة/ إدارة فروع فلسطين

تاريخ الميلاد: 1965/5/4	تاريخ التعيين: 1992/1/28
الشهادات العلمية:	
- ماجستير محاسبة سنة 1993 من الجامعة الأردنية/ الأردن.	
- بكالوريوس محاسبة سنة 1989 من جامعة بير زيت/ فلسطين.	
الخبرات العملية:	
- المدير الإقليمي بالوكالة/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2014/3/13 ولغاية تاريخه.	
- مساعد مدير إقليمي/ إدارة فروع فلسطين في بنك الأردن من 2012/7/3 – 2014/3/12.	
- مدير تسهيلات فروع فلسطين في بنك الأردن من تاريخ 2010/8/12 – 2012/7/3.	
- مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 2001/9/1 – 2010/8/12.	
- مساعد مدير فرع رام الله في بنك الأردن من 1999/5/1 – 2001/9/1.	
- مراقب الدائرة الأجنبية في بنك الأردن من 1996/10/26 – 1999/5/1.	
- موظف اعتمادات وكفالات في بنك الأردن من 1992/1/28 – 1996/10/26.	

السيد نادر محمد خليل سرحان
المدير التنفيذي / دائرة الائتمان

تاريخ الميلاد: 1967/10/7	تاريخ التعيين: 2007/10/28
الشهادات العلمية:	
- ماجستير محاسبة سنة 2002 من الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الاردن.	
- بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.	
الخبرات العملية:	
- المدير التنفيذي / دائرة الائتمان في بنك الأردن منذ 2014/12/15 ولغاية تاريخه.	
- مدير دائرة الائتمان (شركات، تجارية، فروع خارجية) في بنك الأردن من نيسان 2013 – 2014/12/14.	
- مدير دائرة الائتمان (الشركات والفروع الخارجية) في بنك الأردن من تشرين الثاني 2007 – نيسان 2013.	
- مدير مراجعة الائتمان (الاقراض المتخصص) في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من حزيران 2005 – تشرين الاول 2007.	
- رئيس الفريق / دائرة الائتمان التجاري في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من تشرين الاول 2004 – حزيران 2005.	
- مدير الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من أيلول 2003 – تشرين الاول 2004.	
- مدير حسابات الشركات في البنك التجاري الأردني من تشرين الاول 2002 – ايلول 2003.	
- مدير علاقة الائتمان التجاري/ دائرة الائتمان التجاري في بنك الاسكان للتجارة والتمويل من سنة 1992 – 2002/10.	

السيد ضمام محمد عبدالقادر خريسات
مدير دائرة العمليات المركزية

تاريخ الميلاد: 1972/12/20	تاريخ التعيين: 1998/3/1
الشهادات العلمية:	
- ماجستير محاسبة سنة 1996 من الجامعة الأردنية/ الأردن.	
- بكالوريوس محاسبة سنة 1994 من الجامعة الأردنية/ الأردن.	
الخبرات العملية:	
- مدير دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/11/28 ولغاية تاريخه.	
- مدير دائرة هندسة العمليات في بنك الأردن من 2005/6/14 – 2005/11/27.	
- مدير دائرة العمليات المصرفية في بنك الأردن من 2005/6/13 – 2005/6/1.	
- مسؤول وحدة فحص وضبط البرامج في بنك الأردن من 2004/8/29 – 2005/5/31.	
- مسؤول ثاني في فرع ماركا في بنك الأردن من 2003/11/13 – 2004/8/28.	
- مراقب في إدارة الفروع في بنك الأردن من 2002/10/8 – 2003/11/12.	
- مفتش في دائرة التفتيش في بنك الأردن من 1998/3/1 – 2002/10/8.	
- مفتش في دائرة التفتيش والتدقيق الداخلي في بنك القاهرة عمّان من سنة 1994 – 1998.	

السيد موسى يوسف سليمان موسى
مدير دائرة الخزينة والاستثمار

تاريخ الميلاد: 1980/2/13	تاريخ التعيين: 2007/6/6
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية/ الأردن.	
الخبرات العملية:	
- مدير دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2014/3/1 ولغاية تاريخه.	
- كبير متداولي دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن من سنة 2007 – شباط 2014.	
- متداول في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك القاهرة عمّان من سنة 2002 – 2007.	

الفاضلة شيرين أحمد هويل كريشان
مدير دائرة مخاطر السوق والعمليات

تاريخ الميلاد: 1981/7/26	تاريخ التعيين: 2010/9/21
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس علوم مالية سنة 2001 من جامعة العلوم التطبيقية/الأردن.	
الخبرات العملية:	
- مدير دائرة مخاطر السوق والعمليات في بنك الأردن منذ 2014/1/19 ولغاية تاريخه.	
- مسؤول وحدة مخاطر السوق في بنك الأردن من سنة 2010 – 2014/1/18.	
- مسؤول وحدة مخاطر السوق في البنك التجاري الأردني من سنة 2008 – 2010.	
- مسؤول الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك التجاري الأردني من سنة 2007 – 2008.	
- موظف مكافحة غسل الأموال في البنك التجاري الأردني من سنة 2005 – 2007.	
- محلل مالي في البنك التجاري الأردني من سنة 2004 – 2005.	
الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:	
- تحليل مالي ومحاسبة في شركة خاصة في الرياض / المملكة العربية السعودية من سنة 2001 – 2004.	

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي
مدير دائرة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1980/7/30	تاريخ التعيين: 2011/1/16
الشهادات العلمية:	
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية/الأردن.	
الخبرات العملية:	
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2014/6/1 ولغاية تاريخه.	
- مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من سنة 2011 – 2014/5/31.	
- ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمان من 2009 – 2011.	
- موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2009.	

4. مساهمات كبار المساهمين التي تزيد عن 1% لسنة 2014 والمقارنة مع السنة السابقة 2013 هي كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2014	النسبة 2014	عدد الأسهم 2013	النسبة 2013	المستفيد النهائي من الأسهم 2014	حالة الأسهم 2014*
السيد توفيق شاكر خضر فاخوري	أردنية	36,286,204	%23.40	36,286,204	%23.40	نفسه	مرهونة جزئياً (12,095,293)
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	أردنية	19,958,077	%12.87	19,958,077	%12.87	توفيق شاكر فاخوري نعمت توفيق فاخوري	-
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	أردنية	15,328,427	%9.88	15,328,427	%9.88	ليث بن غيث بن رشاد فرعون ديما بنت غيث بن رشاد فرعون وائل بن غيث بن رشاد فرعون لانا بنت غيث بن رشاد فرعون	-
شركة العراق للاستثمارات المتعددة	أردنية	9,489,347	%6.12	9,489,347	%6.12	وليد توفيق شاكر فاخوري سامر توفيق شاكر فاخوري	-
المصرف الليبي الخارجي	ليبية	7,050,000	%4.55	7,050,000	%4.55	-	-
السيد غرم الله بن رداد بن سعيد الزهراني	سعودية	6,230,027	%4.02	6,230,027	%4.02	نفسه	-
السيد رفيق بن محمد بن رشيد عبد القادر	سعودية	4,947,140	%3.19	4,947,140	%3.19	نفسه	-
الفاصلة عواطف محمد ذيب المصري	أردنية	4,345,721	%2.80	4,345,721	%2.80	نفسه	-
السيد قاسم عبدول ارشيد ارشيد	اسبانية	3,373,227	%2.17	7,149,588	%4.61	نفسه	مرهونة جزئياً (3,372,917)
السيد حسني جلال حسني الكري	أردنية	3,035,814	%1.96	3,035,814	%1.96	نفسه	-
البنك التجاري الأردني	أردنية	2,136,361	%1.38	5,699	-	-	-
شركة اليمامة للاستثمارات العامة	أردنية	1,898,325	%1.22	1,849,052	%1.19	وليد توفيق شاكر فاخوري سامر توفيق شاكر فاخوري	-

* حالة الأسهم 2014 (مرهونة كلياً أو جزئياً)

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:

وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2014 (صفحة 20).

6. درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً:

الرقم	اسم المورد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	شركة الشرق العربي للتأمين	11.3%

لا يوجد اعتماد على عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المبيعات.

7. - لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. - لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.

- لا تتطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:

- ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 158).

- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن - سورية) (صفحة 107).

- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 108).

- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوق للاستثمارات المالية) (صفحة 109).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:				
المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الأردن	عدد موظفي بنك الأردن - سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفي شركة تفوق للاستثمارات المالية
دكتوراه	3	-	-	-
ماجستير	91	8	-	4
دبلوم عالي	8	1	-	-
بكالوريوس	1,219	135	2	3
دبلوم	266	32	-	-
ثانوية عامة	80	13	1	1
دون الثانوية	171	8	1	-
المجموع	1,838	197	4	8

ج- برامج التدريب لسنة 2014 تفصيلها كما يلي:		
البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمها دائرة التدريب في البنك)	424	8,922
الدورات الخارجية	59	104
المجموع	483	9,026

مجالات الدورات التدريبية تفصيلها كما يلي:		
الموضوع	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
بنكية/مصرفية	202	3,464
إدارة المخاطر والامتثال	88	2,135
مهارات سلوكية/إدارية	66	1,182
التسويق ومهارات البيع	72	1,462
حاسوبية	6	13
لغات	9	11
مالية وتدقيق	5	9
أخرى	35	750
المجموع	483	9,026

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 135)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

- مخاطر الائتمان: تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية الموحدة مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية الموحدة مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية بالبنك.

- مخاطر التشغيل: وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة، أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

- مخاطر الامتثال: وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك (مخالفة/ انتهاك) بالقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

- مخاطر السيولة: وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.

- مخاطر السوق: هي مخاطر تعرّض المراكز داخل وخارج القوائم المالية الموحدة للبنك للخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق. وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في محافظ الاستثمار سواء لغرض الاتجار أو التداول.

تنشأ مخاطر السوق من: التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق، تقلبات أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً، تقلبات أسعار العملات الأجنبية، الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير، وحياسة المراكز غير المغطاة.

- مخاطر أسعار الفائدة: تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

- مخاطر العملات الأجنبية: تنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات، ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

- مخاطر أسعار الأسهم: تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2014:

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 19)، مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2014.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2014 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من سنة 2010 - 2014:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2010 - 2014) المبلغ بآلاف الدنانير							
السنة المالية	حقوق الملكية - مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		توزيعات الاسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة		
2010	214,408	21,351	45,427	16,500	15 %	45,100	2.96
2011	259,194	18,114	49,674	23,265	15 %	-	2.05
2012	276,510	14,267	46,222	23,265	15 %	-	2.30
2013	316,986	4,506	50,204	23,265	15 %	-	2.50
2014	335,746	4,116	59,999	31,020	20 %	-	2.65

2010	تم توزيع أسهم منحة بنسبة 41% من رأس المال بتاريخ 2011/4/6
------	---

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2014:

أدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 27)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2014	2013
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	14.44 %	13.73 %
2	العائد على رأس المال	30.39 %	26.3 %
3	العائد على متوسط الموجودات	2.21 %	1.99 %
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	24,388 دينار	20,573 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	5.76 %	5.77 %
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	1.41 %	1.56 %
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	4.34 %	4.20 %
8	نسبة التسهيلات غير العاملة / إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	7.21 %	8.72 %

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:

التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2015 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 36).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	139,017
بنك الأردن – سورية	27,178
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	5,246
شركة الأردن للتأجير التمويلي	3,497
المجموع	174,938

كما بلغت أتعاب تقييم خطة استثمارية العمل المدفوعة لمدققي حسابات بنك الأردن- فروع الأردن 10,005 ديناراً أردنياً وفقاً لمتطلبات السلطة الرقابية.

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك:

أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2014	عدد الأسهم 2013
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	أردنية	7,050	7,050
آية شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	6,496	5,979
تالا شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	6,473	5,979
سارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	6,334	5,979
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	1,456	1,072
تماره شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	2,838	2,725
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	91,031	91,031
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	أردنية	8,196	8,196
السيدة شذا عبدالمجيد عبدالله الدباس	الزوجة	أردنية	286	286
ركان وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	19,983	19,883
مريم وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	35,303	35,243
عائشة وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	7,505	7,445
أحمد وليد توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	6,489	6,389
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	أردنية	950,000	950,000
السيدة آمال أمين عزيز الترك	الزوجة	أردنية	205,000	203,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	أردنية	107,050	107,050
الدكتورة فريهان فخري حسين البرغوثي	الزوجة	أردنية	39,347	39,347
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	أردنية	5,000	228,775
السيدة دانا كايد محمد ساعه	الزوجة	أردنية	493,308	-
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	أردنية	316,414	316,414
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطالله المجالي	عضو مجلس إدارة	أردنية	14,100	25,847
شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	19,958,077	19,958,077
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة	عضو مجلس إدارة	أردنية	8,197	8,197
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	ممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة الفراغة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	أردنية	15,328,427	15,328,427
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	ممثل الشركة	أردنية	-	-

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2014	عدد الأسهم 2013
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام التنفيذي / إدارة قطاع الأعمال	أردنية	110,000	110,000
السيد صالح رجب عليان حماد	مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر المجلس	أردنية	23,755	18,755
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشني	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	أردنية	4	4
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	23,655	18,741
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	86,600	84,600
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية قائمة بأعمال مدير الدائرة المالية	أردنية	7,180	-
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المدير التنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	أردنية	24,000	20,000
السيد حاتم نافغ إبراهيم فقهاء	المدير الاقليمي بالوكالة/ ادارة فروع فلسطين	فلسطينية	-	-
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / دائرة الائتمان	أردنية	10,230	5,730
السيدة نداء حسن محمد أبو زهرة	الزوجة	أردنية	4,000	-
السيد ضمام محمد عبد القادر خريسات	مدير دائرة العمليات المركزية	أردنية	-	-
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	أردنية	-	-
الفاضلة شيرين أحمد هويل كرينشان	مدير دائرة مخاطر السوق والعمليات	أردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	أردنية	-	-
السيد سلامة محمود عبدالفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي / دائرة الائتمان لغاية 2014/12/17	أردنية	-	-
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين لغاية 2014/3/13	أردنية	-	-
السيد نبيل محمود يوسف خليفة	مدير الدائرة المالية لغاية 2014/8/24	أردنية	-	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2014 و2013:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2014	مساهمة الشركة في بنك الأردن 2013
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	شركة التوفيق انفستمنت هاوس - الأردن	2,983	2,483
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	شركة المجموعة الاستشارية الاستثمارية	-	-
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	شركة ضانا للتجارة العامة والوكالات	-	-
		الشركة العربية الاستشارية للتجارة	-	-
		شركة الفارس للمنتجات الزراعية	-	-
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة	شركة ألفا للتعيين والتكنولوجيا	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة أسامة سكري وشركاه/ محامون	-	-

لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2014:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / المدير العام	501,173	30,000	319,388	850,561
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطالله المجالي	عضو مجلس إدارة	-	30,000	5,000	35,000
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	-	30,000	5,000	35,000
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة	-	30,000	5,000	35,000
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الفراغة الدولية للاستثمارات الصناعية	-	30,000	5,000	35,000
المجموع		501,173	330,000	369,388	1,200,561

يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى غير تلك المذكورة في الجدول أعلاه.

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2014:

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية (دينار)	المكافآت السنوية (دينار)	بدل التنقلات السنوية وبديل أمانة سر المجلس (دينار)	إجمالي المزايا السنوية (دينار)
السيد نقولا يوسف نقولا بهو	مساعد المدير العام التنفيذي/ إدارة قطاع الأعمال	217,493	78,752	-	296,245
السيد صالح رجب عليان حماد	مساعد المدير العام/ إدارة قطاع الامتثال والمخاطر أمين سر مجلس الإدارة	92,336	30,089	18,000	140,425
الدكتور ناصر مصطفى "محمد سعيد" خريشي	مساعد المدير العام / إدارة قطاع العمليات	50,901	-	-	50,901
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	163,635	59,489	-	223,124
السيدة رباب جميل سعيد عبادي	المدير التنفيذي / دائرة الموارد البشرية قائمة بأعمال مدير الدائرة المالية	87,814	23,734	-	111,548
السيد تركي يوسف إبراهيم الجبور	المديرالتنفيذي / دائرة التدقيق الداخلي	64,219	17,683	-	81,902
السيد حاتم نافع ابراهيم فقهاء	المدير الاقليمي بالوكالة/ ادارة فروع فلسطين	71,718	1,847	-	73,565
السيد نادر محمد خليل سرحان	المدير التنفيذي / دائرة الائتمان	75,869	19,651	-	95,520
السيد ضمام محمد عبد القادر خريسات	مدير دائرة العمليات المركزية	49,249	11,262	-	60,511
السيد موسى يوسف سليمان موسى	مدير دائرة الخزينة والاستثمار	36,083	3,527	-	39,610
الفاضلة شيرين أحمد هويل كریشان	مدير دائرة مخاطر السوق والعمليات	25,544	4,870	-	30,414
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	مدير دائرة الامتثال	22,867	4,642	-	27,509
السيد سلامة محمود عبدالفتاح أبو نصير	المدير التنفيذي / دائرة الائتمان لغاية 2014/12/17	81,054	12,008	-	93,062
السيد جوني سمير حنا زيدان	المدير الإقليمي/ إدارة فروع فلسطين لغاية 2014/3/13	17,130	-	-	17,130
السيد نبيل محمود يوسف خليفة	مدير الدائرة المالية لغاية 2014/8/24	24,917	8,941	-	33,858
المجموع		1,080,829	276,495	18,000	1,375,324

19. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع:

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 358.7 ألف دينار، وتفاصيلها كما يلي:

الجهة/ مجال التبرع	المبلغ (دينار)
مبادرة بنك الأردن التعليمية / اتفاقية الشراكة مع " حكايات سمسم"	53,526
تبرع المتحف الوطني للأطفال	51,699
الخدمات الطبية الملكية	50,000
منحة دراسية لطالب في كنجز أكاديمي	28,360
مديرية القضاء العسكري	15,000
اتئلاف البركة للجمعيات الخيرية	13,000
دعم الجمعيات والأنشطة الخيرية والاجتماعية	79,656
دعم التعليم	11,565
دعم الأنشطة الثقافية	23,045
دعم الأنشطة البيئية	10,000
دعم الأنشطة الرياضية	5,400
متفرقات	17,400
المجموع	358,651

20. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

تقوم شركة تفوق للاستثمارات المالية، وهي شركة تابعة للبنك، بتنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية لصالح محفظة البنك في بورصة عمان استناداً إلى قرارات لجنة الاستثمار المعتمدة في البنك مقابل العمولات التي تتقاضاها عن كل عملية بيع أو شراء. ولا توجد أي عقود أخرى تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية، والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (39) حول البيانات المالية، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية، كما إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أي مخصصات.

21. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في خدمة البيئة: استمر البنك في خدمة الأنشطة البيئية بتقديم الدعم للعديد من الجهات التي تُعنى بهذا الجانب، حيث قام البنك بدعم الجمعية العربية لحماية الطبيعة من خلال المساهمة بحملة القافلة الخضراء بما يسهم بزيادة الرقعة الخضراء في الأردن ومكافحة التصحر، كما قدم دعمه للجمعية الوطنية للمحافظة على البترا من خلال دعم حفل موسيقى للبتراء وذلك للمحافظة على الارث الحضاري والتاريخي للأردن.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي: لعلما كان بنك الأردن مؤسسة رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث ساهم واشترك بنجاح عبر السنوات في تطوير عدة نواح في المجتمع كالتعليم والرياضة والفنون والثقافة والأنشطة الإنسانية من خلال دعم ورعاية الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية على اختلاف نشاطاتها. إن أبرز إنجازات البنك في خدمة المجتمع اشتملت على استمرار بنك الأردن في تركيزه على قطاع التعليم من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج "حكايات سمس". كما استمر البنك بتقديم الدعم لمتحف الأطفال الأردني للسنة السادسة على التوالي، وذلك من خلال الدخول المجاني للأطفال وذويهم في الجمعة الأولى من كل شهر. بالإضافة إلى تقديم منحة دراسية لطالب في مدرسة king’s Academy، كما قام البنك بتجديد تعاونه مع مؤسسة إنقاذ الطفل وتقديم الدعم للجامعة الأردنية لإقامة المؤتمر الاقليمي (الربيع العربي: الانعكاسات والتحديات). وفي سياق تركيزه على المساهمة في دعم الرعاية الصحية في الأردن فقد قام البنك بدعم الخدمات الطبية الملكية، جمعية مؤسسة العناية بالشلل الدماغي، وجمعية رعاية الأطفال المعاقين حركياً، بالإضافة إلى تقديم الدعم للجمعية الأردنية للعلوم الطبي للفلسطينيين. كما استمر البنك بالاهتمام بفعاليات المجتمع الأردني من خلال المساهمة في أنشطة الجمعيات الخيرية على مدار السنة.

وردت بالتفصيل ضمن أنشطة وإنجازات البنك (صفحة 25).

ج. البيانات المالية السنوية 2014

البيانات المالية السنوية 2014 للبنك والمدمقة من مدققي حسابات البنك السادة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط – الأردن) والمقارنة مع السنة السابقة 2013، وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 40).

د. تقرير مدققي حسابات البنك

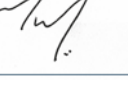
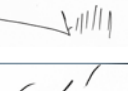
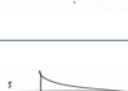
تقرير مدققي حسابات البنك/ السادة ديلويت آند توش حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2014 (صفحة 39).

هـ. الإقرارات

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

1. يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2015.

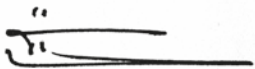
2. يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2014 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام	
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب رئيس مجلس الإدارة	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضو مجلس إدارة	
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضو مجلس إدارة	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضو مجلس إدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضو مجلس إدارة	
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضو مجلس إدارة	
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي / ممثل شركة الإقبال الأردنية للتجارة العامة	عضو مجلس إدارة	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات / ممثل شركة الخليج العربي للاستثمارات والنقلات العامة*	عضو مجلس إدارة	
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية*	عضو مجلس إدارة	

* نظراً لارتباط السادة هيثم محمد سميح بركات وعمار محمود أبو ناموس بارتباطات عمل خارجية وقت إعداد هذه الإقرارات لتضمنها في التقرير السنوي للبنك لسنة 2014، فإن توافيقهم لم تظهر في هذه القائمة.

3. يقر رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام والمدير المالي بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2014.

المدير المالي
القائم بأعمال الدائرة المالية
رباب جميل سعيد عبادي



رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام
شاكر توفيق شاكر فاخوري



الحاكمية المؤسسية



التزام البنك بدليل الحاكمية المؤسسية:

يولي مجلس الإدارة، وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية، كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحاكمية المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية ودليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، إضافةً لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها . كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصري في الأردنني والأطر التشريعية والقانونية النازمة لأعمال البنك .

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة، وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصري. هذا ويتضمن التقرير دليل الحاكمية المؤسسية للبنك بالإضافة لتقرير للجمهور عن مدى التزام إدارة البنك ببند الدليل حسب المحاور التي تضمنها الدليل.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

رئيس مجلس الإدارة

بخصوص منصب الرئيس فقد نصت تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية على ما يلي:

- 1. الفصل بين مناصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.
- 2. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.
- 3. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقررّة في المجلس على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك .
- 4. إذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين، ويكون رئيس المجلس تنفيذياً (إذا كان متفرغاً ويشغل وظيفة بالبنك) .
- 5. يتم الإفصاح عن وضع رئيس المجلس سواء أكان تنفيذياً أم غير تنفيذي.
- 6. يطلع الرئيس بما يلي:
 - إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.
 - خلق ثقافة –خلال اجتماعات المجلس– تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا .
 - التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
 - التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك .

استمراراً لسياسات البنك الهادفة لتلبية وتطبيق متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن الذي تم إعداده استناداً لتعليمات البنك المركزي، يسعى البنك بالعمل على تلبية هذه المتطلبات بما يخدم مصلحة البنك وبما يتوافق مع بيئة العمل المصري الأردني والأطر التشريعية والقانونية النازمة لأعمال البنك، وبهذا الخصوص فإن رئيس مجلس الإدارة يشغل وظيفة تنفيذية (المدير العام) بما لا ينسجم مع البند (1) أعلاه إلا أن نائب رئيس مجلس الإدارة مستقل وفقاً للبند (4) أعلاه من متطلبات دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية منوطة بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً، ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة، كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2014 (8) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية، يتولى أمين سر المجلس إعدادها .

أسماء أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	الصفة	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	8	281,683
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	نائب الرئيس	7	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضواً	3	
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	8	
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضواً	5	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	8	41,831
السيد " شادي رمزي" عبدالسلام عطالله المجالي	عضواً	6	
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً	3	
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً	6	
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً	6	
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضواً	2	
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	8	

لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحاكمية المؤسسية خمس لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته، وهي لجنة التدقيق، لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية ولجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة إدارة المخاطر واللجنة التنفيذية.

لجنة التدقيق

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، وقد تم تحديد مهام ومسؤوليات اللجنة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية بالإضافة إلى منح اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتألف لجنة التدقيق من السادة :	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد " شادي رمزي" عبدالسلام عطالله المجالي	رئيساً	9
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً	4
السيد هيثم أبو النصر سليم المفتي	عضواً	9
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	9

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2014 (9) مرات. وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تم انتخاب لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأس هذه اللجنة رئيس مجلس الإدارة/ المدير العام.

تتألف لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	5
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	5
السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي	عضواً	5
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً	4
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضواً	1
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	5

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2014 (5) مرات.

لجنة إدارة المخاطر

تشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً	6
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	6
السيد جان جوزيف عيسى شمعون	عضواً	3
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	6

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2014 (6) مرات.

اللجنة التنفيذية

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف اللجنة التنفيذية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور عبدالرحمن سميح عبدالرحمن طوقان	رئيساً	42
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	عضواً	24
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	48
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	عضواً	45
السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات	عضواً	11
السيد عمار محمود عبدالقادر أبو ناموس	عضواً	2
مقرر لجان التسهيلات/ مقرر اللجنة		49

هذا واجتمعت اللجنة خلال عام 2014 (49) مرة.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تم انتخاب لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة وأغلبيتهم بما فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور ينال مولود عبدالقادر ناغوج	رئيساً	10
الدكتور مازن محمد عبدالرحمن البشير	عضواً	10
السيد يحيى زكريا محمد القضماني	عضواً	9
السيد صالح رجب عليان حماد	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	10

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2014 (10) مرات.

أمانة سر المجلس

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين والسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قِبَلِه ومن قِبَل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك.

وبناء عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد صالح رجب عليان حماد أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك.

تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحاكمية المؤسسية للبنك وسياسة تعارض المصالح بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص. والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس على وجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1. التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

أ. إعداد ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة بحيث يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.

ب. إعداد إجراءات للتدقيق الداخلي تتماشى مع التنظيم الجديد للبنك.

ج. تحرص إدارة التدقيق الداخلي على إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.

د. إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

هـ. تسعى إدارة التدقيق الداخلي لرفع الدائرة بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، وعلى أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

و. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.

ز. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، عمليات التدقيق ورفع تقارير دورية بها.

ط. الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

ي. مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ك. التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

ل. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2. التدقيق الخارجي:

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3. إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل II وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات/دائرة ائتمان SME ودائرة ائتمان الأفراد، ودائرة ائتمان فروع فلسطين) بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال (Reveleus System).

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية، وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

هذا وشكل البنك لجنة لإدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

أ. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بشكل دوري، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية بسقوف المخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخصائر وتحديد مصادر تلك الخصائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
- توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- تضمن التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4. الامتثال (Compliance):

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات بازل II، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات النازمة لأعمال البنك، وتثقيف وتوعية كافة الموظفين، بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتتوافق مع تعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2010/51) تاريخ 2010/11/23.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

أ. إعداد سياسة الامتثال وتلويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك.

ب. تطبيق سياسة الامتثال في البنك.

ج. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة.

د. رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة إدارة المخاطر/ التنفيذية التي ستتولى بدورها رفعها إلى لجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

هـ. تقييم ومتابعة تطبيق الحاكمية المؤسسية في البنك.

5. التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

أ. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

ب. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.

ج. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6. السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية، إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم المسجلة في الاجتماع، وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم، ويعمل كذلك على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.

– دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.

– جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته، وكذلك يحرص على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تتولي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك مَعنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح لوحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية بالإضافة لنشر دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

واستناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم (2012/56) تاريخ 2012/10/31 تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

دليل الحاكمية المؤسسية (التحكّم المؤسسي)

140	- المقدمة
141	- منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية
141	- نطاق الحاكمية المؤسسية
141	- المحور الأول - مجلس الإدارة
141	1- مبادئ عامة
142	2- مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة
142	3- تشكيلة مجلس الإدارة
142	4- رئيس مجلس الإدارة
143	5- مجلس الإدارة
143	6- لجان المجلس • لجنة التدقيق • لجنة الترشيحات والمكافآت • لجنة إدارة المخاطر • اللجنة التنفيذية • لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية
145	7- اجتماعات المجلس
145	8- أمانة سر المجلس
146	9- تعارض المصالح
146	- علاقة مجلس الإدارة بالإدارة التنفيذية
147	- المحور الثاني - التخطيط ورسم السياسات
147	- المحور الثالث - البيئة الرقابية
147	1- التدقيق الداخلي
148	2- التدقيق الخارجي
148	3- إدارة المخاطر
149	4- الامتثال
149	5- التقارير المالية
149	6- السلوك المهني
149	- المحور الرابع - العلاقة مع المساهمين
150	- المحور الخامس - الشفافية والإفصاح
151	- إجراءات تطبيق ومراجعة وتطوير الدليل

المقدمة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي تبناها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤية وشعارنا (تفوّق) الذي يعّود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبني الحاكمية السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آلينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم، نتفوّق في تلبية احتياجات وتطلّعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك من مساهمين، مودعين، متعاملين، موظفي البنك وكافة السلطات الرقابية، ونواصل التطور والارتقاء بخدماتهم وبناء أفضل العلاقات وأكثرها تميزاً معهم.

إن بنك الأردن، قد أخذ على نفسه التزاماً أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة، بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم، يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي، ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحاكمية المؤسسية أن نعمل ونعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفّز، نعلّم قيمة العمل المؤسسي، ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته، والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه.

وإذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصر في مرتفعاً للغاية، فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة، مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العمل البنكي.

ومن هنا، فإن مجلس إدارة بنك الأردن سيعمل على الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية الذي يحدد وبشكل واضح الإطار العام كأساس للتطوير والأداء المؤسسي المستقبلي بهدف دعم الثقة في كافة نشاطات البنك ومجلس الإدارة في وضعه لهذا الدليل، وفي بداية المرحلة التطبيقية لتنفيذه يرحب بأية إسهامات في تطوير هذا الدليل من كافة الجهات ذات العلاقة بما يسهم في إغناء هذه الوثيقة والتي تعني الجميع، كما يرحب المجلس بملاحظات المهتمين في البنك والتي تسهم في تطويره، وسوف تلقى هذه الإسهامات والمشاركات كل العناية من مجلس الإدارة والذي يعتبر هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر وكلما اقتضت الحاجة بهدف مواكبة التغيرات في احتياجات وتوقعات بنك الأردن والسوق المصر في أمراً في غاية الأهمية.

منهجية البنك تجاه الحاكمية المؤسسية

إن البنك يعي ويقرّ بأهمية التحكم المؤسسي، حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية)، علاوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يمكّن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني. بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك، وكذلك يضع كلاً من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة، ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

وبناءً عليه يركّز الدليل على المبادئ الإرشادية التالية:

- العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص المساهمين، المودعين، المتعاملين وموظفي البنك، بالإضافة إلى السلطات الرقابية، وفي النهاية المجتمع الأردني بأسره.
- الشفافية والإفصاح بشكل يمكّن كافة الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، بالإضافة إلى الالتزام بكافة متطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية بما في ذلك الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب.
- التحديد الواضح والملمز للعلاقات ما بين مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، ومجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة، بحيث تأخذ هذه العلاقات صفة المساءلة التي لا يجوز تجاوزها لأي سبب من الأسباب.
- التحديد الواضح للمسؤوليات الممنوحة لمجلس الإدارة وتلك الممنوحة لإدارة البنك التنفيذية، بحيث تتضح خطوط الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات بشكل لا يقبل التأويل أو الالتباس.

نطاق الحاكمية المؤسسية

الغرض من التحكم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة تحكّم متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكم المؤسسي يحكمه ما يلي:

- التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن النازمة لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:

أ- قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاء.

ب- قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاء.

ج- قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاء.

د- قانون سوق عمّان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاء.

هـ- دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) للبنوك الأردنية لعام 2007 الصادر عن البنك المركزي الأردني.

و- قانون التجارة الأردني.

ز- ملاحظات التدقيق الخارجي.

2- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

هذا وسيبقى البنك مفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطلّراً في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله. وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحاكمية المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء عدة.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من أحد عشر عضواً، ينتخبون من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري ولمدة أربع سنوات وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية والنظام الأساسي للبنك.

وفيما يلي شروط العضوية الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:

- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة آلاف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.
- أن لا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأية عقوبة جنحية في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور أو بأية جريمة أخرى مخلة بالأداب والأخلاق العامة أو أن يكون فاقداً للأهلية المدنية أو بالإفلاس ما لم يُردّ له اعتباره.
- لا يجوز لمن يشغل وظيفة عامة في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة الجمع بين تلك الوظيفة وعضوية مجلس الإدارة.
- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً.
- لا يجوز لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يقوموا بعمل منافس داخل الأردن.

1- مبادئ عامة

أ- يتولى مجلس إدارة البنك كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية.

ب- التأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي ومصالح المساهمين، المودعين، الدائنين، الموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة.

ج- التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

د- يلتزم عضو المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه بموضوعية وحيادية مطلقة.

هـ- القيام برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤولية العمليات اليومية.

و- المصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وإقرار الأنظمة والتعليمات.

ز- التأكد من مدى فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى تقيد البنك بالسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين أو التعليمات الصادرة بمقتضاها.

ح- التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.

ط- التأكد من تقيد البنك بالخطة الاستراتيجية.

2- مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة كونه تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات.

3- تشكيلة مجلس الإدارة

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

أ- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.

ب- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.

ج- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.

د- يراعى في تشكيل المجلس التنوع في الخبرة العملية والمهارات المتخصصة: أن يضم أعضاء تنفيذيين (الأعضاء الذين يشغلون وظائف في البنك)، وأعضاء غير تنفيذيين (الأعضاء الذين لا يشغلون وظائف في البنك) وأن يكون من بين أعضاء المجلس غير التنفيذيين ثلاثة أعضاء مستقلون على الأقل.

هـ- يعرف العضو المستقل على أنه العضو (سواء بصفته الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري) الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، الأمر الذي يجعل حكمه على الأمور لا يتأثر بأية اعتبارات أو أمور خارجية، ويتضمن الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي:

– أن لا يكون قد عمل كموظف في البنك خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.

– أن لا تربطه بأي إداري في البنك قرابة دون الدرجة الثانية.

– أن لا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في المجلس.

– أن لا يكون عضو مجلس إدارة أو مالكاً لشركة يتعامل معها البنك باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها البنك لعملائه، وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية.

– أن لا يكون شريكاً للمدقق الخارجي أو موظفاً لديه خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.

– أن لا تشكل مساهمته مصلحة مؤثرة في رأسمال البنك أو يكون حليفاً لمساهم آخر.

هذا ويمكن للمجلس طرح موضوع زيادة أعضاء المجلس على الهيئة العامة للمساهمين إذا كانت هنالك مبررات وظروف تستدعي ذلك.

4- رئيس مجلس الإدارة

يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة ما يلي :

أ . الفصل بين مناصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

ب. أن لا تربطه بالمدير العام أي قرابة دون الدرجة الثالثة.

ج. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقرّرة من المجلس، على أن يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك.

د . إذا كان الرئيس تنفيذياً فيقوم البنك بتعيين عضو مستقل كنائب لرئيس المجلس بهدف ضمان توفر مصدر مستقل ناطق باسم المساهمين، ويكون رئيس المجلس تنفيذياً (إذا كان متفرغاً ويشغل وظيفة بالبنك).

هـ. يتم الإفصاح عن وضع رئيس المجلس سواء أكان تنفيذياً أم غير تنفيذي.

و. يضطلع الرئيس بما يلي:

• إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك وبين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين.

• خلق ثقافة – خلال اجتماعات المجلس – تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.

• التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.

• التأكد من توفير معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.

5- مجلس الإدارة

- المسؤوليات:**

إن واجب مجلس الإدارة الأساسي هو رسم السياسات ووضع الأهداف الاستراتيجية للبنك ضمن التشريعات والأنظمة المرعية بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين. ويقوم مجلس الإدارة بالمسؤوليات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

أ- رسم الأهداف الاستراتيجية للبنك.

ب- فهم المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك واعتماد حدود مقبولة لهذه المخاطر والإشراف على الإدارة التنفيذية في البنك لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد

وقياس وضبط ومراقبة هذه المخاطر.

ج- اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك وتشكيل اللجان وتفويض السلطات والصلاحيات.

د- اعتماد استراتيجيات البنك وخطط العمل التي تتماشى مع تلك الاستراتيجية وإقرار موازنته السنوية وميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) والتأكد من مدى الالتزام بها.

هـ- المصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من مدى فعاليتها.

و- الاطلاع على تقارير السلطات الرقابية والتدقيق الخارجي والداخلي ومتابعة المخالفات والملاحظات الواردة فيها والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بتصويبها واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكرارها، إضافة إلى أي تقارير أخرى تتعلق بالامتثال وإدارة المخاطر، وأي أمور أخرى ذات علاقة.

ز- ممارسة الصلاحيات التي تخرج عن صلاحيات الإدارة التنفيذية.

ح- تقييم أداء الإدارة التنفيذية بموجب نظام معدّ لهذه الغاية بحيث يتضمن مدى التزامها بسياسات المجلس ونجاحها في تحقيق النتائج والأهداف المخطط لها ومعالجة الانحرافات. هذا بالإضافة لتحديد مكافآتها.

ط- الاطلاع بشكل دائم على آخر المستجدات والتطورات سواء داخل البنك أو القطاعات المصرفية المحلية والدولية.

ي- التأكد من عدم تضارب المصالح سواء من أعضاء المجلس أو موظفي البنك.

ك- أية أمور أخرى أو مستجدات توكل للمجلس تنفيذاً لأحكام التشريعات المعمول بها في البنك.

6- لجان المجلس

للمجلس صلاحية تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق، المخاطر، الخ. علماً بأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس وعلى رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة على أن يتضمن القرار ما يلي:

أ- أهداف تشكيل اللجنة.

ب- صلاحية اللجنة.

ج- أسماء أعضاء اللجنة.

د- مهام اللجنة.

هـ- دورية الاجتماع/ مدة اللجنة.

و- التقارير الواجب رفعها.

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معليات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.

لجنة التدقيق

تشكيل اللجنة:

تنفيذاً لأحكام قانون البنوك ينتخب المجلس لجنة تدقيق تتألف من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويراعي مجلس الإدارة في اختياره لأعضاء لجنة التدقيق أن يكون من بين أعضائها من هم حاصلون على مؤهلات علمية و/أو خبرة في مجالات الإدارة المالية، وأن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة عن عضوين اثنين.

ويقرر المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.

2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

4- مراقبة نشاط التدقيق الداخلي للبنك.

5- مراقبة مدى شمولية وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.

6- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.

7- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

8- مراجعة التقارير والبيانات المالية التي ترفع لمجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها، إبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة، أو المقترح اعتبارها هالكة).

9- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التفتيش ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.

10- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.

11- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.

12- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.

13- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.

14- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.

15- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.

16- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، مكافآت، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي.

17- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

18- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

لجنة الترشيحات والمكافآت

- تشكيل اللجنة:**

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة، على أن يكون أغلبهم بما في ذلك رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

1- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصريّ.

2- التقييم الموضوعي والدوري (سنوياً) لفاعلية مجلس الإدارة ضمن أسس محددة ومعتمدة وتتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

3- التأكد من استقلالية العضو المستقل حسب التعليمات الواردة ضمن هذا الدليل.

4- التوصية بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك ومراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي الإدارة التنفيذية.

5- التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك تتضمن أن تكون المكافآت/ الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/ الرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.

6- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديد مكافآت أعضاء المجلس كل على حده وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للمدراء التنفيذيين من غير أعضاء المجلس.

7- تسمية أعضاء المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، وفي حالات إعادة الترشيح يؤخذ بعين الاعتبار عدد مرات حضورهم ونوعية وفاعلية مشاركتهم في اجتماعات المجلس.

8- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة العليا.

9- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.

لجنة إدارة المخاطر

تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك.

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

2- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

3- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.

4- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

5- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطلراً على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.

6- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.

اللجنة التنفيذية

تتشكل **اللجنة من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة ويوكل إليها المهام التالية**:

– إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.

– الاطلاع على قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات الموافق عليها من قبل رأس الهرم التنفيذي.

– إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.

– إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.

لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية

تشكيل اللجنة:

لتنفيذ أحكام هذا الدليل تشكل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة تسمى لجنة الحاكمية والاستراتيجيات المؤسسية تتألف من رئيس المجلس واثنين من الأعضاء غير التنفيذيين بالحد الأدنى.

تتولى اللجنة القيام بالمهام التالية:

– إعداد ومراجعة دليل الحاكمية المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات النازمة لأعمال البنك.

– وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها.

– متابعة التطورات والمستجدات التي تملأ بهذا الخصوص.

– مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.

– إعداد تقييم سنوي لدى تطبيق الحاكمية المؤسسية وتقديمه إلى مجلس الإدارة والجهات المعنية.

– المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.

– التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفاعلية.

– إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القهلاءات والدوائر والتعديلات التي قد تملأ عليها.

7- اجتماعات المجلس

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خلية من رئيسه أو نائبه في حالة غياب الرئيس أو بناءً على طلب خعلي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب العلب دعوته للانعقاد، وفقاً للمعاملات التالية:

– يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.

– يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.

– يجب أن لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وأن لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.

– يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس ويتوب عنه عند غيابه نائب الرئيس، وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.

– تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.

– يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.

– تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيد في سجل البنك ويدوّن فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيع.

– جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.

8- أمانة سر المجلس

تتبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك، وللمساهمين، وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. كما إنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس. وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام أمين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه أو تنحيته بموجب قرار من المجلس على أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه.

وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:

أ– ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس.

ب– توثيق الاجتماعات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.

ج– إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.

د– توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.

هـ– الاحتفاظ بسجلات خلية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.

و– التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقرّة من المجلس.

ز– استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع لها لبت فيها.

ح– تبليغ قرارات المجلس للإدارة التنفيذية.

9- تعارض المصالح

على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص والإفصاح خلياً وبشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد.

علاقة مجلس الإدارة بالإدارة التنفيذية

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية في إدارة الأعمال اليومية للبنك.

1- اختيار الإدارة (التعيينات، الإحلال):

أ – تعيين المدير العام

فيما يلي الخبرات والمؤهلات الواجب توفرها فيمن يعين مديراً عاماً للبنك أو يعين في أحد المراكز العليا:

- أن يكون حسن السيرة والسمعة.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.

هذا ويتم تقييم المدير العام من قبل المجلس سنوياً.

ب– الحصول على موافقة المجلس عند تعيين المدير المالي (Chief Financial Officer) ومدير التدقيق الداخلي والتأكد من توفر الخبرات المطلوبة لدى كل منهما.

2- مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

أ– إعداد الاستراتيجيات والسياسات التي تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتمادها من قبل مجلس الإدارة وتعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.

ب– إعداد وتطوير إجراءات العمل بشكل يضمن تحديد وقياس وضبط ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك وتطبيق تلك الإجراءات.

ج– إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وعرضها على المجلس.

د– وضع الهيكل التنظيمي الخاص بالبنك بحيث يوضح فيه التسلسل الإداري وعلى وجه الخصوص موقع المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية في هذا الهيكل واعتماده من مجلس الادارة.

هـ– إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر.

و– وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

ز– تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.

ح– تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.

ط– وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

ي– تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

ك– تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.

ل– صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.

م– تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.

ن– إعداد خطة إحلال Succession Plans للمدراء التنفيذيين للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف

واعتمادها من مجلس الإدارة.

ص– أية أمور أخرى تناط بها من قبل مجلس الإدارة.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة، وهو أمر يتطلب **الفهم** الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.

وفيما يلي أهم عناصر التخطيط الواجب مراعاتها:

- التأكد من وجود آلية للتخطيط، ومن توفر خطط عمل مناسبة، ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.
- قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
- تحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
- التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.
- التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل، ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.
- الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

السياسات

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك، الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، والعمليات وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية .

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصادقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبادئ الأساسية للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

- تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
- يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
- توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
- توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
- استقلالية دوائر إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والامتثال.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial Reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:

- مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
- إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
- تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي موطن ضعف جوهرى هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذى أثر جوهرى).
- يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1- التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعّالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة، وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التالية:

- أ- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة، على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- ب- وضع إجراءات للتدقيق الداخلي.

- ج- إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل معظم أنشطة البنك ووحداته التنظيمية، وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
- د- إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.

هـ- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات، على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهلة لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

و- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.

ز- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام، معالجة، الاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.

ح- الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق، ولدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص، بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.

ط- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

ي- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.

ك- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

2- التدقيق الخارجي

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك الحاسبية والمعلوماتية، وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. ويراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها، ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:

- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عين من أجلها.
- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.

3- إدارة المخاطر

ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع، وإن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد، لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد، أي الموامة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:

أ- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر أو أية لجنة توكل إليها هذه المهام بشكل دوري، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.

ب- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:

- إعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
 - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

ج- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

د- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

هـ- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

4- الامتثال (Compliance)

بتسبب من الإدارة التنفيذية يقرر مجلس الإدارة تشكيل إدارة مستقلة للامتثال والعمل على ردها بالكوادر المدرية ومكافآتها بشكل كاف، هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

- إعداد سياسية الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى وكلما دعت الحاجة لذلك).
- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
- رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس مع إرسال نسخة إلى الإدارة التنفيذية.
- يناط بدائرة الامتثال مهمة متابعة كل ما يتعلق بالحاكمية المؤسسية في البنك.

5- التقارير المالية

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

- إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.
- رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.
- نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.
- إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6- السلوك المهني

- تبَيّن البنك ميثاق السلوك المهني الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية. وتضمن الميثاق المواضيع التالية : (قواعد عامة، واجبات ومسؤوليات الموظفين، التعامل مع العملاء، التوثيق ودقة السجلات، وسائل الإعلام، سلوكيات محظورة، تعارض المصالح، آلية التبليغات والتحقيقات، أمن المعلومات).

- يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:

أ- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدية.

ب- القيام بأعماله بشغافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.

ج- الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات النازمة لأعمال البنك.

د- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله، وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

هـ- عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الادارة.

و- إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلي:

– أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.

– أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).

ز- التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة تؤكد على ما يلي:

- يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.

- تزويد المساهمين بما يلي:

– نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.

– دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.

– جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

3- يحرص المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

4- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.

5- التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

6- انتخاب أعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

7- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

8- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين واجابات الجهاز الإداري عليها.

9- أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.

10- توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

11- بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة، يتم إعداد تقرير لاطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمون بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تتولي الحاكمية المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية، والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك الأردن. والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغاية من الإفصاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفعاته النقدية.

نطاق الإفصاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

– المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

– التشريعات والقوانين المحلية وهي:

- قانون الشركات.
- قانون هيئة الأوراق المالية.
- قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
- قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

1- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ، علاوة على ذلك، أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطلراً على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.

2- تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين. وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.

3- أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.

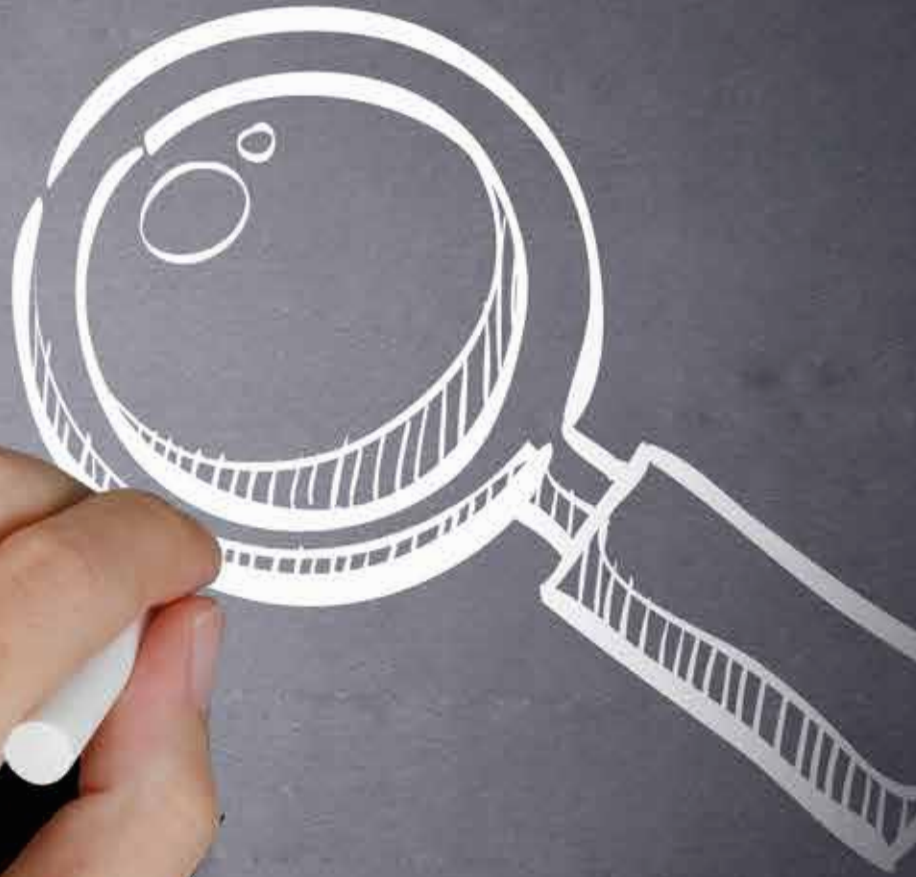
4- يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خلووط اتصال مع البنك المركزي، المساهمين، المودعين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخلووط من خلال ما يلي:

أ- توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدّثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.

ب- التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.

ج- تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.

الإفصاح والشفافية



د- الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.

هـ- تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية، وبشكل خاص الرئيس التنفيذي/ المدير العام والمدير المالي (CFO).

و- توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.

5- مراعاة الإدارة التنفيذية وبإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.

6- يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:

أ- دليل الحاكمية المؤسسية لدى البنك والتفاصيل السنوية لالتزامه ببنودها.

ب- معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً أو تنفيذياً أو غير تنفيذي، عضويته في لجان

المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض الممنوحة من البنك وأي عمليات أخرى بين البنك والعضو أو شركاته أو الأطراف ذوي الصلة به.

ج- ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.

د- عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس.

هـ- ملخص عن سياسة المكافآت، وأعلى راتب تم دفعه للإدارة التنفيذية.

و- وصف لهيكل وأنشطة إدارة المخاطر.

ز- بيانات المساهمين الرئيسيين (مثل المساهم أو الجهات ذات العلاقة والتي تملك أو لها سيطرة على أكثر من 10% من رأسمال البنك) مع تحديد (Ultimate beneficial owners) (وهم المساهمون الرئيسيون في الشركات التي تعتبر مساهماً رئيسياً في البنك)، إذا كان ذلك ضرورياً.

ح- ملخص للهيكل التنظيمي للبنك.

ط- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.

إجراءات تطبيق ومراجعة وتطوير الدليل

1- التطبيق:

سيتم تطبيق دليل الحاكمية المؤسسية على مراحل وبما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات النازمة لأعمال البنك وحسب الأسس التالية:

- تقييم الوضع الحالي للبنك للوقوف على درجة استعداده لتطبيق هذه المعايير.

- تحديد الفجوة ما بين الوضع الحالي ومتطلبات دليل الحاكمية المؤسسية.

- إعداد جدول زمني لتلبية هذه المتطلبات.

- إعداد آلية (Check List) للتأكد من مدى الالتزام بتطبيق البنود الواردة بالدليل وفحصها بشكل دوري (نصف سنوي).

2- المراجعة والتطوير:

تتم مراجعة وتطوير الدليل حسب الأسس التالية:

- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.

- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات، تعليمات جديدة من السلطات الرقابية... الخ).

- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.

- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين، العملاء، أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية... الخ.

الإفصاح والشفافية

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 56/ 2012 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31، فقد تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفضها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية وتتبع إدارياً لدائرة الامتثال . هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- إعداد آلية لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء واعتمادها وتعميمها على كافة موظفي البنك.
- إعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية واعتمادها وتعميمها حسب الأصول.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
- الاتصال بأرقام الوحدة المباشرة (5692572 - 06)، أو الرقم المجاني (080022335).
- البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo
- الفاكس 5600918 - 06.
- هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك في أوقات العمل الرسمي.
- الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
- Call Center بعد أوقات العمل الرسمي.

- اعتماد اتفاقية مستوى الخدمة (SLA) وإجراءات التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.

- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركزها وتصنيفها وتأثيرها .
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركزها وتصنيفها حسب درجة المخاطر والإجراءات المتخذة في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2014 عبر مختلف القنوات موزعة وفقاً للخدمات الإلكترونية، أسعار الفوائد والعمولات والرسوم، سلوك التعامل المهني، البطاقات الائتمانية والحوالات، العقود وشروط التعامل.

خدمات إلكترونية	أسعار الفوائد والعمولات والرسوم	سلوك التعامل المهني	البطاقات الائتمانية والحوالات	العقود وشروط التعامل	المجموع
65	199	316	93	304	977

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.
- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلي:
- تعديل إجراءات العمل إذا تطلّب الأمر ذلك.
- اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
- تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل، المنتجات، مهارات التواصل مع العملاء ... الخ.
- تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

شبكة فروع بنك الأردن

شبكة فروع بنك الأردن

فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمان/ الشميساني

www.bankofjordan.com

هاتف: 5696277 فاكس: 5696291 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة عمان

الفرع الرئيسي/ الشميساني

ش. الشريف عبدالحميد شرف/ رقم البناية: 15

هاتف: 5696329 فاكس: 5696092 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع عمان/ ش. الملك فيصل/ رقم البناية: 35

هاتف: 4624348 فاكس: 4657431 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ ش. قريش/ رقم البناية: 79

هاتف: 4617003 فاكس: 4624498 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المحطة/ ش. الملك عبدالله

هاتف: 4655707 فاكس: 4651728 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. اليرموك/ النصر

هاتف: 4910037 فاكس: 4910038 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ ش. الكلية العلمية الإسلامية/ رقم البناية: 2

هاتف: 4625131 فاكس: 4653914 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الدوار الثالث/ ش. الأمير محمد/ رقم البناية: 239

هاتف: 4616528 فاكس: 4656632 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ ش. ابن خلدون/ رقم البناية: 52

هاتف: 7 / 4680025 فاكس: 4680028 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ ش. خالد بن الوليد/ رقم البناية: 182

هاتف: 4656004 فاكس: 4653403 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ ش. وصفي التل/ رقم البناية: 98

هاتف: 2 / 5688391 فاكس: 5688416 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ رقم البناية: 200

هاتف: 5513953 فاكس: 5514938 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جبل اللوييدة/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 163

هاتف: 4646980 فاكس: 4615605 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع طارق/ ش. طارق/ رقم البناية: 75

هاتف: 5053898 فاكس: 5053908 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 2 / 4893581 فاكس: 4894341 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ ش. مأدبا/ رقم البناية: 82

هاتف: 4778626 فاكس: 4745301 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ ش. عبدالكريم الحديدي/ رقم البناية: 77

هاتف: 4164204 فاكس: 4162697 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع البيادر/ ش. حسني صوبر/ رقم البناية: 2

هاتف: 5852009 فاكس: 5815391 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/ البيادر/ ش. الصناعة/ رقم البناية: 101

هاتف: 5861057 فاكس: 5813642 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع صويلح/ ش. الأميرة راية بنت الحسين/ رقم البناية: 15

هاتف: 5349823 فاكس: 5342318 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ ش. الملكة رانيا العبدالله

هاتف: 4720832 فاكس: 4720831 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ ش. ابن هداية

هاتف: 5237481 فاكس: 5249080 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ ش. السنهوري

هاتف: 4645933 فاكس: 4645934 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع وادي السير/ ش. عراق الأمير/ رقم البناية: 40

هاتف: 5814255 فاكس: 5816552 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع راس العين/ ش. القدس/ رقم البناية: 138

هاتف: 4748314 فاكس: 4786311 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ ش. جبل عرفات

هاتف: 4392693 فاكس: 4391242 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ ش. الأميرة تغريد

هاتف: 5713568 فاكس: 5713569 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الصويفية/ ش. علي نصوح الطاهر/ رقم البناية: 22

هاتف: 6 / 5861235 فاكس: 5861237 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الوحدات/ ش. المثني بن حارثة

هاتف: 4780281 فاكس: 4778982 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. مكة/ ش. عبدالله غوشة

هاتف: 38 / 5826647 فاكس: 5826649 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع خلدا/ ش. عامر بن مالك/ رقم البناية: 65

هاتف: 5534367 فاكس: 5534593 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ ش. الملكة رانيا العبدالله/ رقم البناية: 292

هاتف: 5357189 فاكس: 5354739 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ حرم الجامعة الأردنية

هاتف: 5355975 فاكس: 5355974 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ ش. المدينة الطبية

هاتف: 5823512 فاكس: 5857684 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرابية/ ش. عبدالله بن رواحة / رقم البناية: 14

هاتف: 5523195 فاكس: 5521653 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع عبدون/ ش. مازن سيدو الكردي

هاتف: 5929860 فاكس: 5929872 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرونق/ ش. وهيب الأفيوني

هاتف: 5829503 فاكس: 5829042 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/ المقابلين/ ش. الحرية

هاتف: 4203178 فاكس: 4203376 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ ش. جريس عميش

هاتف: 5159214 فاكس: 5159304 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ ش. سعد عبدو شموط

هاتف: 5930241 فاكس: 5930517 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ ش. البطحاء/ رقم البناية: 100

هاتف: 5051398 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ ش. وصفي التل

هاتف: 5510825 فاكس: 5510948 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المدينة المنورة/ تلاع العلي/ ش. المدينة المنورة

هاتف: 5513208 فاكس: 5513029 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ ش. اليرموك

هاتف: 05/3554901 فاكس: 05/3554902 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ ش. الملك حسين/ رقم البناية: 92

هاتف: 05/3985091/2 فاكس: 05/3984741 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/ الزرقاء/ ش. الملك فيصل

هاتف: 05/3936725 فاكس: 05/3936728 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ ش. مكة المكرمة/ رقم البناية: 121

هاتف: 05/3862581 فاكس: 05/3862583 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/ الزرقاء/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3826193 فاكس: 05/3826194 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ ش. الملك حسين

هاتف: 05/3746923 فاكس: 05/3746913 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع المطار/ مطار الملكة علياء الدولي

هاتف: 4451155 فاكس: 4451156 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجيزة/ أتوستراد عمان – العقبة

هاتف: 4460179 فاكس: 4460133 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ ش. الملك عبدالله الأول

هاتف: 05/3244081 فاكس: 05/3244723 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ ش. ياجوز

هاتف: 05/3744038 فاكس: 05/3744029 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)

هاتف: 02/7242347 فاكس: 02/7276760 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/ إربد/ ش.الملك عبدالله الثاني

هاتف: 02/7279066/5 فاكس: 02/7270496 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/ إربد/ ش. شفيق ارشيدات

هاتف: 02/7276403 فاكس: 02/7276504 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/ إربد/ مجمع الروسان

هاتف: 02/7246636 فاكس: 02/7248772 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/ إربد/ ش. حكما

هاتف: 02/7400018 فاكس: 02/7406375 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/ إربد/ ش. الملك حسين

هاتف: 02/6521351 فاكس: 02/6521350 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الرمثا/ ش. المتنبي/ رقم البناية: 72

هاتف: 02/7383706 فاكس: 02/7381388 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

فرع الطرة/ الرمثا/ ش. وصفي التل

هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن

